

٢٦٥

أَمَّا إِلَى اللَّهِ مُسْتَعِينًا

أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْدَلُسِيِّ

٥٠٨ - ٥٨١

فِي النُّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ



تحقيق

محمد إبراهيم سليم البنا

بكلية اللغة العربية

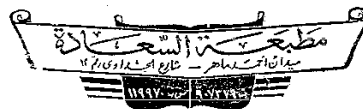
عمره و الفان في الميراث
الحمد لله الميراث
ابن محمد الميراث
و بقاء الله تعالى

Ab. Masem el-Jasiam Syntaxis
lingue Kabile Fez 1869

~~Godt 132~~ n. 33A

602.189

صورة لغلاف المخطوطة



بسم الله الرحمن الرحيم رب العز وجل سرنا به علون
مسئلة فيما لا ينصرف من راسه

عالم ما تاد أبو الفلاس هو ان لا اسم الي لا ينصرف اشع من الخضر
والشوق لمصارعة العمل اذ العمل مع الاسم وتنازله والميل اليه
من له ما فيه علل من عتار كالتعريف بانه فرع للتكليم والثاني
بانه فرع للتكليم وكما يجمع بانه ثلث للموارد الراسي العلل اتبع الترتيب
في كتبه من هذا الباب لوفصوه على المعاج ولم يعلوه باكتف من
التفكير العربي لا تشيع بنفله لم يكن المشهور كلامه ولا نصا
اعلم العلوم من مصاد تعليم حتى هو التلخيص بعالم الاضيق من جهة
يجب وتعليم لهم لهذا الباب يشتمل على ضرب من التكميل وانواع
من التفاضل ومصاد من العلل لا العلة الصحيحة هي المبدء المتعينة
التي يوجد الحكم بوجودها ويغير بغيرها كما تقول انما كان
في المبدء القوي من التعليم هو الحكم وهو القوي يوجد
يوجد الشكر ويغير من مبدءه وكان ما في العلل الغيبية الضمانية

الصفحة الأولى من الكتاب

ليس يميز فكيف يخرج تحت قوله الايمان لا زمة كل من الملاقي
او العتار او شي من هذا لما يخرج تحت قوله الايمان لا زمة لوجوب
كار كذا وكذا كل من جعل الله فيها الكبار والمركب
في الفزان مثل ان يقول اخلص بالله او بالرحمن المستر لم يميز
سبحانه او بعزة الله وفروته الى ما يبر صملاته باذا السر من
نقته مثل من هو الايمان كانت عليه الكبار المشرعة
منه الايمان ولم يكن عليه كمالا ولا عتار ولا كمالا والغنيان
وخرمها لم يمت من هذا يمان الله تشرط وتعلي اما هالة
كبار ايمانكم اذا اخلصتم وفرا جمعت دلائله الله ما معنى
سبحانه الا الايمان به وصفياته وان من قال علمي الكلا والجان
كنا وكنا دنا سور انا لكلا فيه فخره ان وقع ولا معنى التكرار
بغير من بعد وضع السيل واستبان وجه الترابيل والخرقه رب التلخيص
كملت المسائل بحمد الله تعالى على من كتبه عيسى الله محمدا رسول الله

الصفحة الأخيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السهيلى

٥٠٨ - ٥٨١

نسبه :

هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن ،
واسمه : أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح ، وهو الداخل
للاندلس .

قال تلميذه ابن دحية : « هكذا أُملي علىّ نسبه ، وقال : إنه من ولد
أبي ربيعة الخثعمي الذي عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء
عام الفتح ^(١) » .

وقد عرف السهيلى بثلاث كنى ، اثنتان منها ذكرهما ابن دحية ، وأما الثالثة
فهي أبو الحسن ، وقد جمع الثلاث ابن الأبار ^(٢) ، ولكن السكنية الأولى أعرف
هذه السكنى ، وتتردد كثيراً في كتب اللغة والنحو .

وقد نشأ السهيلى في بيت علم وخطابة ، يقول الذهبي في ترجمته : « . . ولد
الخطيب أبي محمد بن الإمام الخطيب أبي عمر ^(٣) » .

(١) للطرب من أشعار أهل المغرب : ٢٣٠ .

(٢) ينظر التكملة : ٥٧٠/٣ . (٣) تذكرة الحفاظ : ١٤٢/٤ .

السهيلى :

أما السهيلى فنسبة إلى سهيل قرية أو حصن بالأندلس ، كذا ذكر قدامى للترجمين له ، ويقولون : إن سهيلا من أعمال مالقة ، التى تقع على البحر المتوسط ، ويذكر الحميرى سبب تسميتها بذلك فيقول : « وهناك جبل منيف عال ، يزعم أهل تلك الناحية أن النجم المسمى سهيلا يرى من أعلاه ، ولذلك سمي أبو القاسم الأستاذ الحافظ مؤلف الروض الأنف : السهيلى ^(١) » .

ويبدو أن تسمية العرب لها بسهيل قد نشأت عن تحريف لاسمها الرومانى ؛ إذ كانت تدعى قبل دخول المسلمين للأندلس : Selitana ، وما تزال هذه المدينة قائمة حتى الآن ، وتسمى : Puengirola ؛ يقول الأستاذ عنان وقد زارها : « وسهيل أو فونخورولا : بلد كبير يقع على البحر مباشرة فوق سفح الجبال المجاورة ، على قيد ثلاثين كيلومتراً غربى مالقة ويمتد من الشاطئ إلى مسافة كبيرة . . . » ^(٢) ، ويذكر الأستاذ عنان أن بجانبها حصناً يرجع تاريخ بنائه إلى عهد عبد الرحمن بن الحكم فى منتصف القرن التاسع الميلادى ، ويقول : « وفى حصن سهيل كان مولد العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ابن أبى الحسن السهيلى ^(٣) » .

وقد نشأ السهيلى فى مالقة ، ولهذا فهو ينتسب إليها أيضاً باعتبارها الكورة أو الإقليم الذى يتبعه سهيل ، يقول عنه الذهبي : « العلامة الأندلسى المالافى النجوى ^(٤) » ويقول تلميذه ابن دحية : « نشأ بمالقة ، وبها تعرف ، وفى أكنافها تصرف ، حتى بزغت فى البلاغة شمسهُ ، ونزعت إلى مطامح المهم نفسه ^(٥) » .

(١) صفة جزيرة الأندلس : ١٨٠ .

(٢) الآثار الأندلسية الباقية فى أسبانيا والبرتغال : ٢٥٧ .

(٣) للصدر السابق والصفحة . (٤) العبر : ٤ / ٢٤٤ .

(٥) للطرب : ٢٣٠ .

مولده :

يقول ابن دحية : « وسألته عن مولده فأخبرنى أنه ولد سنة ثمان وخمسةائة ^(١) » ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ .

عماه :

وتتفق أغلب المصادر على أن أبا القاسم قد أضر وهو فى السابعة عشرة من عمره ^(٢) ، ولكن تلميذه ابن دحية لا يشير إلى ما أصاب السهيلى ، كما أن كلامه فى الروض ^(٣) قد يدفع إلى تحقيق مسألة ضرره .

شيوخه :

تلمذ السهيلى لجمهرة من أعلام عصره فى مالقة وقرطبة وإشبيلية ، وقد كانت مالقة موطنه من أهم مراكز الحركة العلمية فى الأندلس ، ومن تتبع شيوخه فيها نقبين أن عناية بالقراءات والفقه والنحو كانت واضحة ^(٤) ، وأبرز شيوخه فيها وأعظمهم أثراً فى فكره اللغوى هو أبو الحسين بن الطراوة .

وفى قرطبة التقى السهيلى كذلك بشيوخ القراءات والنحو والحديث ، ويبدو أن إقامته فيها لم تكن طويلة ، وكانت رحلته الثانية إلى إشبيلية وفيها لازم أبا بكر بن العربى وتخرج عليه فى الأصول ؛ بيد أنه أخذ أيضاً عن جماعة من أعلام إشبيلية بين محدثين وقراء ونحاة ، ومن نحاتها الأستاذ أبو القاسم عبد الرحمن بن الرّمّاء ، وهو من تلاميذ ابن الطراوة ، وقد لازمه السهيلى ولقن عنه فوائد فى النحو .

(١) للطرب : ٢٣٣ .

(٢) ينظر بغية الملتبس : ٣٥٤ ، والتسكيلة : ٥٧٠ / ٢ ، ٥٧١ .

(٣) ينظر الروض الأنف : ١ / ٢٨٧ ، ودراسنا عنه .

(٤) ينظر المطرب : ٢٣٠ - ٢٣١ .

ومن المرجح أن السهيلي قد فرغ من الطلب قبل سنة ٥٤٢ هـ وعمره حينئذ أربع وثلاثون سنة ، وقد حسبنا ذلك بوفاته شيوخه في إشبيلية ، وكان أبو بكر ابن العربي آخرهم وفاة ؛ فقد وافاه الأجل بفاس سنة ٥٤٣ هـ ، وكان قد غادر إشبيلية قبل هذا التاريخ ، وذلك في أوائل سنة ٥٤٢ هـ مع وفد من أهلها لمبايعة الموحدين .

تنقولاته وأعماله :

يبدو أن السهيلي قد أقام بإشبيلية فترة من الزمن^(١) ، وقد نقل السيوطي عن ابن الزبير أنه دخل غرناطة^(٢) ، وقد انتهى به اللطاف إلى مألقة موطنه الأول فكانت له بها حلقة وتلاميذ ، أما عن حالته فقد تواترت الأنباء بفقره وحرمانه ، وكان تأليفه للروض الأنف سبباً في استدعاء أمير الموحدين له ، يقول تلميذه ابن دحية ، « وكان ببلده يتسوغ بالعفاف ، ويتبلغ بالكفاف ، إلى أن وصلت إليه ، وصُحِّحَ الروض الأنف بين يديه ، فطلعت به إلى حضرة مراکش ، فأوقفت الحضرة عليه ، فأمروا بوصوله إلى حضرتهم ، وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم ، وقوبل بمكارم الأخلاق ، وأزال الله عنه عـلام الإملاق... »^(٣)

ولا يحدثنا ابن دحية عن الأعمال التي أسندت إليه في مراکش ، ويبدو من كلامه أن السهيلي قد تعرض لمخالفات منافسيه ، يقول : « وفي كل يوم يجنبهم من حديثه أزهاراً ، ويقطفهم من مُلحه آساً وبهاراً ، حتى حسده الطلبة ، وجردوا لملامه حساماً . وكان وصوله إلى الحضرة والعمر قد عسا وذبل عوده ... »

(١) ينظر نفح الطيب : ٤ / ٣٧١ ، والإحاطة : ٤٧٩ .

(٢) بغية الوعاة : ٢ / ٨١ .

(٣) المطرب : ٢٢٢ .

فصنما عاش مات ... وكان مقامه بالحضرة نحواً من ثلاثة أعوام ، كلها أضغاث أحلام »^(١) .

ويبدو أنه قد غادر الأندلس إلى مراکش في أوائل سنة ٥٧٩ هـ .

تلاميذه :

أما تلاميذ أبي القاسم ومن روى عنه فكثيرون ، ومن أشهرهم أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيني (٥٦٢ — ٦٤٥) وأبو الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية (ت ٦٣٣) وأبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي (ت ٦١٦) .

وفاته :

توفي السهيلي بمراكش في السادس والعشرين من شعبان سنة ٥٨١ هـ .

مؤلفاته :

لم يشغل السهيلي بالتدريس عن التأليف ، فله مصنفات كثيرة بين الكتب والمسائل المفردة ، ومن أشهرها :

- ١ — نتائج الفكر في النحو ، وهو الكتاب الذي نقوم بتحقيقه الآن^(٢) .
- ٢ — كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية^(٣) .
- ٣ — التعريف والإعلام بما أنهم في القرآن من الأسماء والأعلام ، وقد طبع سنة ١٣٥٦ - ١٩٣٨^(٤) .
- ٤ — الروض الأنف والمرشع الرؤى ، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى ، وهو من أجل كتبه ، وقد طبع^(٥) سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

(١) المطرب : ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٢) توجد بمكتبتى مصورتان له .

(٣) توجد بمكتبتى مصورة له .

(٤) مطبعة الأنوار . (٥) مطبعة الجالية .

وللسهيلي غير هذه الكتب مسائل عديدة بلغ ما حصرته منها خمسا وعشرين مسألة متنوعة في النحو والحديث والفقه والتفسير .

٥ - الأمالى : وهو المخطوط الذى تقدمه للطبع أول مرة .

وقد حصلت على مصورة له من مكتبة الاسكوريال بأسبانيا^(١) ، وقد زار هذه المكتبة العلامة محمد محمود الشنقيطى ، وذكره فى فهرسته لأسماء أشهر الكتب العربية فى أسبانيا فقال : « . . وهو كتاب نفيس جدا ، ما وقفت عليه بالمشرق^(٢) » .

ولم أعر على نسخة أخرى لهذا المخطوط .

خطه : كتب بقلم مغربى جميل ، ويقع فى خمسين لوحة من الحجم المتوسط ويكاد يخلو من التصحيف والتحريف .

(١) عنوانه :

كتب على غلافه الآتى :

« مسائل من إملاء الفقيه أبى القاسم بن أبى الحسن [كذا] الخضمى ثم السهيلي ، رحمه الله ، وجله أجوبة فى مسائل له ، سأله عنها الفقيه الحداث أبو إسحاق ابن قرقول^(٣) رحمه الله عليهما » .

تاريخه :

ذكر ناسخه بعد الفراغ منه : « كملت المسائل بحمد الله تعالى ، على يد

(١) ينظر فهرس الأسكوريال : ١ / ١٢٣ ورقم المخطوط : ١٨٩ .

(٢) هذه الفهرسة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٣) هو إبراهيم بن يوسف الوهرانى (ت ٥٦٩) وكان فيها محدثا حائظا ،

ينظر العبر : ٢٠٥/٤ .

كانها عبيد الله محمد بن عبد الملك فى الوفى ثلاثين من شهر الحرم عام سبعة وتسعين وسمائة » .

(ب) بدايته ونهايته :

تبدأ المخطوطة بعد البسلة بالعنوان الآتى : (مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء) وبعده : قال الاستاذ أبو القاسم : زعموا أن الاسم الذى لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين « وقد اختتمت بقوله : « فقد وضع السبيل واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين » .

(ج) قيمة الكتاب :

يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يخرج بتصور هام عن صاحبه أبى القاسم السهيلي ، وهو أن الرجل كان رحب الأفق ثاقب الفكر واسع الثقافة مشاركاً فى كثير من الفنون ، لم تقطعه اللغة عن أن يسهم فى مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد ، فهو محدث حافظ ، عالم بالتفسير والأخبار والأنساب ، فقيه أصولى مجتهد ، وهذه الأمالى - على صغر حجمها - يمكن أن تعطى هذه الجوانب ، وأن تنبئ على مكان صاحبها أبى القاسم السهيلي .

وأعتقد أن إخراج هذا المخطوط سوف يسهم إن شاء الله فى التعرف أيضا على مدرسة النحو فى الأندلس ، هذه المدرسة التى نبع علمها باللغة من ممارسة النصوص ودراستها دراسة تقوم على التفقه فى أساليبها ، ومن ثم كان نجاحها أستاذة يقومون على تدريس الأدب كما يقومون على تعليم صناعة العربية ، وفى هذا الكتاب نرى السهيلي البصير باللغة ذا الحس المرهف الذى يصدر فى أحكامه وآرائه عن رعاية للمعنى وإصابة الغرض ، ونرى السهيلي صاحب الأسلوب العلمى المشرق الذى صقله الأدب وأحكمته ممارسة اللغة والتعرف على طرائقها فى التعبير .

ولقد نتج عن طبيعة هذه الدراسة المعنية بالنصوص أن أتيح للنحاة الأندلس الوقوف على مصادر اللغة في دواوين شعرائها وكلام المتكلمين بها ، فإذا كانت لهم ترجيحات أو آراء مبتكرة فليست نابعة عن النظر المجرد ، وإنما هي صادرة عن استقراء اللغة وتتبعها ، والسهيلي في كتابه هذا يعتمد النصوص فيما انتهى إليه من رأى ، ويكثر من ذكر الشواهد ، حتى إن مسلكه في التوجيه والتعليل لم يكن كذلك نظرياً في بعض الأحيان ، فهو يحاول النظر في عامية بلده ومسلكها في التعبير ، ويُفيد من ذلك في توجيهاته للغة العرب الفصحى^(١) .

ولقد كان من نتائج هذه الدراسة أن رأينا السهيلي يخالف النحاة في كثير من المسائل ، وفي هذا الكتاب مسألة له في المنوع من الصرف حل فيها عليهم حملة واضحة وعلى زعيمهم أبي بشر سيبويه ، وهي نتيجة طَبَعِيَّة تنتظر من بلغ مبلغه في العلم باللغة والبصيرة بها .

(د) مسائل الكتاب :

تشتمل هذه المخطوطة على المسائل الآتية :

١ — مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء ، وتقع فيما يزيد على عشر ورقات (من ٢ - ١٢) .

٢ — مسألة في كاف التشبيه (١٢ - ١٤) .

٣ — في الجواب ببلى ونعم (١٤ - ١٧) .

وهذه المسائل لم يملها السهيلي على ابن قرقول ، فقد أثبت على هامش الورقة ١٧ عند بداية المسألة الرابعة : « من هنا جوابه على المسائل التي سأله عنها ابن قرقول رحمهما الله » .

٧٤ أربع وسبعون مسألة ، هي أجوبة السهيلي على ابن قرقول ، وتتناول مشكلات وقعت في الحديث ، وأغلبها مشكلات نحوية ولفوية .

(١) ينظر ورقة : ٨ من هذا الكتاب .

٧٩ مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة .

وهي آخر مسائل هذه المخطوطة .

(هـ) توثيقها :

في هذه المخطوطة بحوث معروفة للسهيلي في كتبه الأخرى ، فقد تناول فيها موضوع الاسم والمسمى^(١) ، وهو من مسائله في النتائج^(٢) ، كما أن فيها رده المعروف على الفراء في قوله تعالى : (ولمن خاف مقام ربه جنتان)^(٣) بما لا يخرج عما قاله في الروض الأنف^(٤) ، هذا وقد اقتبس منها الزركشي في البرهان نصاً في تخرجه قوله تعالى : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم) فقال : « وقال السهيلي في أماليه : ليس معنى الآية كما قالوا ، لأن في الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء^(٥) » وهذا النص المقتبس يكاد يكون بلفظه في هذا الكتاب^(٦) .

(و) لماذا اخترت أن تعنون هذه المخطوطة بالأمالي ؟

من الثابت أن السهيلي لم يجمع هذه المسائل المتقدمة في إملاء مستقل ، وأن جمعها من صنع أحد العلماء ، وقد ارتضيت أن تعنون بالأمالي وهو عنوان مقتبس من عبارة السهيلي ، فقد كان كثيراً ما يذكر أماليه ، ويعنى بها أماليه المستقلة للفردة ، وقد تكون ضمن هذا الكتاب أو لا تكون ، كما هو مقتبس أيضاً من عبارات الذين نقلوا عنه ، وقد تكون نقولهم أيضاً مما يشمل هذا الكتاب أو غيره ، فإذا وجدنا الزركشي مثلاً يقول : « قال السهيلي في أماليه » أو « ذكره

(١) الأماني : ورقة ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) النتائج : ورقة ٣ ، ١٣ .

(٣) الأمالي : ورقة ٤٣ .

(٤) الروض الأنف : ١٧٥/٢ . (٥) البرهان : ٣ / ٢١٠ ، ٢١١ .

(٦) الأمالي ورقة : ٣٧ .

السهيلي في أماليه^(١) فربما كان هذا القول مقتبسا من هذا الكتاب أو غيره ،
ولئنا كان السهيلي ومن نقلوا عنه يعنون المسائل المفردة المستقلة .

(ز) منهج التحقيق :

١ — سبق أن قدمنا أني لم أعثر على نسخة أخرى لهذه المخطوطة ، ولذلك
كان الاعتماد كله على مخطوطة الأسكوريال .

٢ — لقد عُنيت بضبط نصوص هذه المخطوطة ، وقد أفادتني محبة السهيلي
في كتبه الأخرى في تحقيقها والتنبيه على مواضع السقط فيها ، فكثيرا ما كنت
ألجأ إلى نصوصه الأخرى التي تناولت بعض مباحث هذا الكتاب رغبة في
توضيحها وضبطها .

٣ — كما عُنيت أيضا بتخريج الشواهد والأحاديث ، ونسبة الآراء إلى
أصحابها والتعريف بالأعلام الواردة فيها .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، وأن ينفع به ، إنه
سميع مجيب .

٣ من رمضان ١٣٨٩ هـ

١٣ من نوفمبر ١٩٦٩ م

محمد إبراهيم البنا
بكلية اللغة العربية

مسائل

من إملأ الفقيه الأستاذ أبي القاسم بن أبي الحسن الخثعمي
ثم السهيلي . . رحمه الله . . وجله أجوبة في مسائل له
سأله عنها الفقيه الحدث أبو إسحاق بن قرقول . .
رحمة الله عليهما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب أعن وصل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم تسليما

مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء

قال الأستاذ أبو القاسم :

زَعَمُوا أَنَّ الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعة الفعل^(١) ؛ إذ الفعل فرع للاسم وثان له ، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علمتان فرعيتان ، كالتعريف فإنه فرع للتنكير ، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير ، وكالجمع فإنه ثانٍ للإفراد ، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم ؛ وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعلّوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ، ولم يكثر الحشو في كلامهم ، ولما^(٢) تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم ، حتى ضربوا المثل بهم ؛ فقالوا :

« أضعف من حجة نحوي »^(٣)

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكّم وأنواع من التناقض ،

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٦ ، والمقتضب : ٣ / ٣٠٩ ، وشرح الكافية للرضي :

١ / ٣٠ ، ٣١٠ .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) هذا عجز بيت نسبته ابن خلكان في الوفيات ١ / ١٠٠ إلى أحمد بن فارس ، وذلك في قوله :

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمي لترك
ترنو بطرف فائر فائن أضعف من حجة نحوي

والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان ، وأما العلمية فستحيلة في الأفعال ، فليت شعري أى أقرب إلى الفعل : أمكرم ومستخرج الذى هو فى معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ، ونحوها من الأسماء ؟ هل هذا إلا بهت وباطل بحث !

فإن قالوا : الفعل أثقل من الاسم ، والعجمي أثقل من العربى ، والمؤنث أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، فإذا اجتمع فى الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعل من الخفض والتنوين ، فالثقل هو الالة ، وهو قول إمامهم وزعيمهم أبى بشر^(١) رحمه الله .

فيقال لهم : أثقل حسي هو أم ثقل عقلى ؟ فإن أردتم ثقلًا يُدرك بالحس : إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع ، فلا شك أن فرزدقًا وشمردلا ومُشجَعَكَا وحلِكَوَكَا^(٢) واشهبيا^(٣) أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء ، وإن عَقَيْتُم ثقلًا عقليًا يدرك بالقلب ويوجد فى النفس ، فلا شك أن قولك : هم غم وسخط وبلاء وجذام وبرص ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكلاء ، وألئى وألئى ، وفقر أشنب ، ومقلة نجملاء^(٤) ، وشجرة

- (١) يعنى سيويه ، وهو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر (١٧٩ - ٠٠٠) .
(٢) الفرزدق : الرغيف يسقط من التنوير ، وفئات الحزن ، وقلب الشاعر همام ابن غالب . والشمردل : الفقى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق .
واسحنكك الليل : أظلم ، ويقال شعر مسحنكك - بكسر الكاف وفتحها : شديد السواد . والحلكة : شدة السواد ، يقال : حلك كهرج فهو حالك وحلكوك كعصفور .
(٣) الشبهة : بياض يصدعه سواد ، يقال : فرس أشهب ، وقد أشهب أشهبابا ، واشهب اشهبابا .
(٤) اللئى واللئى : ممررة فى الشفة ، والشنب : ماء ورقة تجرى على الثغر =

فَنَوَاء^(١) ، وروضة غناء^(٢) ؛ فهذا الثقل منصرف ، وهذا الخفيف غير منصرف ، ولا يُتَصَوَّرُ فى العقل ولا فى الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين : العقلى والحسى ، فإذا لا ثقل فى زُنَاب^(٣) ورباب عقلا ولا حسا ، ولا خفة فى فرزدق ودرديس^(٤) عقلا ولا حسا أيضا ، وقد صرفوا درديسا ، ولم يصرفوا زُنَاب مع ما فيها من الخفة والاستعذاب .

وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعا ، ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير ، ولا للمقل من الأسماء فرعا للصحيح ، ولا المزيّد فيه فرعا لما لا زوائد فيه ، إلا الألف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ، ولم يجعلوا هذه التى ذكرنا فروعا لأصول ، فيشبهوها بالأفعال التى هى فروع للأسماء فى زعيمهم .

ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فهلا كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة ، فلم يكشفوا فى ذلك عن نية ، ولا نبهوا فيه على حكمة ! !

ومن التحكم قولهم : إنه لما أشبه الفعل مُنْع الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هلا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع فى الأفعال ، كالتثنية والجمع والتعريف

= والنجل : سعة فى العين ، والفعل فى الجميع من باب فرح ، يقال : لئى فهو لئى وهى لئاء ، ولئى فهو لئى وهى لئاء ، وشنب فهو أشنب وهى شنباء ، ونجل فهو أنجل وهى نجلاء .

(١) فى الأصل : قنواء بالقاف ، وفى تاج العروس : وشجرة فنواء : واسعة الظل .

(٢) روضة غناء : كثيرة العشب .

(٣) فى تاج العروس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو زينب بنت أم سلمة زُنَاب .

(٤) الدرديس : الداهية .

والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال ؟ ولم - أيضا - منعه التنوين مع الخفض ، وهلا منعه واحدا منهما ، أو منعه أكثر من اثنين ، لولا الركون إلى محض التحكم !

وكما تحكموا في العلتين اللانتميين كذلك تحكموا في المنوعين ، ثم قد ناقضوا في العلتين فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام عِلَّتَيْنِ ، وقالوا مثل ذلك في الجمع ؛ فياسبحان الله ! كيف استجازوا أن يُخْبِرُوا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها ، واتسعت بلدانها ، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها في تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف ، مع أن العربَ بجمعا قد جعلت الفعل عاملا في الاسم ، والمعمول فيه تال للعامل لا بحالة^(١) ، ثم لو كُشِفَ منهم عاقلٌ بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمراض ، ولجعل قول من يقول : إن « إبراهيم » لم ينون ولم يخفض ، لأنه أشبه بفعل وينطلق ، في حيز الجنون والبرسام^(٢) . فضلا عن أن يراجعه الكلام ، ولاستبرّد من يقول : إن عمر وقثم ، وثلاث ورباع ، وجمع وآخر ، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس ، ورأى هذا القول مما تلفظه الأذهان ، وتميجه الآذان ، وتقدّره الطباع ، وتعافه النفوس ، والله المستعان .

فصل

وإذا ثبت ما قدمناه ، فالمانع من صرف الأسماء استغنائها عن التنوين الذي

(١) يرد بذلك على قولهم إن الفعل فرع للاسم .

(٢) في الأصل : البرسيم ، والبرسام كما في تاج العروس : « علة يهذى فيها » وهذه من كلمات شيخه ابن الطراوة ، قال في الإفصاح وهو يرد على الفارس ورقة ٨ : « وهذا سقط كلام لوهذى به صاحب برسام لعجز جالينوس عن طبعه . . . » .

هو علامة للانفصال^(١) ، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متصل به ، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم ، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمسك اسم ، ولا أيضا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه ، وإعلام المخاطب به ، ولا أيضا قرطعية^(٢) ، وهذبة^(٣) ، ودرداقس^(٤) وهي كلها منصرفة بأكثر تمسكنا في الكلام من أحر وأشقر ، وبيضاء وحسقاء ، بل هو أكثر تمسكنا في الكلام ، وهم له أكثر استعمالا .

ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن ، وإنما هو علامة للانفصال ، قولهم : حينئذٍ ، ويومئذٍ ، فنوّنوا لما أرادوا فصل « إذ » عن الجملة ، وتركوا التنوين حين قالوا : إذ زيد قائمٌ ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة ، وليس في الدنيا اسم أقل تمسكنا من إذ ، ولا أشبه منها بالحرف ، نعم وقد تكون حرفا محضاً ، بمعنى « أن » في نحو قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ)^(٥) جعلها سيبويه ههنا حرفاً^(٦) ولم يجعلها ظرفاً ، كما فعل غيره .

(١) ينظر نتائج الفكر للسبيل ، ورقة : ١٤ . ١ .

(٢) يقال : ماله قرطعية ، أى : ماله شيء .

(٣) الهذبة : اللين الخائر جداً .

(٤) في الخصائص ٣ / ٢٠٤ : « وأما الدرداقس فقليل فيه : إنه أعجمي ، وقال الأصمعي : أحسبه روميا ، وهو طرف العظم النائي فوق القفا ، وأنشد أبو زيد : من زل عن قصد السبيل ترايلت بالسيف هامته عن الدرداقس »

وقال ثابت في كتاب خلق الإنسان ٥٥ : « والمائق : عظم صغير في القفا في مفرد الرأس من العنق ، وهو الدرداقس » .

(٥) الزخرف : ٣٩ .

(٦) ينظر نتائج الفكر : ورقة ٢٦ ، والروض الأنف : ١ / ٢٨٦ .

ومما يدل ذلك على أنها علامة فصل سقوطها في الوقف ، إذ السكوت مُنْزِعٌ عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها ، ودخولها في القوافي إذا وصلت بيتاً بيت ، نحو إنشادهم :

* يا صاح ما هاج الدموع الذرفن^(١) *

نَبَّهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لا ينونون مضمرّاً ولا مبهمّاً ولا ما فيه الألف واللام ، لأنّه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك ، فلا حاجة إلى التنوين ، ومن ثمّ لم ينونوا الفعل لاتصاله بالفاعل ، وأنه كالجزء منه ولا تنون الحروف ولا ما ضارعهما من الأسماء ، لأن العامل منها متصل بمعموله ، وغير العامل منها لا يتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل .

فصل

وإذا حُتّت هذه المقدّمة ، فحكم الأسماء الإعلام بحكم سائر المعارف في استغنائها عن التنوين ، لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم [العلم]^(٢) مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرة إذا لم تنون ، فإذا نُوتت عَلِمَ أنها غير مضافة ، والعلّم ليس كذلك ؛ فإن رأيت علماً منوناً فاعلمه ، على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن ، نحو قول حسان :

* شِلْتُ بدا وَخَشِيَّ مِنْ قَاتِلٍ^(٣) *

(١) من أبيات الكتاب : ٢ / ٢٩٩ ، والذرف جمع ذارف ، وهو القاطر .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) ديوانه : ٢٣٦ ، وصدره كما في سيرة ابن هشام ٢ / ١٥٦ :

* مال شهيداً بين أسيافكم *

من قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب .

وقول عباس^(١) :

* يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ *

وقول الخزومي^(٢) :

* وَوَزَعْنِي تَجْدِي عَنْهُمْ وَرَهْطُهُ *

وقول حسان :

* زَيْدُ بْنُ دَنْتَةَ وَإِبْنُ طَارِقٍ مِنْهُمْ^(٣) *

وقول آخر :

ومات مَرْحَبُ لَنَا رَأَيْتَ مَالِي قَلّاً^(٤)

والشواهد في هذا كثيرة جداً .

(١) هو العباس بن مرداس السلمي ، صحابي ، أسلم قبل فتح مكة ، وكان شاعراً محسناً ، والبيت من قصيدة ذكرها أبو عمر في الاستيعاب : ٨١٨ ، وصدره :

* فما كان حصن ولا حابس *

وفي سيرة ابن هشام ٢ / ٤٩٤ :

* يفوقان شيخني في الجمع *

(٢) هو أبو جهل عمرو بن هشام الخزومي ، والبيت من قصيدة يرد فيها على حمزة ، وروايته كما في سيرة ابن هشام ١ / ٥٩٧ :

فورعني مجدي عنهم وصحبي وقد وازروني بالسيوف وبالنبيل

وفي الأصل : ووزعنا ، ومجدي هو ابن عمرو الجهمي ، ينظر السيرة : ١ / ٥٩٥ .

(٣) روايته كما في الديوان : ٣٣ ، وسيرة ابن هشام : ٢ / ١٨٣ ، والروض الأنف : ٢ / ١٧٣ :

وإبن لطارق وابن دنتة منهم وإفاه ثم حمامه للسكتوب

من أبيات يرثي فيها خبيبا وأصحابه ، ومنهم عبد الله بن طارق ، وزيد بن الدنتة .

(٤) ذكر السهيلي البيت في الروض ١ / ١٧٣ ، وروى قبله :

يا من جفاني وملا نسيت أهلا وسهلا

وقال : « فلم يصرف مرحباً » .

فإن قيل : فما العلة التي من أجلها تُصَرَّفُ بعض الأعلام ، مثل : زيد ، وعمر ، وجعفر ، ومحمد ؟

قلنا : الأعلام على ضربين : منقولة وغير منقولة ، وغير المنقول على ضروب ، منها المرتجل ، والأعجمي ، والمندول ، وكلُّ هذا لا ينون ، وكذلك المنقول مما لا ينون نحو : يزيد ويشكر ، ونحو : أحمَر وأبيض ، إذا سُمِّيت ، وثلاث ورُباع ، إذا سُمِّيت ، وإنما يُنَوَّن من الأعلام ما كان قبل التسمية به منوناً نحو : أسدٍ ونَجْرٍ ، وسالمٍ وغانمٍ ، يتركونه على أصله منوناً ، لأنهم - وإن نقلوه عما وضع له - ففي أنفسهم التغيرات لتلك المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسناً قبل التسمية ، واستقبحوا منها ما كان قبيحاً ، وغيرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء كثيرة حين أسلم المسمون بها ، استقباحاً لها نحو : غُرَاب ، وغَيَّان ، وحَزَن^(١) ، وقَفُذٌ ، وهي كثيرة ، فالتفاتهم إلى موضوعها الأوَّل أَوْجَبَ بقاءها على ما كانت عليه من التنوين والخفض ، ومع الالتفات إلى هذا الغرض فقد بَتَرُك الشعراء صَرَفَهَا ، كما قَدَّمنا .

فإذا سميت بعامر صرفت لأنه منقول من عامر الذي هو صفة ، وكذلك زافر وقائم ، وإن قلت : عُمر وزُفَر ، لم تصرف ، لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء ، لأن اللفظ المُنَوَّن قد عُدِل عنه ، وهو عامر ، وكذلك : زينبُ وسِنْبِس^(٢) ، وكذلك : إبراهيم وإسماعيل ، لم ينقل إلى العلمية من شيء منون .

(١) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٤١٥ ، والاستيعاب : ٤٠١ .

(٢) في اللسان عن الجوهرى : سنبس : أبوحى من طيء ، وفي التاج ما يدل على أنه علم منقول ، قال : « وعن ابن الأعرابي : سنبس إذا أسرع فهو سنبس ، بالكسر : سريع » .

فصل

[في ذهاب الخفض]

مضى عِدَمُ التَّنْوِينِ في شيء من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض ، لِثَلَاثِ بُتُوخٍ أنه مضاف إلى ضمير المتكلم لو قلت : مررت بأحمَر ، بالخفض ، بلا تنوين ، أو بِظُرْفَاءٍ أو بِعُمَرَ ، لتوهم إضافته إلى ضمير النفس ، لا سيما وأكثرهم يكتفى بالكسرة من الياء ، وهو في القرآن كثير ، نحو : نكير^(١) ، ونذير^(٢) ، ونحوه ؛ فتركوا الخفض في [مالا تنوين فيه]^(٣) مما يستغنى عن الإضافة أو لا يستغنى ، وهو الذي نُسمِّيه غير منصرف ، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط ، فله مجريان ، والمنصرف ثلاثة بحارٍ يجري عليها ، ولذلك قال سيبويه^(٤) : باب ما يجري ومالا يجري .

فصل

[في المذكر المسمى بمؤن لفظي ومعنوي]

فإن قيل : فما بال حمزة وطلحة غير منصرف ، وهو منقول مما ينون ويخفض ؟

(١) من قوله تعالى في سورة سبأ ، آية ٤٥ : « فسكيف كان نكير » . وقد قرأ يعقوب ، نكيري بالياء في الوصل والوقف .

(٢) من قوله تعالى في سورة الملك ، آية ١٧ : « فستعلمون كيف نذير » .

(٣) مكرر في الأصل مع زيادة واو العطف ، أي : « وما . . . » .

(٤) ليست هذه عبارة سيبويه ، وعبارته في الكتاب ٢/٢ : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ولكنها عبارة للبردي المقتضب : ٣/٣٠٩ ، وفي شرح الفصل ٥٧١ : « والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف : باب ما لا يجري ، والصرف قريب من الإجراء ؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث ، التي هي علامات الإعراب » .

قلنا : إن تاء التأنيث في حَمْزَةٍ^(١) وتَمَرَةٍ حرف جاء لمعنى ، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع ، فإذا سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى وعُدِم الالتفات إلى ذلك الفرق ، فصار الاسم في حال العلمية كعُمَرَ الذي عُدِمَت فيه بنية عامر ، وغُيِّرَ عن وزنه ، وإنما يراعى في العلمية حال الاسم قبل التسمية إذا لم يغيّر عن بنيته وبقي على حاله ، فطلحة لم يبق على حاله ، لأن التاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، وكأنها في حال العلمية ليست تلك التي كانت فاصلة بين الواحد والجمع وفاصلة بين المذكر والمؤنث نحو طلحة وطلح ، ومسلمة ، ومسلم ، وكنت تقول : طالت الطلحة^(٢) وفعلت التمرة ، وتقول في حال العلمية : قَلَّ طلحة ، وتقول قبل التسمية : طلحة عظيمة وكبيرة ، ولا تقول ذلك في حال العلمية ، فالالتفات قبل العلمية إلى لفظ الإسم ، فهو الذى يُذَكَّرُ أو يُؤنَّثُ ، والالتفات في حال العلمية إلى المسمى ، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير ، وكذلك تقول : جاء النسابة وفعل العلامة ، فتجربى التأنيث أو التذكير على المعنى لأعلى اللفظ ، لأن تذكيره حقيقة وتأنيث الاسم مجاز ، وإذا كان هذا في علامة ونسابة ، وليس بعلم ، فهو في العلم أبعد ، لأن الإسم العلم علامة كالإشارة الدالة على المشار إليه ، فلا يؤنَّثُ المشار إليه ، من أجل تأنيث الإشارة ، كذلك لا يؤنَّثُ المُعَلَّمُ عَلَيْهِ من أجل تأنيث العلامة ؛ فحكم اللفظ إذن في حال العلمية غيرُ حكمه قبلها ، لأنه قبل التسمية مقصود فيه ، ومعتمد في المعنى الزائد على المسمى - وهو الفرق^(٣) - على التاء الزائدة فيه ، وفي حال العلمية

(١) في تاج العروس : « وحزرة بقله ، وبها سمي الرجل » .

(٢) في تاج العروس عن ابن شميل : « الطلح : شجرة طويلة لها ظل ، يستظل بها الناس والإبل .. تنبت في الجبل ، الواحدة : طلحة » .

(٣) يعنى الفرق بين الواحد والجمع .

لا يلتفت إلى شيء من ذلك فكأنك لم تُسمَّه بذلك ، وإذا سميت به بأسد ونمر ، وجدت الاسم على حاله غير مُتَغَيِّرِ الحُكْمِ ولا البنية ، نعم ، وربما أردت أن يكون في المسمى صفة من صفات السبع ونحوه ، ولا تُريدُ ذلك في تاء التأنيث البتة فبان الفرق .

فإن قيل : فإذا سميت به بَقْدَمٍ وقُدْرٍ^(١) لم تصرفه ، وقد كنت قبل العلمية تقول : قَلَمْتُ القدم وغَلَّتِ القدر ، فإذا كان اسم رجل تقول : قَلَّ قدمٌ كذا وكذا ؟ قلنا : قدَّمُ في حال التسمية أيضا على غير ما كانت عليه قبل التسمية ، وإن لم تكن فيها علامة التأنيث ، فإن تأنيثها قبل التسمية ، كان لمعنى في المسمى^(٢) وهو الجارحة ، وأما عَنَاقُ ورجُل^(٣) فمثل طَلْحَةٍ وحمزة ، لأنه اسم مخصوص للمؤنث ، فقام وَضْعُهُ مقام التأنيث ، فجربى في العلمية مجرى حمزة وطلحة .

فصل

[في الأعلام للمؤنثة وسرّ تجربها من التنوين]

فأما عائشة وفاطمة ونحوها فلم ينصرف ، وإن كان منقولاً عن منصرف ومنقولاً عن مؤنث إلى مؤنث ، ولكن حكم التاء يختلف ، كما كان في اسم الرجل ، والمعنى الذى كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية ، وتأنيث المرأة

(١) ينظر الكتاب : ١٣ / ٢ ، ٢٢ ، والمقتضب ٣٠ / ٣٥٠ ، وشرح السكاكية للرضي : ٤٤ / ٢ ، والآراء في شرح يس على الألفية : ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) في الصلب : الاسم ، وما أثبتته عن الهامش .

(٣) في تاج العروس . العناق - كسحاب - الأنثى من أولاد العز . والرجل بالكسر : القدم ، أو من أصل الفخذ إلى القدم ، أنثى ؛ قاله الزجاج .

وينظر « عناق » في المقتضب : ٣ / ٣٦٨ .

إنما هو لذاتها لا للعلامة التي في اسمها ، فحكم الاسم العلم الذي فيه علامة التأنيث مخالف لحكمه قبل النقل ، كما كان في المذكر ، لجميع الأسماء الأعلام في المؤنث لا تنصرف ، وقد وجدت في الحديث المسند عناً اسم امرأة مصروفاً ، هكذا قيده أهل الحديث .

على أن في الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين ، وهي في قولهم : حذام ورقاش^(١) ، وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات ، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء ، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه ، وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يُسمّين شكلهن وتسمى ، ونحو ذلك ، والحضرىات : مُنَيَّة وعَزِيزَة ، يكسرن أو آخر هذه الأسماء ، كما فعلت العرب في : حذام ورقاش ؛ إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء ، لأنهم لا يريدون الإضافة المحضة ، إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها ، وخصوا بهذا البناء فعال ، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث ،

(١) يعنى ما كان علماً على مؤنث معدولاً عن فاعلة ، فأصل حذام : حاذمة ، ورقاش : راقشة ؛ قال اللرد في المقتضب ٣ / ٣٧٤ : « ولما كان للمؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ... واختير له الكسر ، لأنه لما كان معدولاً عما فيه علامة التأنيث ، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة ، لأن الكسر من علامات التأنيث ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنك فاعلة ، وأنت فعلت ، وأنت تفعلين ، لأن الكسرة نوع من الياء ، فلهذا ألزمته الكسرة » .

والكسر لغة الحجاز ، وأما بنو تميم فيجرون فعال هذا مجرى ما لا ينصرف ، إلا إذا كان آخره راء فإنهم يبنونه على الكسر كلمة الحجازيين .

وينظر الكتاب : ٢ / ٤٠ ، ٤١ .

نحو : رَزَّان وحَصَّان وتَقَال^(١) ، فرائحة الإضافة تمنع من التنوين ، بنى على الكسر أو لم يبن ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : جُمِعَ ولا أُجْمِعَ^(٢) ، لأنه مضاف في المعنى ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : سَحَرَ ، ليوم بعينه^(٣) ، لأنه معرف بالمعنى ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : آخَر ، لأنه في مَعْنَى المتصل بحرف من ، التي في باب أفعل من كذا ، وسيأتى بيانها ، واستقصاء بابها فيما بعد ، إن شاء الله .

فإن قيل : فقد قالوا المعنية : حَلَّاقٍ ، ولِلْحَمَى : سَبَاطٍ ، وَلِلْفَجْرَةِ : فَجَارٍ^(٤) ؟

قلنا : أصل العلمية للإنس ومن يعقل ، فلما ثبت هذا الأصل في المؤنث من الإنسيات صارت بنية فَعَالٍ تُشْعِرُ بالعلمية ، وإن ذهبت العلة الموجبة للكسر ، فقد بقيت العلة المشعرة بالتأنيث ، كما يقولون : رجل جسيم ، أى عظيم الجسم ، ثم قالوا : خطب جسيم ولا جسيم ، ثم يبقى معنى التثنية وإن ذهب معنى الجسم ، وكما قالوا : جسيم عظيم ، أى كبير العظم ، ثم قالوا : عذاب عظيم ، وعلم عظيم ، وقد ذهب معنى العظم وبقي لفظه الذى اشتق منه ، كذلك قالوا في غير الأدميات ، وإن ذهب المعنى الذى أوجب بُنْيَتَهُ على الكسر ، ولم يبق منه إلا أنه علم لمؤنث ، كما كان في الأصل .

(١) في تاج العروس : « وامرأة تقال — كسحاب — مكفال أى : عظيمة الكفل » .

(٢) ينظر نتائج الفكر ، ورقة : ٦٤ ، ٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ورقة : ٩٢ ، ١٩٣ .

(٤) ينظر الكتاب : ٢ / ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٢ .

وفي تاج العروس : سباط — كقطام — من أسماء الجنى ، مبنى على الكسر ، قال المتنخل الهدلى :

أجزت بفتية بيض كرام كأنهم تملهم سباط
(٣ — الأمل)

فصل

[في الأسماء الأعجمية والمعدولة]

وأما الأسماء الأعجمية فإنها لا تنصرف في حال العلمية للأصل الذي قدمناه في الأعلام ، وأنها لم تنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة ، وكذلك المعدول نحو : عُمر وُقْم ، ليس بمنقول إلى العلمية من أصل كان منوناً ، وإنما عدل فيه عن الصفة المنونة إلى هذا اللفظ تحقيقاً للعلمية ، وخروجاً عن مراعاة الصفة .

فصل

[في أسرار العدل]

وفي الاسم المعدول سؤالات : لم عدل إلى فعل ؟ ولم عدل عن الصفة ؟ ولم عدل عن فاعل نحو : عامر ، ولم يعدل عن غيره نحو : فَعِيل وفَعْل وأشباه ذلك ؟ ولم عدل عن بعض الصفة ، ولم يعدل عن أسماء الأجناس كأسد وكلب ؟ ولم عدل عن عامر وزافر وقائم ، ولم يعدل عن مثل مالك وسالم وصالح ؟ ولم منع الصرف في حال العلمية ؟

والجواب على هذه الأسئلة نضمنه فصلاً واحداً فنقول : منع الصرف لأنه علم غير منتول من أصل منون كما تقدم في شرح معنى التثوين والمقصود به ، وأما عدلهم إياه عن الصفة فلأنهم أرادوا تحقيق العلمية ، وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض ، وزافر بحِمْلِه^(١) ، فإذا أردت

(١) في اللسان : الزفر : مصدر قولك : زفر الحمل يزفره زفرأ ، أى : حمّله .

أن يجعله اسماً يدعى به لا يشاركه فيه غيره غيرته عن بناء فاعل أو فَعِيل إلى بناء غير موجود في الصفة ، وذلك نحو فَعْل ، والدليل على صحة هذا الغرض ، وأَنَّهُ مقصود العرب ، قولهم في النداء : يا فُسُق ، عدلوا عن فاسق ، لأن فاسقاً اسم فاعل من فسق ، فلا يَدُلّ إلا على الفعل ، والفعل لا ثبات له ولا يقتضى التكرار ، فعدلوا عن لفظ الوصف إلى لفظ الاسم ، أى : إنه مستحق لهذا الاسم وبه ينبغي أن يدعى ، كما يقول الإنسان لرجل قيل فيه : فاسق ، لا ينبغي أن يسمى فاسقاً على الحقيقة إلا من كفر أو أشرك ونحو هذا ، فسكانهم يريدون بالمعدول عن لفظ الصفة أن يجعلوه اسماً لأن ما يعرف به كزيد وعمر الذي هو لازم للمسمى ، بخلاف الصفة المشتقة من الفعل ، فإنها لا تلزمه إلا في حال الفعل ، فعدلوا لذلك عن عامر وقائم^(١) ، ليجعلوه له اسماً لازماً ، ويتركوا مراعاة الصفة المشتقة من الفعل التي هي غير لازمة للفعل ، ولهذا لم يعدلوا عن أسماء الأجناس نحو : كلب ونمر ، لأن الرجل ليس بكلب ولا هو نمر ، وإنما هو عامر وزافر ، أى موصوف بهذا قبل العلمية ، ولم يكن هذا مسمى بكلب قبل العلمية ، فيحتاج إلى تغيير اللفظ كما احتيج إلى تغييره عن عامر وقائم ، ليتنبس بالوصف ، وقد أمن التباسه بالأجناس التي ليست بأوصاف نحو : كلب وأسد وحجر ، وغير ذلك .

فإن قيل : فلم خصّ بالعدل إلى فَعْل دون غيره من الأبنية ؟ قلنا : إنما عدلوا عن لفظ الصفة إلى لفظ غير مُستعمل في الوصف نحو : عُمر وعُمران وعُمارة ، فلا تحسبن أنه مخصوص بفعل ، إنما هو العدل مخصوص بما يخرج عن وزن الصفة إلى وزن ليس في الصفات إلا نادراً .

(١) في تاج العروس : « قَم له من العطاء قَمًا : أكثر . . وقَم كزفر : ابن العباس بن عبد المطلب » .

فلان قيل : فلم لم يعدلوا عن مالك وصالح وسالم وغنم ؟

قلنا : أرادوا هناك التثؤل المولود بالسلامة والصالح والملك والخير ، ونحو ذلك ، فتركوا الصفة على وزنها ، وتركوا العدول عنها ، أى : إنه سالم أبدا ، وصالح أبدا ، وإنما عدل عن عامر وقائم وأشياء قليلة ؛ لأن قصدهم فيها إلى التثؤل إنما هو على المسأل لا من حين ولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ، ولم يبقوه بحاله ؛ ليجمعوا بين تحقيق العلمية وبين المعنى الذى تفألوا به من العارة ونحوها ، وحافظوا على لفظ الصفة مثل سالم وصالح ، وذلك أنهم أرادوا أن لا يفارقه هذا الوصف فلم يغيروا لفظه^(١) ، كما أن قصدهم أن لا يتغير عنه معنى ، وأنت ترى أن حاجتهم إلى التثؤل له بهذه الصفات أكد عليهم وهم إليه أحوج من جشم^(٢) وقشم ، اللذين هما من التجشم والقشم ، وكذلك عمر الذى هو من عمارة الأرضين ونحوها .

ولم يختلف أرباب اللغة أن قصد العرب فى التسمية بالصفات إلى التثؤل أو التطير على الإعداد ، وإذا كان كذلك فتثؤلهم له بالسلامة والصالح والملك والسعد ، أولى وأسبق إلى غرضهم ، فأبقوا اللفظ كما هو قبل العلمية ، ليكون هذا المسمى بهذا الاسم مصاحبة له هذه الصفة ، والله أعلم .

(١) فى الأصل . لفظاً .

(٢) فى التاج : « جشم الأمر - كسمع - جشما ، بالفتح ، وجشامة . تسكفه على مشقة ، كتجشده .. وبنو جشم . أحياء من مضر ومن اليمن ومن تغلب ... قال السهيلي : وجشم معدول عن جاشم » .

فصل

[فى العدد المعدول ، وصيغ العدل ، والوصف المزيّد بألف ونون]

وأما المعدول عن العدد نحو : ثلاث ورباع ؛ فلا معنى لتثوينه ، لأنّه لا يتوهم إضافته ، فلا يحتاج إذاً إلى التثوين الذى هو علامة الانفصال عن الإضافة .

وأما سامان وعمران ونحوها ، فغير منقول كما تقدم ، وإنما هو معدول عن الصفات المنونة إلى العلمية كعمر .

وأما سكران وغضبان فلا ينصرف ؛ قال النحويون : لأنّه مضارع لباب حمراء وصفراء^(١) ، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما فى المعنى من المضارعة شيئاً ، وأما اللفظ فيبعد أيضاً ، لأن آخر هذا ألف ونون ، وآخر هذا ألف وهمة ، والهمزة بعيدة المخرج من النون ؛ والمانع عندنا من صرفه مضارعة للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فيبين ، لأنها ألف ونون ، كما تقول : زيدان بألف ونون ، وأما المعنى ، فالتثنية إنما هى ثنية الواحد ، فتقول فى زيد وزيد : زيدان ، لأن أصل العدد قد تضاعف ، فتقول : غاضب وغاطش ، فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل : غضبان وعطشان ؛ فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعة لجرأ ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تثنون لأنها كالمعوض من التثوين ، فسكماً لا تقول : زيدان ، فلا تقول : غضبان ، لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنى ، ألا ترى أن العرب لا تقول فى مؤنثه : فعلانة ، وكذلك لا تقول فى التصغير : غضبيين على هذا القياس ؛ فقد تبين لك بهذه الفروع صحة الأصل الذى قدّمناه

(١) ينظر الكتاب : ١٠ / ٢ والقنضب : ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

من مضارعة للتثنية ، فهو أصل واحد منع^(١) من دخول علامة التأنيث ، ومنع من دخول علامة الانفصال وهو التنوين ، ومنع من الجمع والتصغير الذي كان ينبغي له لولا المضارعة ، فإذا كان فُـلَان مضموم الأول ، أو فِـعْلَان مكسور الأول ، كانت مضارعة للواحد الذي آخره ألف بعدها حرف أولى من مضارعة اللاتنين ، لأنه قد صار على وَزْنِهِ بانضمام أوله أو بانكسار أوله مثل : نَعْمَان ، فإنهم^(٢) ألحقوه بفَسْطَاط ، ومثل : سِرْحَان فإنهم ألحقوه بمثل قِرْطَاس ؛ إذ كان على عدة حركاته وسكناته وكسرته وضماته ، فكان إلحاقه بما هو واحد مثله أولى من إلحاقه وتشبيهه بالتثنية ، ولم يجدوا في الأسماء ما هو على وزنه فعَلَان فَيُلْحِقُوا به غضبان^(٣) ، فألحقوا غضبان^(٣) بمثل زيدان وعمران ، الذي هو مثله ، وألحقوا سِرْحَان ونَعْمَان بقِرْطَاس وفَسْطَاط ؛ إذ وَزْنُهُ شبيه بِوَزْنِهِ ، وهو واحد مثله ، ومعنى التضعيف فيه معدوم ، فجمعوه كما جَمَعُوا فَسْطَاطًا وقِرْطَاسًا ، وصَغَّرُوهُ كذلك ، فإن سَمَّيْتَ بشعبان وسرحان رَجُلًا فلا تنوين فيه ، لأنه قد خرج عن الأجناس التي تلحق بعضها ببعض ، وتشبيه بعضها ببعض ، ألا ترى أن العلم لا يجمع ولا يثنى ، وهو علم ، فكيف يشبهه بفسطاط وفساطيط وقِرطاس وقراطيس ، وهو لا يجمع ، فتأمله .

فصل

[في صيغة منتهى الجموع]

وأما باب مساجد ودراهم ، وكل جمع على عدة هذا الجمع ، فإنه جمع ليس له

(١) في الأصل : يمنع .

(٢) في الأصل : وأنهم .

(٣) في الأصل : غضباناً .

تظير في الواحد فيشبه به ، فهو بناء مخصوص بالجمع ، كما أن بنية^(١) الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضاً ، ونونه لا تُنَوِّن أبداً كنون التثنية ، فكان آخر هذا الجمع لا يُنَوِّن أيضاً لأنه بناء مخصوص بالجمع ، فكان حمله على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد وتشبيهه به ، ولا شك أن تشبيه جمع بجمع أولى من تشبيه جمع بواحد ، ومع هذا قد صرفه كثير من العرب ، وقد جاء في القرآن مصروفًا وغير مصروف ، فإذا دخلته هاء التأنيث كان حمله على الواحد أولى من حمله على الجمع ، لأن الجمع لا تلحق نونه هاء التأنيث ، كما لا تلحق نون التثنية .

فصل

[في العلم المركب]

وأما المركب نحو بعلبك ، فامتناعه من التنوين للاستغناء عنه ، لأنه قلما يضاف اسم مركب ، فيقال : بَعْلَبُكُ زيد ، فلما قل ذلك استغنى عن التنوين ، وما لا ينون لا يخفض أبداً مع أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية ؛ فهو كالأعجمي والمرجبل ، والحمد لله .

فعلامة هذا الباب كله استغناؤه عن التنوين ، ثم إذا زال التنوين ترك الخفض ، كيلا يلتبس بالضاف إلى التكلم ، كما قدّمنا ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أمن اللبس ، فماد الخفض وحده ، ولم يحتاج إلى التنوين .

(١) في الأصل . تثنية .

٢ - مسألة

في كاف التشبيه

قال :

وكاف التشبيه تدخل على الظاهر ولا تدخل على المضمير كزيد ورجل ،
وغيرها من حروف الجر تدخل عليهما معا ، تقول : لك ولي ، وبك وبي ،
ولا تقول : لك ولا : كي ولا : كه ؛ قال سيبويه وغيره : استغنوا عن الكاف
بمثل ^(١) ، وليس هذا بعلّة ، لأن السؤال لازم حتى له ، لأن ^(٢) السائل كما له أن
يقول : لم لم تدخل على المضمير ، كذلك له أن يقول : لم استغنوا في المضمير
بمثل : فيقولون : كه ، كما يقولون : مثله ؟ وأيضاً فإنّ الكلام بمثل إذا قلت :
مثله ، أطول ، وهو بالكاف أوجز ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز ،
وإنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول ، وبالأخف عن الأثقل .

وإنما السر في ذلك عندي أنّ الكاف لما كانت حرف جرّ ، وحُرُوفُ
الجرّ إنما تدخل على المضمير المتصل لا على المنفصل ، وجب أن لا يكون بعدها
مضمير منفصل أصلاً ، ثم قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الأصل ؛ قالوا :
زيد كهو ، فأدخلوها على المنفصل ، وهو خلاف القياس في حروف الجرّ ،
ولم يدخلوها على مضمير متّصل ^(٣) أصلاً ، لا على ضمير مخاطب ولا متكلم
ولا غائب .

(١) قال سيبويه ٣٩٣/١ : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حرف الجرّ ،
وذلك الكاف في : أنت كزيد ، وحقّ ، ومنذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلي
وشبهى عنه ، فأسقطوه » وينظر المقتضب : ٢٥٥/١ .

(٢) كررت في الأصل كلمة : لأن .

(٣) في الأصل : منفصل

وعلة ذلك وسرّه أنّ الكاف فيها ما في كأنّ من معنى التشبيه ، والاسم
المنفوض بالكاف إذا قلت : زيد كالأسد ، هو المرفوع بكان ، إذا قلت :
كأنّ زيدا الأسد ، ومعنى الكلام واحد ، وخبر كأنّ لا يتصور فيه أن يكون
ضميراً متصلاً ، لأن اسمها قد حال بينه وبين الاتصال بها ، فلما لم يكن الاسم
المشبه به في باب كأنّ ضميراً متصلاً ، لم يكن الاسم المشبه به في باب الكاف ضميراً
متصلاً ، لأنّه هو هو في المعنى ، فحمل عليه ، كما حملوا اجتور على تجاور ؛ إذ هو
في معناه ، وكما حملوا حوّل على أحول ؛ لأنه في معناه ، وكما قالوا : إنما يقوم أنا ،
فجاءوا بالمضمير المنفصل لأن معناه : ما يقوم إلا أنا ، وكما قالوا : ما جاءني زيد
إلا أعطيته ، لأن المعنى : كلما جاءني أعطيته ، وأشبه شيء بهذا الفصل الضمير
إذا جرى [الوصف ^(١)] على غير من هو له ، وهو فاعل ، فإنه يكون منفصلاً ،
إن كان الرفع له اسماً مشتقاً ، كقولك : زيد هند ضاربها هو ، ورأيت امرأة
مع رجل ضاربتة هي ، لأن هذه الضميرات - وإن كانت فاعلات - فإنها في
الأصل والمعنى مبتدأ ، وضاربها ونحوه خبر عنها ، وهذه هي الحقيقة ، وجريان
الصفة على غير من هي له اتساع ومجاز ، فلما كان الضمير مبتدأ في المعنى ،
والمبتدأ لا يكون أبداً ضميراً متصلاً ، كان هذا الفاعل كذلك ، لأنّه مرتفع
بصفة هي خبر عنه في المعنى دون اللفظ ، فروى فيه المعنى وبقى منفصلاً كما إذا
كان مبتدأ ، ولو جعلت مكان الصفة ها هنا الفعل ووصفت به لم يكن بدّ من
أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو
له ، كقولك : رأيت رجلاً مع امرأة يضربها ، لا تبرز الضمير الفاعل هنا ،
فتقول : هو ، لأنك لو جعلته مبتدأ في هذا الموضع لم يجز ، إلا أن تؤخر الفعل
فتقول : هو يضربها ، وفي « ضارب » يجوز أن يكون « هو » مبتدأ ،

(١) زيادة ليست في الأصل

قدمت الصفة أو آخرتها ، لأنك تقول : قائم زيد ، وزيد قائم ، ولا يكون ذلك في الفعل مع الاسم ، إذا قدمت الخبر على الاسم وهو فعل بطل الابتداء ، فانهم هذا السر في بروز الضمير الفاعل إذا كان العامل صفة وجرت على غير من هي ^(١) له ، فإنه صحيح بديع ، لم ينتبه إليه أحد من هذه الصنف ، وتعليقهم لهذه المسألة لا يطارد ^(٢) ، بل ينتقض تارة ، وينكسر أخرى ، فتأمله .

فصل

[في حتى]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على المضمير ، وهي حتى ، تقول : حتى زيد ، ولا تقول : حتاك ولا حتاي ، وعلتها كلمة الكاف ، لأن حتى الحافضة هي في معنى العاطفة ، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل ، لا هي ولا شيء من حروف العطف ، لأن الضمير المتصل يختلط بالماضي ^(٣) للالاصق به ، والاسم المعطوف عليه فاصل بينهما مع الحرف ، فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل لم تدخل الحافضة أيضاً على ضمير أصلاً ، لأن الضمائر الخفوضة لا تكون إلا متصلة ، وليس للخفض ضمير منفصل ، كما للرفع والنصب .

فصل

[في وضع الضمائر المنفصلة]

فإن قيل : فلم دخلت الكاف على هو وهي خافضة ، وهو ضمير رفع ؟ قلنا : لم نوضع هذه الضمائر المنفصلة لتدل على مرفوع ولا منصوب ، وإنما

(١) في الأصل : هو .

(٢) ينظر للفتن : ٩٣/٣ ، ٩٤ وتعليق الاستاذ عضية .

(٣) ينظر دراستنا عن أبي القاسم السهيلي ومذهبه في العمل .

وُضِعَت للدلالة على شأن آخر من الغيبة والخطاب والمذكر واللونث ونحو ذلك ، ألا ترى أنك تؤكد بها الخفوض فتقول : مررت به هو ، وبك أنت ، فقد وقعت ههنا موقع الخفض ولم يبالوا بذلك ، وقال ليبيد ^(١) :

* فإن أنت لم ينفعك علمك * ^(٢)

فأوقعها موقع المنصوب ، ولم يبال بذلك ، وفي الحديث : « من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى ، لا يخرج إلا إياه » ^(٣) « فأوقع إياه موقع الرفع ولم يبال بذلك ، وهذا كله لا يجوز في الظاهر المعرب ، ويجوز في الضمرات ، فكذلك تقول : زيد كهو فتوقعها موقع الضمير الخفوض ، ولا تبال ، إلا أن الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب ، وإن خُوف بها لم يبعد .

فصل

[في منذ وواو القسم وتائه]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على مضمير نحو منذ ، لأن المطلوب بها الزمان ، وصيغة المضمير ليست من صيغة الزمان في شيء .

(١) هو أبو عقيل ليبيد بن ربيعة العامري الشاعر ، قدم على رسول الله وأسلم وحسن إسلامه ، وكان من خول الشعراء المجيدين المظبوعين ، توفي في خلافة معاوية سنة ٤١ . ينظر الاستيعاب : ١٣٣٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٥٥ من قصيدته التي يرثي فيها النعمان بن النذر ، ورواية : فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب لملك تهديك القروى الاوائل

وفي شرح البيت : وروى : فإن أنت لم ينفعك علمك ...

(٣) أخرجه أبو داود في باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة ، ونصه : « .. ومن خرج إلى تسبيح الضحى ، لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتبر » ينظر المنهل العذب للورود في شرح سنن الإمام أبي داود : ٢٥٠/٤ .

ومنها أيضاً ما لا يدخل على مضمرك كذلك وهي واو القسم وتاؤه ، أما التاء فعلتها بيّنة ، وهي اختصاصها باسم الله ، فلا بد من لفظه معها ، فإذا أضمر زال اللفظ ، وأما الواو فلا تنبأ تشبه واو المطف لفظاً ومعنى ، وواو المطف لا تدخل على ضمير متصل كما تقدّم ، وهذا على طريق التقريب هنا ، ولعلنا أن نكشف سرها كشفاً كلياً ، فتعلم حينئذ أنها واو عطف ، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمرة ، وأن الخفوض بها في القسم إنما الخفوض بالمطف على محلوف به ، وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا الخفوض وإما غيره ، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر ، وشرح هذا وبيانه وبرهانه والشواهد عليه في باب القسم ، والحمد لله .

٣ - مسألة

في الجواب ببلى ونعم

قال :

وأما نعم فتصديق لحديث متقدم ، فإن كان موجبا فقد صدقت إيجابه ، وإن كان نفياً فقد صدقت نفيه ؛ يقال : الخمر حرام ، فتقول : نعم ، ويقال : ليست الخمر حلالاً ، فتقول : نعم ، أى الأمر كما ذكرت ، فقد صدقت النفي كما صدقت الإيجاب .

وأما بلى فكلمة فيها لفظ « بل »^(١) التي للاضراب ، ولفظ « لا » التي

(١) ينظر الصاحبى لأحمد بن فارس : ١١٦ ، ١١٧ فكلّام السهيلي قريب مما ذكره ، قال ابن فارس : « والمعنى أنها بل ، وصلت بها ألف تكون دليلاً على كلام ، يقول القائل : أما خرج زيد ؟ فتقول : بلى ، قبل رجوع عن جحد ، والألف دلالة كلام ، كأنك قلت : بل خرج زيد » ولسكن السهيلي يرى أنها مركبة من بل ولا .

لنفي ، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا لإضراباً عن نفي ، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب ، كقول القائل : ليس العسل حلالاً ، فتقول : بلى ، إضراباً منك عن نفيه ، لتثبت الحلّ ، ولو قال : العسل حلو ، قلت : بلى ، لم يجز ، لأنه لم يتقدم نفي ، ولا بد أن تقتضى بلى إضراباً على نفي ، لأن لفظها مشا كل لمعناها ، كما تقدم .

فصل

[في موقع بلى]

فإن أدخلت ألف الاستفهام على حرف النفي ، قلت : أليست الخمر حراماً ؟ فلا تقل في الجواب : نعم ، لأنك تكون مصداقاً للكلام المنفي المستفهم عنه بالألف ، ولكن تقول : بلى ، إضراباً عن النفي وإثباتاً للتحريم ، هذا هو الأصل ، لأنهم راعوا اللفظ ، وأجروا الكلام على ما كان عليه قبل الاستفهام .

فصل

[في وقوع نعم موقع بلى]

إِذَا نَبَتَ هَذَا فَلَا يَمْنَعُ أَنْ يُجَابَ بِنَعْمَ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ مِنَ النَّفْيِ ، لَا تَرِيدُ تَصْدِيقَ النَّفْيِ ، وَلَكِنْ^(١) تَحْقِيقَ الْإِجَابِ الَّذِي فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ ، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا قَالَ لِمَنْ رَأَاهُ يَشْرَبُ الْخَمْرَ مَنَكُورًا عَلَيْهِ : أَلَيْسَ الْخَمْرُ حَرَامًا ؟ لَمْ يَسْتَفْهَمْ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَقْرِيرَهُ أَوْ تَوْبِيخَهُ ، وَفَهُمُ مَرَادُهُ فِي ذَلِكَ ، بِقَرِينَةٍ نَذَرَهَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمَّا فَهِمُ مَرَادَهُ وَأَنَّهُ يَمْتَقِدُ التَّحْرِيمَ جَازِئًا

(١) في الأصل : ولا .

يجاب بنعم^(١)، تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي، لأنه ليس بنافي في الحقيقة، إلا أن أكثر العرب على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى، لأنه الظاهر المسموع، وبه نطق القرآن، كقوله: (أست بربكم؟ قالوا: بلى)^(٢)، ولم يقولوا: نعم، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة، بل هو تقرير على إثبات.

فإن قل: فهل من شاهد على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجيد؟

قلنا: نعم، حديث رواه أبو عبيد^(٣) في «شرح الغريب»، وهو أن^(٤) المهاجرين قالوا: «إن الأنصار قد أرونا وفعلوا معنا وفعلوا». فقال: أستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. قال: فإن^(٥) ذلك؛ أي: إن ذلك شكر لهم. هكذا صحت الرواية بنعم وكذلك بيت جحدر^(٥):

(١) ينظر مغنى اللبيب: بلى

(٢) الأعراف: ١٧٢.

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، كان فقيها محدثاً لغويّاً؛ وله مصنفات في فنون مختلفة منها شرح غريب الحديث، وقد روى عن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والاصمعي، واليزيدي من البصريين، كما روى عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني. والكسائي، والاحمر، والفراء، توفي سنة ٢٢٤ عن ٧٣ سنة. ينظر المعجم لابن خير: ١٨٢، ١٨٨، ٣٣٦، وإنباء الرواة: ١٢/٣، والمبر للذهبي: ٣٩٢/١.

(٤) في الأصل: فإن في ذلك

(٥) البيتان ذكرهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١/ ٤٤٢ منسوبين إلى المعلوط في الرضى بالقليل، ونصهما:

أليس الليل يلبس أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني

بلى، وترى السماء كما أراها ويعلموها النهار كما علاني

وهما في الخزنة ٤/ ٤٨٠ منسوبين إلى جحدر بن مالك الحنفي، من قصيدة قالها «وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى الخاتمة، وروايتها:»

نعم وترى الهلال كما أراه

بعد قوله:

أليس الليل يجمع أم عمرو

إلا أن في بيت جحدر احتمالاً، وهو أن يكون قوله: نعم، تصديقاً لقوله: «فذاك بنا تداني» وإن كان الوجه الأول أظهر، والنفس إليه أميل، ويُقوّيه قوله: «وترى الهلال كما أراه» بالواو، عطفاً على يجمع، لأن الفعل يعطف على الفعل.

فصل

[في أثر الاستفهام على أسلوب النفي]

ومما يقوى الجواب بنعم إذا دخل حرف الاستفهام على النفي، بخلاف حالة قبل الاستفهام، أن حكم النفي قد تغير وعاد إلى التقرير والإنكار كما تقدم، وأن العرب قد أجرت الكلام بعد الاستفهام على غير ما كان قبله في مسائل كثيرة، منها:

دخول إلا قبل الإستفهام؛ تقول: ليست الخمر إلا حراماً، وما محمد إلا رسول، فإن قلت: أما محمد، أو قلت: أليست الخمر، لم يجوز إدخال إلا في هذا الكلام، كما لا يجوز إدخالها في الواجب، فيدل على أن الكلام قد صار حكمه حكم الواجب.

ومسألة أخرى، وهو أنك تقول قبل الاستفهام: ليس زيد قائماً بل قاعداً، ولو عطفت ببل بعد الاستفهام لم يجوز، فقد تغير إذا حكم النفي.

= أليس الليل يجمع

نعم وترى الهلال

وقد أشار البغدادي إلى رواية ابن قتيبة فقال ٤/ ٨٣: «وقد روى السكري في كتاب المصوص في نسخة قديمة صحيحة: بلى وترى الهلال كما أراه».

ومسألة ثالثة ، وهو أنك تقول : أليس زيد إنما هو قاعد ، فتكون إنما وما بعدها في موضع خبر ليس ، ولا يجوز ذلك قبل الاستفهام ، فدل على اختلاف الحكمين ، وقد ذكر هذه المسائل ابن السراج^(١) .

ومسألة رابعة ، وهو أنك تقول : ليس زيد قائما ، فيقوم عمرو ، فإن أدخلت ألف الاستفهام لم يحز إدخال الفاء .

ومسألة خاصة ، وهو أنك تقول : ليس أحد قائما فإن أدخلت ألف الاستفهام على النفي لم تقل : أليس أحد قائما ، لقوة معنى الإيجاب الذي في ضمن الكلام ، فتأمل ؛ إذ لا يستعمل لفظ أحد في الإيجاب ، ولا تسلم مسألة يكون الكلام مستفهما عنه كنهيته قبل الاستفهام إلا مسألة إدخال الباء لتأكيد النفي ، نحو قولهم : أليس زيد قائما ، فإن الباء دخلت هاهنا ، كما تدخل قبل الاستفهام ، وذلك أن المَعْوَل على تأكيد اللفظ ، وليس لها تأثير في معنى التقرير والإنكار ، وإنما هي بمنزلة النَّصْب الذي هو عمل ليس ، فسما يبقى النَّصْبُ بعد قولك : أليس زيد قائما ، ولا يغيره دخول الاستفهام على النفي ، كذلك تبقى الباء ، لأن العلة واحدة ، وذلك أن الموجب لها لفظ الحرف^(٢) ، واللفظ باق ، فتأمل هذا ، فإنه بديع ، ألا ترى كيف بقي رفع الفاعل من قولك : « قام زيد » إذا نفيت ، من قولك : « ما قام إلا زيد » لأن لفظ « قام » موجود .

(١) هو أبو بكر محمد بن السري ، كان أحد أعلام الادب والعربية ، أخذ عن المبرد ، وروى عن الزجاجي ، والسيرافي ، والرماني ، وصنف الاصول ، والموجز في النحو ، وكانا معروفين في الأندلس ، توفي أبو بكر في سنة ٣١٦ . ينظر الفهرمة لابن خير : ٣٠٧ ، ٣١٩ ، وإنباء الرواه : ١٤٥/٣ .
(٢) ينظر أصل السهيلي في العامل : النتائج ورقة ١١ ، ٨٣ ، ٨٤ .

فصل

[في دلالة الكلام المنفي المسبوق باستفهام على الإنكار والتوبيخ]

فإن قيل : فما القرينة التي وعدتم بها حين ذكرتم انصراف الكلام بدخول ألف الاستفهام إلى الإنكار والتوبيخ دون بقاء الاستفهام مجردا ؟

قلنا : السر في ذلك أن المستفهم عن الخبر شك فيه متردد بين نفيه وإثباته ، فحقه أن يدخل ألف الاستفهام على لفظ الإثبات ، لأنه الأصل ، ثم يعطف عليه فيقال : أقام زيد أم لم يقم ؟ فهذا أصل الكلام ، فإذا عدل عن هذا ، وأدخل حرف الاستفهام على حرف النفي ترك الوجه الأخف في اللفظ ، وعدل إلى الأثقل ، وترك الأصل وعدل إلى الفرع ، علم أنه لم يفعل ذلك إلا منكرا على من رآه يعتقد النفي ؛ إذ يفعل فعل من يعتقد . فلذلك بدأ بحرف النفي ، فتقول للمعاصي : أليس الله يراك ، لاستفهام ، ولكن مقرا ومرهبا ، وقد فعل فعل من يظن أنه لا يراه ، فلذلك بدأ بالنفي كالمستفهم عن النفي ، وهو لا يريد إلا التقرير ، فلم يتجرد الاستفهام عن المعنى الآخر بل تضمنه حتى حُكِمَ للكلام بحكم الإيجاب في المسائل المتقدمة ، فكذلك ينبغي ألا يمنع الجواب بنعم منعاً كلياً ، ليكون تصديق الكلام من اعتقاد التسكام ، وهو الإثبات ؛ غير أن أكثر العرب ، كما قدمنا ، على الجواب ببلى ، وعلة اختيارهم مراعاة اللفظ هاهنا ، وترك التفاهم إلى المعنى ، كما التفتوا إليه في المسائل الخس المتقدمة ؛ هي خشية الالتباس بين التصديق للنفي والتصديق للإيجاب ؛ إذ قد تقدم أن نعم يصدق بها النفي ، فيقول : ليست الخمر حلالا ، فيقال له : نعم ، ليست حلالا ، ويقال : إن الخمر حرام ، فيقال له : نعم ، لأنها حرام ، ولا يكون في بلى إلا وجه واحد ، وهو الإضراب عن نفي متقدم ؛ فلذلك كان الاختيار وقوعه بعد ليس ، لأنه إذا

وقعت نعم هاهنا لم يُدْرَ أصدقت النفي الذي في اللفظ أم الإيجاب الذي في المعنى ،
فاقتصروا أكثرهم على « بلى » المتضمنة للإضراب عن النفي ، فلا يَبْقَى إلا الإيجاب
وهذا عجب من التعاليل عجائب .

٤ - مسألة (١)

[في إعراب قول ابن عباس : جَمَعَهُ له صدرك]

تفسيراً لقوله تعالى : [إن علينا جمعه]

قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى : (إن علينا جمعه ^(٢)) قال : جَمَعَهُ
له صدرك ^(٣) .

نصب « جَمَعَهُ » إن كانت الرواية بالنصب ، لأنه مردود على الآية ، وهو
منصوب في الآية ؛ ومن رفعه فمردود أيضا عليها ، ولكن على موضع إن ،
لأن موضعها رفع ، والهاء في قوله « جمعه » في نفس الآية مفعولة في المعنى ،
والفاعل مقدر ، لأن المصدر لا يضم في الفاعل ، ولكن يقدر ، فالتقدير :
إن علينا أن نجمله نحن . وأما في التفسير فالهاء فاعل في المعنى ، لأنها ضمير
الصدر ، وأضمره ولم يحركه ذكر لأن الكلام يدل عليه ، ولأن آخر الكلام
تبيين له ، وهو (صدرك) ، فإنه عندئذ يدل من المصدر المحفوض بالإضافة ،

(١) على هامش المخطوطة : من هنا جوابه عن المسائل التي سأله عنها ابن قرقول
رحمها الله .

(٢) القيامة : ١٧ .

(٣) أخرجه البخاري في باب بدء الوحى : ٤/١ ؛ وفيه روايتان : جمعه له في
صدرك بالرفع مصدرا ، جمعه لك صدرك بصيغة الفعل الماضي ؛ وفي كتاب التفسير
٢٠٣/٦ روى : إن علينا جمعه وقرأته ، أن نجمله في صدرك .

لأنه مُرفُوعٌ في المعنى ، فَصَدْرُكَ بَدَلٌ على المعنى ، والخفض فيه جائز ، وإن لم
يرد ، كما تقول : كرهت جمع زينة المال أخوك ، وإن شئت قلت : أخيك
ومن نحوه (أن عليهم لعنة الله والملائكة) رفعا .

والمضمر في « له » عائد ^(١) على القرآن ، واللام متعلقة بالجمع .

وفي المسألة عندئذ وجه آخر ، وهو أن تكون الهاء من قوله ^(٢) : (جمعه)
مفعولة في المعنى عائدة على القرآن ، كما هي في الآية كذلك . و « صدرك »
فاعل بالمصدر ، وهذا التفسير مطابق للفظ الآية بخلاف التفسير الأول ، فإنه
تفسير المعنى دون اللفظ ، إلا أن هذا الأخير يعترض علينا فيه دخول الجار
والجرور بين المصدر والفاعل ، ولا يصح على هذا الوجه الآخر تعلق الجار
« اللام » بالجمع ، كما صح في الوجه الأول ، لأنك لو قلت : كرهت جمع المال
له أخوك ، كما قلت في الوجه الأول ، لم يحز ، لأنك كنت تمدى الصدر إلى
المفعول مرتين ، مرة بغير لام ، ومرة باللام ، ولكنه يجوز على تعليق اللام
بشيء مضمّر كأنه قال : جمعه صدرك ، ثم قال : له ، أى : لحمد أى إكراما له ،
أو تعليما ، كما قالوا : سقيالك ، واللام عند جميعهم ^(٣) متعلقة بغير السقي ، وإنما
المعنى : لك أدعو بهذا ، وكذلك : مرحبا بك ، ولو كانت متعلقة بالمصدر
ما جاز أن يقول الراى : وبك مرحبا ، ولك سقيا ، لأنه لا يتقدم على
المصدر ما يتعلق به ^(٤) .

(١) في الاصل : عائدة .

(٢) في الاصل : قولك

(٣) ينظر معنى اللبيب : اللام ، المعنى الثانى والعشرون .

(٤) ينظر الروض الأنف ١٣٦/١ ، ١٣٧ ، فقد وضع السهيل أصلا لتقدم

معمول المصدر .

وشبيه بهذا قول عمر بن ذر حين مات ابنه ذر: «اللهم هب له لي ما فُصِّر فيه من حفظ» هكذا وقع في نسخة صحيحة من الكامل^(١)، أى: استجيب لي أو هب له ذلك شفعا لي، وفي التنزيل: (ما أنت بنعمة ربك بمجنون^(٢)) أى: ما أنت بمجنون وذلك بنعمة ربك، فقدم المجرور وحذف متعلقه: وهذا نحو مما تقدم.

وأما «جمه»^(٣) بلفظ الفعل: فصدرك فاعل: والكلام في المجرور كما تقدم.

هذا تفسير التفسير، لا تفسير الآية، ولكن تضعف هذه الرواية لأن الفعل الماضي لا يصلح أن يكون تفسيراً لقوله: (إن علينا جمه) لأنه مستقبل في المعنى، والله أعلم.

٥ — مسألة

[في دلالة «ما» على معنى ربما]

وقوله: «مما يحرك»^(٤) هو كقول الشاعر^(٥):

وإننا لما نضرب الككبش ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم

(١) ينظر الكامل، الباب الثامن، نبد من كلام الحسكاه: ٦٨/١.

(٢) القلم: ٣.

(٣) ذكرنا هذه الرواية في بداية المسألة.

(٤) أخرجه البخاري في الحديث المتقدم، وهو من قول ابن عباس ونصه ٤/١.

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفتيه

(٥) هو أبو حية النخعي، ينظر الخزانة: ٢٨٣/٤ — ٢٨٦، والبيت من

شواهد الكتاب: ٤٧٧/١.

أنشده للبرد^(١)، وقال: هو بمعنى ربما^(٢)، وليس معنى قوله أن «من» تكون بمعنى «رب» ولكن «مما» هذه الكلمة هي التي دخلها معنى ربما بقرينة، وذلك أن الأصل فيها ما قال سيديويه: «إني مما أن أفعل، أى من الأمر»^(٣)، جعل «ما» اسماً تاماً بغير صلة كأن معنى الكلام: من الأمر الممكن أن أفعل، ومنهم من يقول: «مما أفعل» كما جاء في البيت، بحذف أن، والمعنى معناها، وإذا كان المعنى: من الأمر الممكن والجائز أن أفعل، فقد صار إلى معنى: ربما أفعل، لا أن «من» بمعنى «رب» في شيء من الكلام، وبالله التوفيق.

٦ — مسألة

[في إعراب «جدعا» نصبا ورفعا]

وأما قوله: «يا ليتني فيها جدعا»^(٤).

بالنصب إذا جعلت «فيها» خبر «ليت»، والفاعل في الحال ما يتعلق به

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد للبرد (٢١٠ — ٢٨٥)، كان أحد أعلام اللغة والأدب في عصره، أخذ عن الجري وللزاني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم، وتلمذ له الزجاج والأخفش على بن سليمان وابن السراج وغيرهم وله مصنفات في الأدب والنحو منها الكامل والمقتضب وغيرهما. ينظر مقدمة المقتضب للاستاذ عزيمة.

(٢) قال في المقتضب ١٧٤/٤: «وتقول: إني مما أفعل، على معنى: ربما أفعل» وأنشد البيت.

(٣) قال سيديويه ٤٦٧/١: «وتقول: إني مما أن أفعل ذلك، كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذلك، فوقعت ما هذا الموقع».

(٤) أخرجه البخاري في باب بدء الوحي: ٤/١.

الجار من معنى الاستقرار ، ومن رَفَعَ « جذعاً » فالجار متعلق بما فيه من معنى النعل ، كأنه قال : لينتئ شاب فيها .

٧ — مسألة

[في توجيه قول هرقل : هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر]

وأما « هذا يملك »^(١) فابتداء وخبر ، والتقدير : هذا المذكور يملك هذه الأمة ، وقوله : « قد ظهر » جملة مستأنفة لا في موضع صفة ولا في موضع خبر مبتدأ ، ولكن كما تقول : زيد يضرب عمرا قد قام أو قد شمر لذلك ونحو هذا ، وفيها وجه آخر وهو أن يكون أراد : « هذا رجل يملك هذه الأمة » فيكون « يملك » في موضع النعت ، « وقد ظهر » نعت بعد نعت ، ثم حذف المنعوت ، كما قال^(٢) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَدِمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِنْهُمْ

أى : ما في قومها أحد يفضلها ، وهذا إما ما هو في الفعل المضارع لا في الماضي ، قاله ابن السراج ، وحكاه عن الكوفيين ، وهو صحيح .

(١) أخرجه البخارى في باب بدء الوحي ٧/١ ، ونصه : « فقال هرقل : هذا ملك هذه الأمة قد ظهر » ورواه أبو ذر عن الكشميهي وحده : يملك ، بالمضارع .
(٢) هو حكيم بن مية ، وهو راجز إسلامي ، ينظر الكتاب : ٣٧٥/١ وخزانة الادب : ٣١١/٢ .

٨ — مسألة

[في توجيه بابا ، وأصلها بأبي هو]

وأما « بابا »^(١) ، وإن شئت الهمزة كانت ياء ، فتقول : ييبا ، فهو جار ومجرور في موضع خبر مبتدأ ، وللمبتدأ محذوف لكثرة الاستعمال ، كما تقول : فدنى لك ، وحذفوا المبتدأ ، وما كثر دوره في الكلام كثر فيه الحذف والتفجير ، نحو ما اتفق في ها هوذا ، حتى قالوا : ها هوذا ، وها هوذا ، بالتشديد .

وأصل الكلمة بأبي هو ، ولكن العرب تقلب الكسرة قبل الياء فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، قالوا : يا غلاماً ، وفي جارية : جارة ، وفي ناصية : ناصة ، وقالوا في عبي : عبي ، وفي فني : فني ، قال زهير :

* فَنِي الدُّحْلَانُ عَنْهُ وَالْإِضَاءُ^(٢) *

(١) أصله : بأبي ، ينظر البخارى كتاب الحيض ، باب شهود الحائض العيدين ٨٩/١ قول أم عطية : « بأبي سمعته » وفي رواية : بابا ، وينظر كتاب الجمعة ، باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد : ٢٨/٢ وكتاب الحج ، باب تقضى الحائض المناسك ١٩٦/٢ قول أم عطية أيضاً « بأبي » وروى : ييبا .
وينظر النهاية لابن الاثير : أبا .
(٢) ديوانه : ٦٥ ، وصدرة :

* تربع صارة حق إذا ما *

وتربع : أقام في الربيع ، وصارة : موضع ، ويقول ثعلب ٦٦ : « فني : يريد فني وهي لغة طيء ، وربما كانت في غيرهم فني وفني ، وبقي وبقي ، وولي وولي ، والدحلان الواحد دحل ، وهي البئر الجيدة الموضع من الكلام ، والإضاء : العدران » .

وأنشد سيبويه^(١) :

* على يَحْمَرِ نَوْبَتُمُوهُ وما رُضَا *

وسئل بعض أئمة العربية عن قولهم في فني : فني ، أمي لغة أم تغيير ؟ فقال : هو تغيير ، وليس بلغة ، ولو كانتا لغتين لقال الذين فتحوا النون من « فني » في المستقبل منه : يفني ، كما يقولون : رمي يرمي . وهذا استدلال صحيح ، ودليل آخر أيضاً قولهم في رُضَى : رُضَى ؛ إذ ليس فيهم من يقول في فُيْل : فُيْل .

وأما رواية من روى : بابا ، فإن سحت فهو تغيير للكلمة من كسر الباء إلى فتحها ، على لغة من سهل الهمزة وقلبها ياء ، فقال : يَبَا ، كما تقول في مائة : مِيَّة ، وكأقرأ ورش^(٢) : « لِيَالَا »^(٣) ثم قلب كسرة الباء فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، لافتتاح ما قبلها ، كما انقلبت الياء الآخرة ألفاً ، فليست الآخرة بأحق من الأولى ، وقد قدمنا النظائر والشواهد ، وأنه تغيير للخرقة ، لا لغة .
ومما هو تغيير وليس بلغة قولهم : عليهم وعليهم ، لو كانتا لغتين ، لكانت

(١) الكتاب : ٦٥/١ وصدده :

أفي كل عام ماتم تبعثونه

وينسب البيت إلى زيد الخيل ، وروايته في نوادر أبي زيد : ٨٠ :

أفي كل عام ماتم تجمعونه على حجر عود أثيب ومارضا

يقول الأعمى : « وصف فرساً أهدى إليه ثوباً عن يد كانت منه إلى مهديه ، فيقول : ندمتم على ما أهديتم إلينا ، وحزنتم حزن من فقد حياً فجمع له ماتماً — والماتم النساء — ثم وصف أن ذلك الفرس حجر ، أي هجين أخلاقه كأخلاق الحجر ، ومعنى ثوبتموه : جعلتموه لنا ثوباً » .

(٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد القيرواني صاحب نافع ، كان شيخ الإقراء بمصر ،

توفي سنة ١٩٧ عن ٨٧ سنة ، ينظر العبر : ٣٢٤/١ .

(٣) ينظر المحتسب : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .

إحداها في بعض القبائل والأخرى في بعض ، وليس كذلك ، بل كل قبيلة تستعمل الوجهين في نظمها ونثرها ، والحمد لله .

٩ - مسألة

وأما قول طاووس « لا يبه ولا بته »^(١) فإنما يتفهم الترجيح والتوجيه فيه من سياق الكلام ومن قرأ في الحال ، وللتفقه في ذلك مقام غير هذا .

١٠ - مسألة

[في نسب خزاعة]

وأما حديث^(٢) عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ . واسم قَمْعَةَ : عُمر بن إلياس ، يقطع الهمزة وتنوين السين في قول ابن الأنباري^(٣) ، والصحيح ابن إلياس ، بلام التعريف ، لوجوه بطول ذكرها ، وأهمهم خندف ، وهي : ليلي بنت عمران^(٤) .

(١) كذا في الأصل .

(٢) هو الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ١٥٥/٨ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ بن خندف ، أخت بني كعب هؤلاء ، يجر قصبه في النار » .

وفي رواية أخرى عن ابن مهران : أبا بني كعب ، وقد سأل ابن قرقول السهيلي عن هاتين الروايتين ، فعلى الأولى لا يكون بنو كعب — وهم خزاعة — من ولد عمرو بن لُحَيٍّ ، وهم ولده على الرواية الثانية .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، كان لغوياً نحوياً أدبياً حافظة ، عاش بين سنة ٢٧١ - ٣٢٨ ، ينظر العبر : ٢١٤/٢ ، وإنباه الرواه : ٣٠١/٣ .

(٤) في كتاب نسب قريش ص ٧ : « وأهمهم : خندف ، واسمها ليلي بنت حلوان ابن عمران » وينظر تاج العروس : خندف .

فالنسابةون ينسبون بنى كعب [إلى] عمرو، وهم خزاعة، ومنهم من ينسبهم إلى عمرو بن ثعلبة بن عمرو مزيقياء^(١)، يجعلهم من مازن غسان من الأزد، ولما اختلف النسابةون فيهم نظرنا الروايتين، فإن صحت رواية من قال: (أخا بنى كعب) أى صاحب بنى كعب الذى يزعمون أو يدعون أنه^(٢) منهم، كما جاء فى الحديث (أنا صاحبها)^(٣) أى أنا الذى عليه بما ادعته، فلا يكون فى هذه الرواية حجة لمن زعم أن خزاعة مضرية خندفية، ومن روى: (أبا كعب). وصحت روايته، فلا تكون خزاعة على هذا إلا مضرية خندفية قميعة، وهذه الرواية هى الأصح - والله أعلم - لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أكنم ابن الجون الخزاعي^(٤): إنه أقرب الناس شهماً بعمرو بن لحي، فقال أكنم: أبيضرنى شبهه يا رسول الله؟ قال لا^(٥)؛ فهذا إشارة إلى أنه أبوه.

ولقائل أن يقول: ليس فى هذا إشارة إلى بنوة ولا ولادة، فقد قال فى عيسى ابن مريم: (أقرب الناس شهماً به عمرو بن مسعود^(٦)) وعروة تقي؛ فيما

(١) فى الأصل: بن.

(٢) فى كتاب نسب قريش ص ٨: «وخزاعة تقول: كعب بن عمرو ابن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر بن غسان» وينظر جمهرة أنساب العرب: ٣١١، ٣١٢.

(٣) فى الأصل: أنهم.

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب الحدود ٢٣٦/٦: (...) فلما أمر به ليرجم قام صاحبها الذى وقع عليها فقال: يا رسول الله، أنا صاحبها... (

(٥) هو عبد العزى بن منقذ ابن ربيعة، ينظر أسد الغابة ١٣٣/١.

(٦) ينظر أسد الغابة: ١٣٤/١.

(٧) أخرجه مسلم فى صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء: ١٠٦/١، ينظر أسد الغابة: ٤٠٦/٣.

إيادى، وإما مضرى هوازنى، وإما من بقايا نمود. وهذا الأخير رواه معمر^(١) فى جامعه، وعلى كل^(٢) فليس تقيف من نسل عيسى بن مريم، ولا كان لعيسى ولد قط، وقد جاء عنه عليه السلام فى خبر الدجال: (أقرب الناس شهماً به ابن قطن^(٣)) وليس فى هذا دليل على ولادته له، وقال فى موسى: (كأنه من رجال شنوءة^(٤)) وشنوءة من الأزد، وقال فى إبراهيم: (أشبه الناس به صاحبكم^(٥))، يعنى نفسه. وفى رواية أخرى: (ما رأيت أشبه بصاحبكم ولا صاحبكم أشبه به منه^(٦))، وهذا اللفظ مشكل من جهة العربية، والشبه ههنا من قبل الولادة والبنوة، بخلاف ما قبله، والحمد لله.

(١) هو أبو عروة معمر بن راشد الأزدى الحافظ، صاحب الزهرى، توفى فى رمضان سنة ١٥٣ ينظر العبر: ٢٢٠/١.

(٢) فى الأصل: وعلى ما.

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق، باب: واذكر فى الكتاب مريم: ٢٠٣/٤: «وأقرب الناس به شهماً ابن قطن، قال الزهرى: رجل من خزاعة، هلك فى الجاهلية»، وينظر صحيح مسلم: ١٠٨/١.

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق، باب قول الله تعالى: (وهل أنالك حديث موسى): ١٨٦/٤، وأخرجه مسلم فى كتاب الإيمان، باب الإسراء: ١٠٦/١.

(٥) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان، باب الإسراء: ١٠٦/١.

(٦) ينظر الروض الأنف: ٢٤٧/١.

١١ — مسألة

[في البهام مراداً بها الإبهام]

وأما « البهام » في رواية السمرقندي ، فلم يُبلغني عن أحد من أهل اللغة أنه حكاهما لغةً ، وإنما الفصحى « إبهام » ، وفيها لغة مؤلدة كثرت في الصدر الأول ، ونبه أهل اللغة عليها ، وهي البهَم ، وجمعها إبهام ، ولشهرتها في الزمن الأول نبه عليها صاحب الفصحى^(١) فقال : وهي الإبهام التي في اليد ، وأما البهام فجمع البهَم^(٢) ، فقوله هذا يدل على أنه قد سمع فيها خلافاً ، أو بلغه فيها لغة ضعيفة ، فاختر اللغة الفصحى ، والله أعلم .

فإن سحت تلك الرواية فتكون البهام جمع بهم ، ويكون المعنى : أشار بالإبهام جمعاً في معنى التثنية ، وهذا كله بعيد ، والحق أبلغ .

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، سمع محمد بن زياد ، ومحمد بن سلام ، والزيير بن بكار وغيرهم ، وروى عنه اليزيدي والأخفش على بن سليمان ، وأبو بكر الأنباري وكثيرون ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الفصحى والمجالس ، ولد سنة ٢٠٠ ، وتوفي سنة ٢٩١ ، ينظر إنباه الرواه : ١٣٨/١ ، والعبر : ٨٨/٢ .

(٢) في شرح الفصحى للهروي ٥٢ : « وهي الإبهام للأصبع الأولى الغليظة من يد الإنسان ورجله ، فأما البهام - بغير ألف - فجمع بهم ، والبهَم جمع بهمة هي أولاد الضأن خاصة » .

١٢ — مسألة

[في جمع أب على أبيين ، وتثنيته تثنية المنقوص]

وأما العلاء وسهيل^(١) عن أبيهما ، فقد تتخرج رواية الخفض وهي أقرب من رواية الفتح . ويكون المعنى : أباهما ، ويكون من باب قوله : (صفت قلوبكما)^(٢) جمع في معنى التثنية ، لإضافته إلى ضمير الاثنين ، وقد يجمع الأب على أبيين ، وتحذف النون للإضافة ، فنقول : عن أبيهما ، قال الشاعر^(٣) :

فلما تبينَّ أصواتنا بَكَيْنَ وفدَّ بَدْنَا بالأبينا
وقال عباس^(٤) :

فقلنا أسلموا إنا أخوكم

تحذف النون من « أخون » للإضافة ، وقرئ في غير السبع : (نعيد إليك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل)^(٥) ، قال ابن جني^(٦) في الختص : أبيك في (١) في صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ١٣٩/٤ . . . حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة . . . وينظر : ٤/٥ .

(٢) التحريم : ٤ .

(٣) البيت لزياد بن واصل ، شاعر جاهلي ، وهو من شراهد الكتاب : ١٠١/٢ ، وللقنط : ١٧٤/٢ ، وقد استشهد به السهلي في الروض الأنف : ٢٩٢/٢ ورواية صدره في اللسان والتاج :

* فلما تعرفن أصواتنا *

(٤) هو العباس بن مرداس ، وقد تقدم ذكره ، والبيت من قصيدة ذكرها ابن إسحاق في السيرة ٤١٥/٢ وعجزه :

* وقد برأت من الإحن الصدور *

وقد تعرض السهلي له في الروض : ٢٩٢/٢ ، وينظر للقنط : ١٧٤/٢ .

(٥) البقرة : ١٣٣ .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، صعب أبا على الفارسي ولازمه وأخذ عنه ، وله =

هذه القراءة جمع مسلم^(١)، وحذفت النون للإضافة .

وأما أتنيهما — بفتح الباء — فله وجه في القياس ، وهو أن تقيسه على هن ودم وغدير ، فإنك تقول فيه : الأب وأب ، كما تقول : الدم ودم ، تقول في الدم إذا أضفته منى : دميهما مثل يديهما ، إلا أن الأب والأخ والحلم والفم إذا أضيفت هذه الأسماء لم تسكن محذوفة الآخر في حال الإفراد ، فكيف في حال التثنية ، وهم يقولون في التثنية : أبوان وأخوان ، بالواو دون إضافة ، فكيف في حال الإضافة مع عدم التنوين والنون ، فبعد أن يكون مثل دم ويد . ولم يبعد كل البعد ، فلا تقطع بأنهما لحن ، ولكن رواية من روى عن أبيهما أسعد بالصواب ، وأما ح في صنعة الإعراب .

١٣ — مسألة

[في وصف المذكر بمؤنثه]

وأما قوله : « على حمار أتان^(٢) » فيستقيم على البذل أو على النعت ، أما البذل ، فبذل الشيء من الشيء ، وهما شيء واحد ، وهو بذل نكارة من نكارة أعم منها ، كما تقول : مررتُ بشجرة زيتونة ، وذلك أن الحمار يجمع الذكر والأتان ،

تصانيف مشهورة منها الخصائص واللمع والمختب ، عاش بين (٣٢٢ — ٣٩٢) ينظر إنباه الرواه : ٣/٣٣٥ ، ومقدمة الخصائص .

(١) في المختب ١/١١٢ : « . . . وطريق ذلك أن يكون أيبك جمع أب على الصحة ، على قولك للجماعة : هؤلاء أبون أحرار ، أي : آباء أحرار ، وقد اتسع ذلك عنهم » وذكر بيت الكتاب المتقدم .

(٢) أخرج البخاري في كتاب العلم ، باب متى يصح سماع الصغير ١/٢٩ عن ابن عباس قال : « أقبلت راكباً على حمار أتان . . . » وينظر : ١/١٣٢ ، ٢١٨ .

ولولا ذلك لعذر من يقول من العجم : لم يحرم الله إلا الخنزير الذكر ، إذ لم يسمع للخنزيرة^(١) ذكر .

وأما النعت فأنا إليه أميل ، لأن الأتان هي الأنثى ، والعرب تقول : حية ذكر^(٢) ، وغراب أنثى ، فكذلك تقول على هذا : حمار أتان^(٣) ، لأن الأنوثة وصف كجملته الأوصاف في الأعراض ، وليس هو عندهم بمنزلة الإنسان من الحيوان ، فإنه يتميز من الأسد بالتنوع ، ويميز الذكر من الأنثى بالصفة اللازمة في مذهب قوم ، وبالعرض في مذهب آخرين .

وأما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز ، وفي مذهب قوم من النحويين يجوز ، لأنهم يحرزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان نحو : مسجد الجامع وجانب الغربي ، وعندي أن ذلك لا يجوز إلا بشرطين : أحدهما : أن يكون الثاني معرفة مثل : طهرني بماء البارد ، ومثل : (شهر رمضان)^(٤) ، والشرط الثاني : أن يؤمن فيه اللبس ، وهذان الشرطان معدومان في حمار أتان ، ولو عرفت أيضاً فقلت : حمار الأتان ، لم يحز ، لأنه يلتبس أن يكون غيراً لها ، فالرواية عندي منكرة ، والله أعلم .

(١) في الأصل : للخنزيرة .

(٢) ذكر البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : (وبث فيها من كل دابة) ١٥٤/٤ « قال ابن عباس : الثعبان الحية الذكر منها » .

وفي إصلاح المنطق لابن السكيت ٣٩٦ : « وتقول : هذا بطة ذكر ، وهذا حمامة ذكر ، وهو شاة إذا عنيت كبشاً ، وهذا بقرة إذا عنيت ثوراً ، وهذا حية ذكر ، وإن عنيت مؤنثاً قلت : هذه حية » .

(٣) في الأصل : حمار أتاناً .

(٤) البقرة ١٨٥ .

١٤ — مسألة

[في توجيه قراءة البخاري : آتياً طوعاً أو كرهاً]

وأما ما وقع في التفسير من قوله : (آتياً طوعاً أو كرهاً)^(١) فقد ذكر أن البخاري^(٢) رحمه الله كان يهيم في القرآن ، وأنه أورد في كتابه آيات كثيرة على خلاف ما هي في التلاوة^(٣) ، فإن كان هذا الموضع منها وإلا فهي قراءة بَلَّغْتَهُ ، ووجهها إن كانت قراءة : أن أعطيا الطاعة ، كما تقول : فلان يعطى الطاعة لفلان ويعطى بيده^(٤) ، فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ : آتِينَا ما يرد منا . وقد قرئ : (ثم سئلوا الفتنة لآتوها)^(٥) وآتوها ، والفتنة خلاف الطاعة أو ضدها ، وإذا جاز الإتياء في هذه جاز في هذه ، والله أعلم .

(١) فصلت : ١١ .

(٢) هو الإمام جبر الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن يزيد البخاري ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، ولد سنة ١٩٤ وارتحل سنة ٢١٠ فلقى علماً من الشيوخ ، وكان من أوعية العلم ، يتوقد ذكاء ، توفي رحمه الله سنة ٢٥٦ . ينظر العبر للذهبي : ١٢/٢ ، والوفيات : ٣٢٩/٣ .

(٣) ذكر البخاري في كتاب التفسير ١٥٩-٦ : « وقال طاوس عن ابن عباس آتياً طوعاً : أعطيا ، قالنا آتينا طائمين » ومعنى هذا أن القراءة : آتياً وآتينا ، وليس كما هو مطبوع ، وبوضعه كلام السهيلي بعد ، وقد ذكر الزمخشري هذه القراءة ينظر الكشف : ١٤٨/٤ .

(٤) في أساس البلاغة : ومن المستعار : أعطى بيده ، إذا انقاد .

(٥) الأحزاب : ١٤ وفي الكشف للزمخشري ٣ - ٤١٨ : « وقرئ : لآتوها لأعطوها » .

١٥ — مسألة

[في توجيه تسعة وتسعين اسم ، بخفض التمييز]

وأما « تسعة وتسعين اسم »^(١) بخفض اسم ، فيخرج ، لأن قوماً من العرب يحملون الإعراب في الدون ، يلزمون الجمع الياء فيقولون : كم سنيناً ؟ وعرفت سنيناً ، ولا يملكون هذا مع الواو ، وإن صفروا « سنون » بالواو للنقلية ياء في النصب والخفض ، قالوا : سُنَيَّات ، فإن صفروا سنيناً قالوا : سُنَيْن ، كما تقول في جنين : جُنَيْن ، وقال الشاعر^(٢) :

* وقد جاوزت سن^(٣) الأربعين *

وقال آخر^(٤) :

* وابن أبي أبي من أبيين *

(١) أخرج مسلم في كتاب الذكر والدعاء ، باب في أسماء الله تعالى ٦٢/٨ عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً ، ويبدو أن في الحديث رواية أخرى هي التي يخرجها السهيلي .

(٢) هو سحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر ، خضرم ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي في الخزنة ١ / ١٢٦ ، وصدره :

وماذا يبتغي الشراء مني

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٢ ، ٤ / ٣٧ .

(٣) في المقتضب والخزنة : حد .

(٤) هو ذو الإصبع العدواني ، شاعر جاهلي ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي في الخزنة : ٣ / ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، وصدره :

إني إني أبي ذو محافضة

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٣ .

وقال الفرزدق: (١)

* إلا الخلاف من بعد النبیین *

وحذفنا صدور الأبيات لشهرتها؛ فإذا قلت على هذا: تسعين اسم، فعلاصة
النصب فتحة النون، ونحذف للإضافة التنوين من تسعيناً، وفي هذا الحديث
من رواية [سعة وتسعين] (٢) مائة إلا واحدة، فأنت الاسم لأنه كلمة، لا أن
الاسم بمعنى التسمية، كما زعم من قصر خطوة في هذا الباب؛ قال سيدي:
«الكلم اسم وفعل وحرف» (٣)، فجعل الاسم كلمة، ولا يكون الاسم بمعنى
التسمية أبداً، كما لا يكون الحلي بمعنى التحلية، تقول: عجبت من تسمية زيد
ابنه بفلان، ولا يجوز أحد: عجبت من اسم زيد ابنه بفلان، كما (٤) لا يكون
اسم ومسمى بمعنى واحد أبداً، ولا أجازه نحوي ولا عربي، ولو جاز لقلت أنا:
الاسم بفلان، كما تقول: المسمى بفلان، ولقلت: إلى أجل اسم، أي إلى أجل
مسمى، فسبحان الله! ماذا كثرت الجملات حتى نسيت اللغات المقولات،
فضلا عن المعاني المقولات، وحتى نسبت المقالات لمن لا ينتحلها، وتقول على أهل
السنة مذهباً لم يعتقدوه ولم ينتحلوه، وأضيف إليهم مكذوب لم يفوهوا به
ولم يقولوه (٥)، وقد مضت القرون الثلاثة فما تكلم بهذه السخافة سني ولا معتزلي،

(١) لم أجده في ديوانه .

(٢) الكتاب: ٢ / ١ .

(٣) في الأصل: وكما .

(٤) قال البغدادى في أصول الدين ١١٤، ١١٥: «اختلفوا في الاسم؛ فقال
أكثر أصحابنا: إنه للمسمى والعبارات عند تسميات له، وقد نص أبو الحسن الأشعري
على هذا القول في كتاب تفسير القرآن». .
وينظر روح المعاني للألوسي: ١ / ٥٤ .

ولا اعتقدوه، لا كاتب ولا أمي، ولا قوم أن المسمى هو الاسم فصيح ولا مجي،
وذلك من عهد آدم الذي علم أسماء المسمين بها، وقيل له: هذا اسم هذا،
ولو قيل له: هذا مسمى هذا، وهو هو، ما عقل ولا علم، لأن هذا كلام غير
معقول ولا منقول، وعلى هذا درجت الأم كلها، لم يعتقد منهم عاقل أن العبارة
هي المعبر عنها، وأن العلامة على الشيء هي المعلم عليه، ولا أن الحلية هي
المحلى بها .

ثم قال هؤلاء المتأخرون المنتسبون إلى أهل السنة، وهم عن سَنَنِهِم ناكبون،
كنازمتهم الحجة بقوله: (لله الأسماء الحسنى) (١)، وبقوله عليه الصلاة والسلام:
«لى خمسة أسماء» (٢)، وبإجماع النحويين على أن الاسم: ما دخله انخفاض
والتنوين، فقالوا: الاسم في هذا كله بمعنى التسمية، ثم قد يكون أيضاً هو
المسمى، فجاءوا بعذر أقبح من ذنب، فبينما كذبوا على العرب كذبة واحدة
كذبوا عليهم كذبة أخرى، ومتى كان التنميل بمعنى النمل، والتعميم
بمعنى العامة!!

ثم العجب كل العجب من احتجاجهم بـ (سبح اسم ربك الأعلى) (٣)،
و (اذكر اسم ربك) (٤)، فلم يكفهم أن يجعلوا العبارة هي المعبر عنه، والكلمة
المؤلفة من: ألف، لام، هاء، هي المسمى بها سبحانه حتى جعلوا العبارة

(١) الأعراف: ١٨٠ .

(٢) أخرج البخارى في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في أسماء رسول الله
٢٢٥ / ٤ عن جابر بن مطعم، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لى خمسة
أسماء: أنا محمد وأحمد وأنا الماحى الذى يمحى الله به الكفر، وأنا الحاشى الذى
يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب» .

(٣) الأعلى: ١ .

(٤) الزمل: ٨ .

عن العبارة هي المعبر عنه الأوّل ، فجعلوا الكلمة التي هي : ألف ، سين ، ميم ، التي هي عبارة عن : ألف ، لام ، لام ، هاء ، جعلوها هي المسيح الشبوح القدوس ، سبحانه ، والرسول عليه السلام المنزل عليه هذا الكلام ، أعني : (سبح اسم ربك الأعلى) لم يقل قط : سبحانه اسم ربّي ، وكان أشد الناس امتثالاً لأوامر ربه ، ولا قال أيضاً : سجدت لاسم ربّي ، ولكنه فهم عليه السلام أن للسبح هو الذي يعبر عنه عند التفاهم بهذه الكلمة ، وهي قولك : الله ، والاسم الذي هو : ألف ، سين ، ميم ، عبارة عن الكلمة المقولة باللسان ، المؤلفة من حروف : ألف ، لام ، لام ، هاء ، وتلك الكلمة عبارة عن المعروف بالعقل ، سبحانه .

ولو أمر عليه السلام أن يذكره ويسبحه بالقلب خاصة ، فقل له : سبح ربك ، ولكنه أمر أن يجمع بين ذكر القلب واللسان ، والاسم محله اللسان ، فقل له : سبح اسم ربك ، حتى يكون ذا كراً بقلبه ولسانه معاً ؛ إذ الإيمان هو الإقرار باللسان والجنان معاً ، ألا ترى أن غير الآدميين لم يخبر عنهم أنهم يسبحونه باسمه ، وإنما قيل : (يسبح له ما في السموات والأرض)^(١) وفي الملائكة : (يسبحونه)^(٢) فهذه فائدة ذكر الاسم مقرونا بالتسبيح والذكر دون سائر العبادات ، فقد قيل له : (اتق الله)^(٣) ، و (اعبد ربك)^(٤) ، ولا يجوز هاهنا ذكر الاسم البتة ، وكذلك : (صل لربك وانحر)^(٥) .

(١) الخضر : ٢٤ .

(٢) من قوله تعالى في سورة الأعراف ٢٠٦ : (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) .

(٣) الأحزاب : ١ .

(٤) الحجر : ٩٩ .

(٥) الكوثر : ٢ .

فإن قالوا : قولك هذا هو مذهب المعتزلة الذين يقولون : إن الأسماء مخلوقة .

قلنا : من أصل أهل السنة أن كلام الله قديم غير مخلوق ، وهذا هو الحق ، ولا يقولون : إن الكلام هو المتكلم به ، وأسماءه سبحانه هو المتكلم بها ، وكما لم يزل متكلماً بها فلم تزل قديمة ، إذ الكلام القديم يتضمنها ، فإذا تكلم العبد بها فالعبد وكلامه معحدث ، وعند ذلك نصرّح بالغيرية بالإضافة إلى كلام العبد ، وأما بالإضافة إلى كلام الرب فلا نقول : هي مخلوقة ، فلا يلزمنا مذهب القوم القائلين بالمخلوق ، وأنتم أيها القائلون بأن الاسم هو المسمى قد خالفتم مذهب أهل السنة ، لأنهم لا يقولون إن الكلام هو المتكلم ، وكلامه متضمن لأسمائه ، فقد ابتدئتم بدعة أخرى وجعلتم من الكلام ما هو المتكلم ، ومنه ما ليس هو المتكلم ولا هو غيره ، وجعلتم الكلام كلامين ، وهذا أيضاً نقض آخر لأصولكم وأصل أهل السنة ، لأن الكلام عندهم كلام واحد لا يختلف لنفسه ، وإنما تختلف متعلقاته ، ولذلك قال سبحانه : (مدّاداً لكلمات ربّي)^(١) فالكلمات جمع ، ولكنه منصرف إلى معلوماته وما يتعلق بالكلام به ، والحجاج على هذه المسألة جمة ، والعوائد الناشئة عن الكلام فيها كثيرة ، قد أوردنا فيها جملاً كافية في غير هذا الإملاء^(٢) ، وبالله التوفيق .

١٦ - مسألة

[في توجيه « يا نساء المؤمنات » برواياتها]

وأما « يا نساء المؤمنات »^(٣) بالرفع ، فنعت على اللفظ ، لأنه معرفة بالنداء

(١) الكهف : ١٠٩ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ، ورقة : ٢ ، ٣ ، ١ .

(٣) أخرج مسلم في كتاب الحبة وفضلها ٢/٣٠١ عن أبي هريرة رضي الله عنه

وبالنصب نعت على الموضع ، وأما نصب النساء فبالإضافة إلى المؤنات ،
كما تقول : جانب الغربي ، وماء البارد ، وليس هو كما توهموه^(١) من الحذف ،
أى جانب المسكان الغربي ، فإن هذا تأويل محال ، لأن المسكان الغربي ليس غير
الجانب ، ولا تقدر أن تجعله غيراً له إلا بفساد المعنى ، أو ترجع إلى ما أصْلَمناه
أولاً ، فتقول : هو من باب إضافة المسمى إلى الاسم إذا كان الاسم معرفة .
كقولهم : عمرو بطة ، وزيد قفة ، وسعد ناشرة ، ونحو منه : شهر رمضان ،
وشهر رجب ، ويوم الأحد . وقد حكى عنهم : ذو زيد ، أى صاحب هذا الاسم .
وفى أقيال حمير : ذو عمرو ، وذو جدان ، فإذا عُرِفَ المسمى بلقب أو بصفة
لازمة أضيف إليها تعريفاً بها ، وتستحيل إضافة الشيء إلى نفسه عقلاً ونقلاً .
ولكنه مَسَّيَ أضيف إلى اسمه ، والله ولى التوفيق .

١٧ - مسألة

[فى إعراب رُب]

وأما : (رُبٌ كاسية^(٢)) فالأحسن على مذهب سيبويه الخفض على النعت

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا نساء السلمات ، لا تحقرن جارة لجارتها ،
ولو فرسن شاة » .

وفى الهامش نقلاً عن عياض رواية أخرى هى : يا نساء المؤمنات ، بنصب نساء
وخفض المؤمنات ، وبالرفع فهما ، قال عياض : ويجوز رفع نساء وكسر المؤمنات
نعتاً لنساء على الموضع ، وهى التى أشار إليها السهيلي « وبالنصب نعتاً على الموضع » .

(١) يشير إلى البصريين ، ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات
الأنبارى : ٤٣٨ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، باب العلم والعظة بالليل ٣٩/١ ، ٤٠ عن
أم سلمة قالت : « استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال : سبحان الله ! ماذا

ومن مذهبه أن « رب » حرف خفض^(١) ، وأنها تختص من بين سائر حروف
الخفض بالتقدم^(٢) فى أول الكلام ، ألا تعمل إلا فى نكرة^(٣) ، وألا يكون
مخفوضها إلا منموتاً^(٤) ، ثم قد يحذف الفعل الذى تتعلق به كثيراً ؛ تقول :
رُبَّ رجل عاقل لقيته ، فعاقل نعت ، ولقيته أيضاً فى موضع نعت آخر ، وقد تم
الكلام ، ولكن على تقدير حذف فعل آخر تتعلق به رُبَّ ، وإلا كان
الكلام بمنزلة من يقول : برجل عاقل لقيته ، ويسكت ؛ فهذا فى الباء ونحوها
لا يجوز ، وفى « رب » جائز على حذف النعل .

فإن قلت : « ربَّ رجل عاقل لقيت » بلاهاء ، تعاقبت رب بلقيت ، ولم
يكن فى الكلام حذف ، وإن قلت : « رب رجل عاقل » فالرفع جاز عندهم على
إضمار للبتداء ، والجملة فى موضع النعت ؛ إذ لا بد من نعت فى هذا الباب ، والفعل
محذوف ، وأنشدوا :

إن يقتلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارٍ^(٥)

أُزِلَ اللبلة من الفتن ؟ وماذا فتح من الخزائن ؟ أيقظوا صواحيب الحجر ، فرب كاسية
فى الدنيا عارية فى الآخرة .

(١) فى الكتاب ٢٩٣/١ : « ورب غير اسم بمنزلة من » وينظر المقتضب : ٦٥/٣

(٢) فى المقتضب ١٤٠/٤ : « ولا تكون رب إلا فى أول الكلام » .

(٣) فى الكتاب ٢١٢/١ : « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة » وينظر أيضاً :

٣٥٠/١ ، والمقتضب : ٢٨٩/٤ .

(٤) فى المعنى : وتفرد رب بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ، ونعته
... وغلبة حذف معداها ومضيه .

(٥) البيت من شواهد المقتضب : ٦٦/٣ ، وهو لثابت قنطية شاعر أموى من

أبيات يرثى بها يزيد بن المهلب ، ذكرها صاحب الأغاني ٢٧٩/١٤ ، ورواية فيها :

* .. وبعض قتل عار *

وينظر الوفيات : ٣٥١/٥ .

أى : هو عار ، وعلى هذا يكون الرفع فى « عارية » ، أى هى عارية ، والفعل الذى تتعلق به رب محذوف ، كما تقدم ، وأجاز الكسائى ^(١) أن تكون رب اسماً مبتدأ ، والرفوع خبرها ^(٢) ، وإلية كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائى ^(٣) ، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه ، وإن كانوا قد احتجوا أن « رُبَّ » حرف لأن حروف الجر لا تدخل عليها ، كما تدخل على كم فنقول لهم : المانع من ذلك ما تضمنته من معنى « قل » و « أقل » ؛ تقول العرب : قل رجل يقول ذلك ، كما تقول : ما يقول ذلك إلا زيد ، وحروف الجر لا تدخل فى هذا المقام ، فامتنت أن تدخل على « رب » لأن معناها من معنى « قل » والله أعلم .

(١) هو الإمام أبو الحسن طى بن حمزة الأسدى ، إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، وهو أحد السبعة ، قرأ على حمزة ، وتلمذ للخليل بن أحمد ، قال الشافعى : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى ، توفى سنة ١٨٩ .
(٢) ينظر المعنى : رب ، والإنصاف : ٨٣٢ .

(٣) بعد ابن الطراوة (ت ٥٢٨) أعظم شيوخ السبئى أثراً فى اتجاهه النحوى ، واللغوى ، فقد أخذ عنه السبئى وعن تلاميذه ؛ مع ابن الطراوة على الأعلم كتاب سيويه ، كما أخذ عن عبد الملك بن سراج وروى عن أبى الوليد الباجى ، وقد جمع بين الأدب والعلم بالنحو ، فلقب لذلك بالأستاذ ، وكان إلى هذا شاعراً مجيداً ، وله مناقضات مذكورة مع أبى الحسن الحصرى ، كما كان ناثراً صاحب رسائل ، ينظر إنباه الرواه ، مخطوط : ٣٩٩/٢ ، وبغية الدعاة : ٦٠٢/١ ، ٣٤١/٢ .

١٨ — مسألة

[فى بنية « تَهْرَاق » وسرها]

وأما « تَهْرَاق الدماء » ^(١) فإن الدماء مفعول بالإراقة ، والمعنى : تهريق الدماء ، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو فى معناها ، وهى فى معنى « تستحاض » وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله ، والتى تهريق الدماء هى التى تستحاض ، ولا يجوز أن يقال : هى تَهْرَاق الماء والخل ، لعدم هذا المعنى فيه .

والمدول باللفظ عن أصله إلى وزن ما هو فى معناه كثير فى كلامهم ، وأصل صحيح فى أغراضهم ، قالوا : ناقة عائد ، إذا عاذبها فصليها ، لأنها فى معنى عاطف . وفى التنزيل : (والهدى معكوفاً) ^(٢) وعكف لا تتعدى ، ولكنه فى معنى [محبوبوس وهو فى معنى] ^(٣) عاكف ، فمدلوا عن لفظ عاكف ، وقالوا : مكث فهو ما كث ، إذا أرادوا معنى سكن وخلد ، وإذا دخل الكلام معنى بطو قالوا : مكث ، فى التنزيل : (فمكث غير بعيد) ^(٤) عليه أكثر

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، فى كتاب الصلاة : ٦٢ عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « إن امرأة كانت تَهْرَاق الدماء فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

(٢) الفتح : ٢٥ .

(٣) ما بين القوسين غير موجود فى الأصل ، والسياق يقتضيه ، وقد رجعت فيه إلى الروض ، يقول السبئى ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ : « والهدى معكوفاً — وإن كان عاكفاً — لانه محبوبوس فى المعنى ، فتعول وزنه فى اللفظ إلى وزن ما هو فى معناه ، كما قالوا فى المرأة : تَهْرَاق الدماء . . . »

(٤) النمل : ٢٢ .

القراء^(١)، وحين أرادوا معنى الخلود [قالوا : مكث ، في التنزيل]^(٢) (قال :
إنكم ما كنون)^(٣) والحمد لله .

١٩ - مسألة

[في ورود الطلب مورد الخبر]

وقوله : (لا يتحرى أحدكم)^(٤) يجوز على الخبر عن مستقر الشريعة ، أى :
لا يكون هذا في الشريعة ، و « يصلى » بالنصب وبالرفع ، أما النصب فمخالفة
الثاني الأول ، كما تقول لن يأتيك ولا يحدئك : لا تأتينا فتحدنا ، لأن
النفي واقع على الثاني دون الأول ، وأما الرفع فعلى نفههما جميعاً ، وكذلك .
(لا تلبسوا علينا فتجمله عنكم)^(٥) يجوز فيه النصب والجزم ، مثل قوله :
(لا تفترؤا على الله كذباً فيسحتكم)^(٦) وقد قرئ : فيسحتكم ، فمن نصب
فالتبسي واحد ، ومن جزم فالتبسي نهيان ، والحمد لله .

(١) قال القراء في معاني القرآن ٢/٢٨٩ : « وقوله : فسكت غير بعيد ، قرأها
الناس بالضم ، وقرأها عاصم بالفتح » .

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الاصل ، والسياق يقتضيه .

(٣) الزخرف : ٧٧ .

(٤) أخرج البخارى في كتاب الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس
١٥٢/١ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتحرى أحدكم
فصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » .

(٥) أخرج مالك في الموطأ ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في البتة . . . قول
عبد الله بن مسعود : « لا تلبسوا على أنفسكم وتجمله عنكم . . . » .

(٦) طه : ٦١ .

٢٠ - مسألة

[في اسم الزمان]

وأما (منزل شدة)^(١) فلست أحفظ فيه إلا فتح الليم وكسر الزاي ، وهو
أليق بسياقة الكلام ، لأنه قال : ينزل ، ولم يقل : ينزل ، ولو قال : منزل
لجاز ، ولكن فتح الليم مع كسر الزاي فصاحة عظيمة واستعارة مليحة ، والمنزل
يكون بمعنى الموضع والسكان الذى هو ظرف للنزول ، وليس هو المقصود ههنا ،
ويكون بمعنى المصدر ، أى النزول ، ولكنه بفتح الزاي في المصدر أشهر وأعرف ،
نحو المضرب والمنكج ، ولا معنى للنزول أيضا هاهنا ، لأن النزول لا ينزل ،
ويكون بمعنى الزمن الذى هو حين للنزول ؛ تقول : أنت الناقة على مضربها^(٢) ،
أى حين ضرابها ، وهو المقصود هاهنا ؛ تقول : نزل بهم يوم شديد ، ونزلت
بهم ساعة يؤس ، وتقول : نزل الليل ، والنزول في هذا كله صحيح المعنى ، لأن

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الجهاد : ٤٤٦ ، عن زيد بن أسلم
من كتاب أرسله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى قائده أبي عبيدة ، وقد تخوف من
جموع الروم : « أما بعد ، فإنه مهما ينزل بعد مؤمن من منزل شدة ، يجعل الله
بعده فرجاً . . . » .

(٢) في الأصل : على حين مضربها .

وفي الكتاب ٢/٢٤٧ : « وقد يحىء المفعول يراد به الحين ، فإذا كان من فعل
يفعل بنيته على مفعول [يعنى بكسر العين] يجعل الحين الذى فيه الفعل كالسكان ، وذلك
قولك : أنت الناقة على مضربها ، وأنت على منتجبها ، إنما تريد الحين الذى فيه
النتاج والضراب » .

وقال بعد ذلك : « وقالوا : المصيف ، كما قالوا : أنت الناقة على مضربها ، أى على
زمان ضرابها » .

أجزاء الزمان إنما يأتي بها الله سبحانه ، فكأنها تنزل من عنده بما شاء من مكروه ومحبوب ، وشدة ورخاء ، والله أعلم ، والحمد لله .

٢١ - مسألة

[في توجيه : جاء الأولين والآخرين]

وأما « جاء الأولين والآخرين » فالنصب فيه بعيد ، إلا أن يكون مشبها بقوله : دخلوا الأول فالأول ، وليس مثله ، ولا أحسب هذه الرواية صحيحة ، وإن بحث فعلی بإضمار فعل ، كأنه حين قال : يجمع الناس ، علم أن الله هو الجامع لهم ؛ فقال : الأولين والآخرين ، وهذا الغرض قد بينه سيدي (١) ، وأكثر (٢) من الشواهد عليه .

٢٢ - مسألة

[في إعراب : مُثِّلَ له يوم القيامة شجاعا أقرع]

وأما (شجاعا أقرع) فنصبه على الحال ، أى تمثّل له كبنزه في هذه الحال .

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ : هذا باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل لإظهاره من غير الأمر والنهي . (٢) في الأصل : وكثر .

(٣) أخرجه البخاري في وجوب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ١٣٢/٢ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة

٢٣ - مسألة

وأما : (أهله وماله)^(١) فالرفع فيهما والنصب بين ، إن جعلت في (وتر) اسما مضمرا نصبت ، وإلا رفعت .

٢٤ - مسألة

وأما : (اقتتلوا والكفار) ففعل معه .

٢٥ - مسألة

وأما : (حسيكم سنة نبيكم)^(٢) ، فن نصب « سنة نبيكم » فالسلام أمر بعد أمر ، كأنه قال : اكتفوا ، الزموا سنة نبيكم ، كما قال :
* يأياها المأخ ذلوى دونكا *
فذلوى عندهم منصوب بإضمار فعل الأمر ، ودونك أمر آخر .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب إثم من فاتته العصر ١٤٥/١ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذي تنوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله » .

(٢) ينظر البخاري ، باب الإحصار في الحج ١١/٣ .

٢٦ — مسألة

وأما قول سعد : (فالشطر قال : لا)^(١) فالخفص فيه أبين من النصب ، لأن النصب بإضمار فعل ، والخفص مردود على قوله : (بثأى مالى ، قال : لا) .

٢٧ — مسألة

[فى توجيه : إنك أن تخلف]

وأما « أن تخلف »^(٢) فليس لفتح الهمزة فيه وجه ، ولعل الرواية : لن تخلف ، باللام ، فظنها كثير من الرواة ألفاً مفصولة ، وكذلك وقعت عندى فى الكتاب : لن تخلف ؛ وأما كسر الهمزة فهو الوجه ، وليست تكون إن الخففة من إن التى للإيجاب ، ولكن تكون نافية ، ويكون الفعل بعدها مرفوعاً ، لا أعرف وجهاً غير هذا .

٢٨ — مسألة

[فى إعراب : بلغ منى الجهد]

وأما (بلغ منى الجهد)^(٣) ، بالنصب ، أى بلغ منى جبريل الجهد ، ومن رواه بالرفع وفتح الباء واللام ، فالفعول محذوف ، أى بلغ منى الجهد مبلغاً مائاً ونال منى .

(١) أخرجه البخارى فى باب رضى النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة ١٠٣/٢ عن سعد بن أبي وقاص قال : « أفأتصدق بثأى مالى ؟ قال : لا ، فقلت : فالشطر ؟ فقال : لا ... » .

(٢) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، قال سعد : « فقلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة » وفى الهامش رواية أخرى وهى : أن بدل لن .

(٣) أخرجه البخارى فى حديث بدء الوحي ٣/١ ، قال عليه السلام : « فأخذنى فغطى حتى بلغ منى الجهد » وفى الهامش : وروى بضم الجيم والذال فى اللوغتين .

٢٩ — مسألة

[فى دلالة أيضاً وإعرابها]

وقول عمر : « آلوضوء أيضاً ! »^(١) انفتحت الرواية على رفعه ، لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار لفعل الوضوء ، كما تقول : أقعودا يا فلان وقد قام الناس ! وكما قال عمر لرجل رآه يصلى عند قبر : آلقبر القبر ! إنكاراً عليه ، فلو نصب ههنا وقال : آلوضوء أيضاً ، لتعاقى الإنكار بنفس الوضوء ، ولكنه قال : آلوضوء ، يريد : أفراد الوضوء والاقتصار عليه صنيعك أيضاً !

وقوله : « أيضاً » ، كلمة تشعر برجوع المتكلم إلى حديث متقدم ، وتقدم من قول عثمان : انطلقت إلى السوق ، فسمعت النداء ، يمتد عن إبطائه ، فلم ير عمر ذلك عنده ، فلما ذكر له الاقتصار على الوضوء وترك الغسل ، قال له : أهذا صنيعك مع الإبطاء ! فهذا موضع رفع لا موضع نصب كما ترى .

وأما « أيضاً » فانتصابها كانتصاب « حقاً » فى قولك : « الله ربي حقاً » و « له على مائة دينار عرفاً واعتراكاً »^(٢) ، وذلك أنك إذا قلت له : على

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الجمعة ٣/٣ عن أبي هريرة قال : بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان ، فعرض به عمر فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ! فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ، ما زدت حين سمعت النداء أن توضحأت ثم أقبلت ، فقال عمر : والوضوء أيضاً ، ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل .

وأخرجه البخارى أيضاً فى كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل ٣/٢ بهذه الرواية : والوضوء ، وفى الهامش : الوضوء ، ويبدو أنها الرواية التى ينهاه السهيلي .

(٢) ينظر شرح المفصل : ١١٧/١ .

كذا ، فقد اعترفت ، فقولك : « اعترافاً » مصدرٌ مؤكّد لذلك المعنى المفهوم .

فإن قلت : فإن « أض » بمعنى رجع ، والأبيض : الرجوع ، فأين معنى رجع في الحديث المتقدم حتى يؤكد بـ « أيضاً » ؟ ومن الذى أض : المتكلم أم المخاطب ؟

فالجواب : أن معنى الرجوع موجودٌ في الكلام ، وذلك أنه عاتبه على الإبطاء ، ثم عاد إلى العتاب بقوله : ألوذوء ، ثم أكد رجوعه إلى العتاب لئلا يتوهم أن الكلام مستأنف منقطع مما قبله ، فقال : أيضاً ، فالأبيض أى الراجع هو المتكلم ، رجع إلى الماتبة ، ثم أكدها بأيضاً ، كما أكد الآخر مضمون كلامه بقوله : اعترافاً .

فإن قلت : فقول الناس : قال الشاعر كذا ، ثم تقول : وقال أيضاً ، من الذى أض ، أى رجع ؟

فتقول : المتكلم رجع إلى الإخبار عن الشاعر المذكور ، وأكّد رجوعه بقوله : أيضاً .

فإن قيل : فأين الرجوع المتضمن في الحديث ؟

قلنا : ليس هو في الحديث ، ولكنه متضمن الواو ، لأنها عاطفة على الكلام الأول ، أعنى الواو ، من قولك : وقال ، والعاطف هو المتكلم ، فالأبيض أيضاً للمتكلم ، فلا تقدره : أض أيضاً ، ولكن قدّرته : أض أيضاً ، لأنك أنت هو المتكلم ، وكذلك هو في قول عمر ، لأنه كان هو المتكلم ، فكأنه قال : أضت إلى عتابك أيضاً ، ويدلّك على أنه للمتكلم أنك تقول : قال الشاعر في وصف قوس كذا وكذا ، وقال غيره في ذلك المعنى أيضاً ؛ فليس الشاعر

هو الذى أض إلى المعنى ولا غيره ، ولكن المتكلم هو الذى رجع إلى ذكر المعنى ، والواو هى المشعرة برجوعه ، وأيضاً : تؤكد لمادات عليه الواو .

فإن قيل : فمن أين فهم العتب في قوله : أبة ساعة هذه ؟

قلنا : العرب إذا حقّرت شيئاً قالت : أى شيء هذا ؟ وأى خير في هذا ؟ والساعة الآخرة من ساعات الرواح ، المهجّر^(١) فيها كالمهذى بيضة ، والبيضة حقيرة ، ففهم عثمان من قوله : أبة ساعة هذه ؟ أى : أبة ساعة قُرْبَةٍ ؛ أى : إن القربة فيها يسيرة بالإضافة إلى ما تقدمها ، وأى إذا أدخلتها على النكرة فأكثر ما تكون سؤالاً عن الصفة ، تقول : أى رجل زيد ؟ فيقال : صالح أو طالح ، قال عليه السلام : (أى رجل فيكم ابن سلام^(٢)) لم يسأل عن عينه ، فإنه كان يعرفه ، وكذلك قوله : أى ساعة هذه ؟ لم يسأل عن عين الساعة ، ولكن سأل عن صفتها المذمومة ، والذم راجع إلى الرائع فيها ، وإن أُضيف إليها مجازاً ، فلو أجابه عثمان على سؤاله لقال له : حقيرة الخط ، بسيرة الثواب ، كما إذا قيل لك : أى رجل هذا ؟ في رجل مذموم ، لقلت : ذمير أولئيم ، ولكن عثمان فهم أن عمر موبّخ ومنكر عليه ، لا مستفهم عن شيء يحمله ، فلذلك رجع إلى ذكر العذر ، حيلة عن ظاهر السؤال ، وعلمنا بمقتضى المقال .

(١) لغة الحجاز : هجر هجر تهجيراً فهو مهجر ، إذا بكر وبادر ، ومنه قوله عليه السلام : لو يعلم الناس ما في التهجير لاستبقوا إليه ، أراد التكبير إلى جميع الصلوات ، وسائر العرب يقولون : هجر الرجل إذا خرج بالهجرة وهى نصف النهار ، وعليه يحمل كلام السهيلي : ينظر اللسان .

(٢) ينظر سيرة ابن هشام : ١ / ٥١٧ .

٣٠ - مسألة

[في إعراب : أفلا أربعة أشهر وعشراً]

وقوله للعادة : (أفلا أربعة^(١) أشهر وعشراً^(٢)) فتقديرها سهل ، والمعنى : ألا تربصين وتمكثين أربعة أشهر وعشراً ، وإنما قدرنا الفعل المضمر مستقبلاً ، لأن سياق الحديث تدل عليه ، ولأن حرف « لا » ينفى به المستقبل ، ولما ينفى به الماضي إلا أن تقدر بمعنى « لم » ، مثل قوله : وأي عبد لك لا^(٣) المأ^(٣)

(١) في الأصل : فالأربعة .

(٢) أخرجه مسلم في باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ٤ / ٢٠٣ عن زينب بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن امرأة توفى زوجها ، خافوا على عيناها ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنوه في الكحل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد كانت إحداكن تسكون في شربيتها في أحلاسها حولاً فإذا مر كلب رمت ببعرة فخرجت ، أفلا أربعة أشهر وعشراً » .

(٣) في تاج العروس : وأنشد الجوهري لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند وفاته :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا^(٣) المأ

ونسب إليه أيضاً في الإصابة : ١ / ١٣٥ ، ولم أجده في ديوانه ط بيروت ، وقد نسب ابن هشام في المعنى إلى أبي خراش الهذلي عند الحديث عن لا ، ومثله في رواية ذكرها ابن بري ونقلها ابن منظور في اللسان ، هذا وينظر الخزانة : ٢٥٨ / ١ ، ٢٥٩ .

٣١ - مسألة

[في جواب الأمر والنهي]

وأما حديث اليهودي : (لا تسألوه لا يحیی ، بأمر تسكرهونه^(١)) فالنصب فيه بعيد ، وله وجیه ، وهو أن يُنتَصَبَ بمعنى أن ، كما قال^(٢) :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي

وأن أشهد الذات : هل أنت مخلدی ؟

روى : أحضر وأحضر ، على معنى : أن أحضر ، ومن رفع فذلك المعنى يريد ؛ حكى سيديويه : « مره يحفرها »^(٣) وقدر فيه الرفع من وجهين ، أحدهما : الحال ، أي مره حافرا لها ، فيكون الأمر متوجهاً إليه في هذه الحال . والثاني : مره أن يحفرها ، ثم حذف « أن » ، وبقي معناها دون عملها ، لأن يقبح أن تعمل مضرة ، وإن كان قد جاء ذلك ، أنشد سيديويه :

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب قول الله تعالى : وما أوتيتن من العلم إلا قليلاً ٤٣ / ١ عن عبد الله بن مسعود قال : (بينا أنا أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في خرب المدينة ، وهو يتوكأ على عسيب معه ، فر بنفر من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، وقال بعضهم : لا تسألوه لا يحیی في شيء تسكرهون » .

(٢) هو طرفه بن العبد من معلقته ، وهو من شواهد الكتاب : ١ / ٤٥٢ ، والمقتضب : ٢ / ٨٥ ، ١٣٦ .

(٣) في الكتاب ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ : « وتقول : مره يحفرها [بالجزم] .. ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيداً ، وقد جاء رفعه على شيء وهو قليل في الكلام ، على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكر أن جعلوا المعنى بمنزلة في عسينا نفعل ، وهو في الكلام قليل ، لا يكادون يتكلمون به » .

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذَبْتُ أَفْعَلَهُ^(١)

ومن هذا الباب قوله سبحانه : (أفغير الله تأمروني أعبد^(٢)) المعنى : أن ، ولا عمل لها .

فإن قيل : فأى معنى أفادت إذا لم تعمل ؟

قلنا : أفادت معنى الاستقبال في الفعل ، وأنه ليس بحال ، كما كان حالا في الوجه الأول من قوله : (مره يحفرها) وأفادت^(٣) أيضا معنى الاسم الذي هو المصدر ، كما أفادت في قولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) [و]^(٤) في قول ابن مسعود في الذي يطيل الجلوس في التشهد الأول : « يقعد على الرضف^(٥) خير له » ، فلولوا تقدير « أن » ههنا ما صح الإخبار عن الفعل ، فقوله : « لا تسألوه لا يحيى » أراد أن لا يحيى ، أى : لئلا يحيى ، كما قال :

... الزاجرى أحضر الوغى

أى : عن أن أحضر الوغى ، فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، وبقي الكلام يتضمن معناها ، كما قال^(٦) :

(١) الكتاب : ١٥٥ / ١ ، والبيت لعامر بن جوين الطائي كذا في الكتاب ، وفي اللسان : أو امرؤ القيس ، وصدره :

فلم أر مثله خباسة واحد

(٢) الزمر : ٦٤ .

(٣) في الأصل : وأفاد .

(٤) ليست في الأصل .

(٥) الرضف : الحجارة التي حبت بالشمس أو بالنار .

(٦) هو الأحوص الرياحي ، والبيت من شواهد الكتاب : ١٥٤ / ١ .

مشائيم ليسوا مصالحين عشيرة

ولا ناعب إلا بين غرابها

بخفض « ناعب » لأن للوضع موضع الباء ، وإن لم تذكر .

وأما الجزم في قوله : « لا يحيى » ، فهو عندي على النهى ، كما تقول : لا يجذ عليك ولا يشتبك غمرو ، أو قمت النهى على السبب ، وأنت تريد السبب ، أى لا تتعرض لموجدته وشتمه ، وعلى نحو هذا قرئ : (لا تفترأ على الله كذبا فيسحتكم)^(١) بالعطف ، أى : لا تفترأ ولا يسحتكم ، عطف النهى ، والنهى الثانى نهى عن التعرض للسحت .

وفي جزم قوله : « لا يحيى » بأمر « وجه آخر عندي ، وهو أن تكون « لا » نفيًا ، فيكون الجزم على جواب النهى ، من قوله : « لا تسألوه » ، كما ينجزم على جواب الأمر في الحديث : (خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار) تقديره : إن تخللوا لا يخللها الله فهذا جزم في جواب الأمر ، وأما جزم على جواب النهى فقولك : لا تدن من الأسد تسلم ، تقديره : إن لا تدن تسلم ، ومنع النحويون : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأن التقدير : إن لا تدن منه يأكلك ، لا بد أن تقدّر « لا » مع « إن » ، لأنه نهى فيفسد المعنى حينئذ ، وهذا الحديث لا يفسد فيه المعنى على أصلهم ، لأنه لو قال : إن لا تسألوه لا يحسبكم بأمر تسكرهونه ، صح المعنى الذى أراده ، لأن معناه : إن لا تسألوه تسلموا منه .

وقد يجوز عندي ما منعه من قولك : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأننى

وجدت في حديث أحد قول أبى طلحة : « يا رسول الله ، لا تطاول بصنك

سهامهم»^(١) فلو قدرت هذا : إن لا تطاول بصيبك ، كان محالاً ، وهو الذي منعه النحويون إلا على استقبح ، وقد ذكره سيديويه واعترف بقبحه^(٢) ، ولكنه يخرج على أن تضرر فعلاً بدل عليه النهى ، كأنه قال : إن تطاولت بصيبك سهم من سهامهم ، أو يكون منجزاً على نهى آخر ، كأنه قال : لا يصيبك ، واستغنى بالنهى الأول ، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها ، فاللثة الأوجه جائزة في الحديث المذكور على أصول النحويين أجمعين ، والله ولي التوفيق ، والحمد لله .

٣٢ - مسألة

[في قل على وزن فُعْل مراداً به اللدح]

وأما قوله في حديث ابن الأكواع : (قلّ عربياً مشى^(٣) بها مثله^(٤)) فثله فاعل بقلّ ، وعربياً منصوب على التمييز ، لأنّ في الكلام معنى اللدح ،

(١) أخرجه البخارى في باب غزوة أحد ١٢٤/٥ : « ... فيقول أبو طلحة : بأبي أنت وأمي ، لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم » ويصيبك : بروايتين ، الرفع والسكون .

(٢) في الكتاب ٤٥١/١ : « فإن قلت : لاتدن من الاسد يأك ، فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ... » وينظر المقتضب ٨٣/٢ ، ١٣٥ .

(٣) في الأصل : نشأ .

(٤) أخرجه البخارى في باب غزوة خيبر ١٦٧/٥ عن سلمة بن الأكوع : (... قال سلمة : رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أخذ بيدي ، قال : مالك؟ قلت له : فذاك أبي وأمي ؛ زعموا أن عامراً [عم سلمة ، وقد استشهد في خيبر] حبط عمله . قال النبي صلى الله عليه وسلم : كذب من قاله ؛ إن له لأجرين ، وجمع بين إصبعيه ؛ إنه لجاهد مجاهد ، قلّ عربياً مشى بها مثله » .

وإذا كان الفعل على « فُعْل » وفيه معنى اللدح انتصب ما بعد الفاعل على التمييز نقول : عظم زيد رجلاً ، وقل ذا أدباً ، وقلّ وزنها فُعْل ، لقولهم في اسم الفاعل قليل ، ومما يدلّك على وقوع التمييز بعدها قول الشاعر :

وَقَلّ ذَلِك من زَادٍ لَمُنْطَلَقٍ

أى : قل ذلك زاداً ، لأنّ التمييز ما صلح معه من ، فكأنه قال : أقلل به من زاد ، كما تقول : أحسن به رجلاً ، فكأن معنى الحديث : قل مثله عربياً ، أى : أقلل بمثله من عربى .

٣٣ - مسألة

[في عمل المصدر]

وأما قوله : (شهادة القوم)^(١) إن كانت الرواية بتنوين الشهادة ، فهو على إضمار المبتدأ ، كأنه قال : هي شهادة ، والقوم مرتفع بالابتداء ، والمؤمنون نعمت له أو بدل ، وما بعده خبر ، ويضعف عندي هذا الوجه ، لأن الممهود في كلام النبوة حذف المنعوت في هذا النحو ، نحو قوله : (المؤمنون تنكحاً دماؤهم) و (المؤمنون همينون لينون) و (المؤمن غرّ كريم) لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف .

(١) أخرجه البخارى في كتاب الشهادات ، باب تعديل كم يجوز ٢٢١/٣ عن أنس رضي الله عنه قال : (مر على النبي صلى الله عليه وسلم يجنازة ، فأثنوا عليها خيراً فقال : وجبت ، ثم مر بأخرى ، فأثنوا عليها شراً ، أو قال غير ذلك ، فقال : وجبت ، فقيل : يا رسول الله ، قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت ، قال : شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض) .

ولكن في الحديث وجه آخر أن يرتفع القوم بالشهادة ، لأنه مصدر وَيَتَمُّ الكلام فيه ، ويرتفع المؤمنون بالابتداء ، وإذ قد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل فلا بعد في عمله ههنا في القوم ممنونا ، كما تقول : يعجبني ضرب زيدٌ عمرًا .

ويموز أيضا وجه ثالث ، وهو أن يكون القوم فاعلا بإضمار فعل كأنه قال : هذه شهادة ، ثم قال : القوم ، أى شهد القوم .

وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها ، ووُجد لها في العربية نظائر ، لم نلجأ الرواة ، ولا أبطلنا التقييد ، ولكن لا نقطعُ على مرادِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا على مقصوده منها ، والله نعتصم من الزلل في القول والعمل .

٣٤ — مسألة

[في أسلوب النبوة]

وأما قوله : (من لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ)^(١) فغلة على الخبر أشبه بسياقة الكلام ، لأنه مردود على قول الرجل^(٢) : « إن لي عشرة من الولد ، ما قبلت منهم أحدا » فقال عليه السلام : (من لا يرحم لا يرحم) أى : الذى يفعل هذا لا يرحم ، ولو جعلها شرطا لانقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع ؛ لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف ، وأيضاً فإن الشرط إذا كان بعده فعل منفى فأكثر ما وجدناه في القرآن وفي كلام النبوة منفياً بحرف « لم » لا بحرف

(١) أخرجه البخارى في كتاب الأدب ، باب صلة الرحم ٩/٨ عن أبي هريرة .

(٢) هو الأقرع بن حابس النخعي .

« لا » ، كقوله سبحانه : (ومن لم يَتَّبِعْ)^(١) (ومن لم يؤمن)^(٢) كما قيل في الحديث : (من لم يهاجر هلك) فأكثر ما تجده هكذا ، وإن كان الوجه الآخر جائزا ، كقول زهير :

ومن لا يَدُؤُ عن حَوْضِهِ بسلام

يُهْدَمُ ، ومن لا يظلم الناس يُظلم^(٣)

فكلما الوجهين جائز ، والمعنى فيهما متقارب جداً ، رفعت أو جرمت .

٣٥ — مسألة

وأما قوله : « فجرت السنة »^(٤) فإنما جاز ، لأن جرى تلك القصة هو عمل الناس بها من حين وقوعها إلى الآن ، والعمل بها الذى هو جريانها هو السنة أيضاً ، أى الطريقة القويمة ، فكأنه قال : جرى الجرى المسنون لكم ، فصار من باب تعدى الفعل إلى نوع منه ، مثل : اشتمل الصماء ، ورجع القهقري ، ومشى الهيدبي^(٥) ، أى : مشى المشية التى هى الهيدبي ، وههنا جرت الجريان الذى يسمى سنة .

(١) الحجرات : ١١ .

(٢) الفتح : ١٣ .

(٣) ديوانه : ٣٠ .

(٤) ينظر البخارى ، كليات التفسير : ١٢٦/٦ .

(٥) الهيدبي : ضرب من مشى الخيل .

٣٦ - مسألة

وأما ترجمة البخاري^(١) : « قبلة أهل المدينة و [أهل] الشام » ثم قال : « والمشرق » عطفًا على أول الترجمة ، إذ كان حكم المشرق خلافًا لحكم المدينة والشام ، كأنه قال : باب قبلة المدينة والشام ، وباب ذكر المشرق ، إذ كان منفردًا بحكمه ، فكأنهما فصلان أراد تبين حكمهما ، ألا ترى كيف خصه بالذكر حين قال : « ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة » يريد أن هو في الجنوب أو في الشمال .

ومن خفض فقال : والمشرق ، جعل الباب بابًا واحدًا ، كأنه قال : هذا باب ذكر المدينة والشام والمشرق .

٣٧ - مسألة

[في النعت وحذف العائد]

وأما قوله في الهلال : (هو الليلة رأيتموه)^(٢) بالتثنية ، فهذا أضعف الوجوه الثلاثة ، لأنَّ حكم الجملة التي هي في باب النعت أن يعود منها ذكر على

(١) صحيح البخاري : ١٠٩/١ .

(٢) زيادة من الصحيح .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره ١٢٧/٣ . سئل ابن عباس وقد اختلف القوم في الهلال أهو ابن ثلاث أو ابن ليلتين ، فقال : « أي ليلة رأيتموه ، قال [أبو البخاري] : قلنا : ليلة كذا وكذا ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله مده للرؤية ، فهو ليلة رأيتموه » هكذا بالتثنية .

للمنعوت ، و « رأيتموه » في موضع نعت لليلة ، ولكنه قد يحذف العائد من الصفة كما يحذف من الصلة ؛ تقول : الذي ضربت ، وحذفه من الصلة أحسن من حذفه في الصفة ، لأن الموصول لا يستغنى عن صلة ، فطال الكلام واحتاج إلى الحذف . ومع قببح الحذف في الصفة فهو أحسن من حذفه في الخبر ، إذا قلت : زيد ضربت ، لأنك في الخبر تقدر أن تعمل الفعل في زيد ، فتقول : زيدا ضربت ، ولا يمكن في الصفة أن تعملها في الموصوف ؛ فلا مندوحة عن الحذف للضمير أو ذكره ، وقد جاء منه :

فتوب نسيت وثوب أجز^(١)

فنسيت في موضع نعت لثوب^(٢) ، لا في موضع خبر ، كما توهم سيديويه^(٣)

لأن الثوب نسكرة فلا يخبر عنها إلا مع الشروط المذكورة ، وكذلك وهم أيضا في قول العرب : « شهر ترى وشهر ترى^(٤) » أي ترى فيه الثبات ، فليس ترى في موضع خبر ، وإنما هو وصف ، كأنه قال : « الشهور ثلاثة : شهر ترى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى » وجعله سيديويه مثل : « زيد ضربت » :

(١) من شواهد الكتاب : ٤٤/١ ، وهو لامرئ القيس ، وصدره :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

ورواية الكتاب : فتوب على ، وينظر ديوان امرئ القيس : ١٥٩ والخزانة :

١٨٠/١ .

(٢) قال الاعلم في شرح البيت : « ويجوز عندي أن يكون نسيت وأجز نعت الثوبين ، فيمتنع أن يعمل فيه ، لان النعت لا يعمل في المنعوت ، فيكون التقدير : فتوبان ثوب منسى وثوب مجرور » .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٣/١ ، ٤٤ .

(٤) هذا مثل ، ينظر مجمع الامثال للبيداني : ٣٧٠/١ .

... كذله لم أصنع

وليس مثله لمن أنصف ، ولكنه في ذلك أخير ، وفي هذا وصف^(١) .

وأما من رواه : لليلة رأيتوه ، فهو حسن ، لأن الظرف إذا أضيف إلى غير معرب ولا متمكن حسن فيه البناء على الفتح ، والإعراب أيضا ، كما قال سبحانه : (من خزي يومئذ^(٢)) ويومئذ .

٣٨ - مسألة

[في الظرف المقطوع والحال]

وأما : (أيهم يكتبها أول^(٣)) فهو رواية الرفع مبني على الضم ، لأنه ظرف قطع عن الإضافة مثل : قبل وبعد ؛ قال سيبويه : تقول : ابدأ بهذا أول^(٤) .

(١) ينظر نتائج الفكر للسبيل : ورقة ١٠٨

(٢) هود : ٦٦ .

وفي الكشف ٣١٩/٢ : « قرئ بفتح الميم لأنه مضاف إلى إذ ، وهو غير متمكن » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ٣٠٣/١ عن رفاع بن رافع الزرق ، قال : « كنا يوماً نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، فلما انصرف قال : من للتكلم ؟ قال : أنا ، قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول » وروى : أولا .

(٤) في الكتاب ٤٦/٢ : « وأما قولهم : ابدأ به أول ، وابدأ بها أول ، فإيما تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل . . . والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أول ، أكثر ، وقد يجوز أن يظهره إلا أنهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح » .

وإذا نصبت فهو حال من الكاتب ؛ تقدير الكلام : يكتبها أول من غيره ، كما تقول : يحيى زيد أحسن من فلان . ثم قد يحذف الجار والمجرور ، ويفهم المعنى .

وكذلك : « أيهم جاء أول^(١) » ، فهو حال إذا نصبت ، وظرف مبني إذا رفعت .

وكذلك قول أبي بردة : أحببت أن تكون شأى أول^(٢) تذبج من رفع ظرف ، كأنه قال : تذبج قبل ، ومن نصب فحال من المضمرة الفاعل ، كأنه قال : تذبج أول من غيرها ، ثم قدم الحال ، وجاز تقديمها لأن العامل لفظي .

وأما حديث أبي هريرة فلا يجوز نية الظرف ولا البناء ، لأنه نعمت لأحد ، ومن نصب فحال من النكرة ، وقد تحسن الحال من النكرة في مثل هذا الموضع ، لأنها قد تفيد معنى كما حسنت في حديث الموطأ في قوله : (صلى وراءه قوم قياماً^(٣)) ، فتأمل .

٣٩ - مسألة

وأما « جائزته يوم وليلة^(١) » فمن رفع فعلي المبتدأ ، تقدير الكلام : جائزته تكاف يوم وليلة ، أو : إتحاف يوم وليلة ، لأن يوماً وليلة من أيام الضيافة يتحفه ويتكلف له ، وباقي الأيام يطعمه ما حضر ؛ هذا على تفسير أبي داود ؛ وأما على تفسير المروى فتقدير الكلام : جائزته زاد يوم وليلة ، يريد بعد الضيافة .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، باب صلاة الإمام وهو جالس : ١٣٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب حق الضيف : ٣٩/٨ .

والحديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة » .

وأما النصب فعلى بدل الاشتغال ، معناه : يكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة ، ونصب يوم على الظرف .

٤٠ — مسألة

[في لام الأمر الداخلة على فعل المتكلم]

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (قَوْمُوا فَلَا صَلَّ لَكُمْ)^(١) بلفظ الأمر فستحيل في الحقيقة ، ولكن له وجهان :

أحدهما : أن يكون من باب قوله : (فليمدد له الرحمن مداً^(٢)) ؛ قال الزجاج^(٣) : لما أوجب ذلك على نفسه وحم به حتماً ، جاء به على لفظ الأمر ، لأن الأمر حم وإيجاب على المأمور^(٤) .

والوجه الثاني : أن يكون قوله : « لأصل لكم » أمراً لهم بالاهتمام به ، لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله ، كما قال الشاعر^(٥) :

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصى ١٠٦/١ عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له ، فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلاصل لكم ٠٠ وروى : فلاصلي ، باللام مفتوحة والياء منصوبة . وينظر : ٢١٨/١ ، وصحيح مسلم : ١٢٨/٢ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي صاحب معاني القرآن وإعرابه وغيرها ، أخذ عن المبرد وعنه الفارسي ، توفي سنة ٣١١ وقيل : ٣١٦ . ينظر الإنباه : ١٥٩/١ .

(٤) ينظر الكشف : ٢٨/٣ .

(٥) يقول البغدادي في الحزانة ٩٤/٤ : « والبيت من أبيات خمسة لعمر بن

وقد جعلت إذا ما قتت يثقلني ثوبى فأنهض نهض الشارب المثل ولا يقال : جعلت بفعل غيري كذا ، إنما تقول : جعلت أفعل ، ولكنه جاز في هذا البيت لارتباط الثاني بالأول .

وأما من رواه : « لِأَصَلِّيْ لَكُمْ » بلام كي ، ففي الرواية بعد ، إلا على مذهب صن (عن رأى زيادة الفاء ، وهو قول الأخفش ويونس ، فإذا كانت كذلك كانت الفاء ملغاة على قولها ؛ أى : قوموا لأصلي .

وَأَمَّا فَتْحُ اللَّامِ فَإِنَّمَا أَرَادَ : لِأَصَلِّيْنَ ، وقُلَّمَا يَوْجَدُ فِي السَّكَلَامِ انْفِرَادَ هَذِهِ اللَّامِ فِي التَّأْكِيدِ وَالْقَسَمِ دُونَ النَّوْنِ ؛ فَإِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ فَلَيْسَ بِبَعِيدٍ فِي الْقِيَاسِ كُلُّ الْبَعْدِ أَنْ تَقُولَ : لِيَقُومَ زَيْدٌ ، أَيْ لِقَامِ زَيْدٍ ، تَوَقُّعُ الْفِعْلِ مَوْقِعَ الْأَسْمِ ، كَمَا قَدْ تَوَقُّعُ الْأَسْمِ مَوْقِعَ الْفِعْلِ ، وَتَعْمَلُهُ عَمَلُهُ .

٤١ — مسألة

[في الاشتغال]

وَأَمَّا رَوَايَةُ الْمُذَرِّي^(١) : ثَمَانِيَةَ تَسْكُفْهُمْ ، بالنصب ، فمن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، فنصب بإضمار فعل ، ولو رفع بالابتداء وجعل تَسْكُفْهُمْ

أحرر الباهلي ، إلا أن قافيتها رائية لامية ، كما وقع في إنشاد النحويين ٠٠٠ « وقافية البيت :

..... نهض الشارب السكر

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دهات الأندلسي ، كان حافظاً عذناً متقناً ، روى عنه ابن حزم وابن عبد البر ، توفي سنة ٤٧٨ ، ينظر العبر : ٢٩٠/٣ .

الخبر لم يحز كما يجوز في المعرفة ، لأن النكرة لا يخبر عنها إلا على الشروط التي ذكروها ، ولكنه يكون الخبر مقدما ، تقديره : منهم ثمانية .

٤٢ - مسألة

[في فتح هزة أن بعد ثم]

وأما من فتح « أن » بعد « ثم » فلا يستقيم إلا بقريضة حال ، مثل أن يقدم قبلها أخرى مفتوحة فتعطف عليها ، وإلا فالسكر على الاستئناف هو الوجه ، وليس يخطئ أحد كسرهما بعد ثم ، وأما الفتح فقلما يتأني إلا بقرائن حال ، كما لم يستقيم في قول عمر ^(١) : « أو أن جبريل » ^(٢) بالفتح ، وإنما وجهها السكر ، غير أن الواو من قوله : « أو » ، ردت الكلام إلى أوله ؛ وكان في أول الكلام : فدخل عليه أبو مسعود ^(٣) فأخبره أن جبريل نزل ، فقال عمر : أو أن جبريل ، كأنه قال : أو حدثه أن جبريل ، ففتح أن من أجل هذا ، وهي حيلة ضعيفة ، وكسرها هو الوجه ، لاسيما والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله ، ويوجب استئنافه ، والحمد لله .

(١) هو عمر بن عبد العزيز .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة وفضلها ١٣٩/١ بروايتين فتح الهزة وكسرها .

(٣) نصه : « أن العيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما ، وهو بالعراق ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري ، فقال : ما هذا يا مغيرة ! ليس قد علمت أن جبريل صلى الله عليه نزل . . . »

٤٣ - مسألة

[في دلالة الواو]

وأما قوله : (التمس ولو خاتما) ^(١) في الكلام حذف وإضمار ، وهو كقوله : (لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوَا) ^(٢) فالحذف لجواب لو ^(٣) ؛ كأنه قال : ولو أتوها حبوا لكانوا أحقاء ، ولكنه حذف لدلالة الواو عليه ، لأنها ترد الكلام على أوله ، كقوله عليه السلام : (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق) ^(٤) ولو لم يكن في الكلام الواو لكان الزنى شرطا في دخول الجنة ، ولكن الواو حصصت ^(٥) المعنى ، أي : وإن زنى وإن سرق لم يمنع ذلك من الدخول ، كما تقول : لأكرمك وإن شتمتني ، إيتا هو عطف على الجملة المتقدمة ، كأنه قال : لأكرمك على كل حال وإن شتمتني أيضا ، لثلاثتهم أن الكلام ليس على العموم ، وأن حالة الشتم مخصوصة وحالة الزنى كذلك والسرقة ، فجاءوا بواو التشريك والنسق ليدخلوا هذه الحالة نصا في العموم المتقدم ، حتى لا يتوهم استثناءه .

وكذلك : (لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوَا) أي : ولو حبوا حبوا لأنوا أيضا ، فامتنع توهم الاستثناء لهذه الحالة بمجيء الواو المشتركة لما بعدها فيما قبلها .

وكذلك قوله : (التمس ولو خاتما) فإنه أمره بالالتماس أمرا مطلقا ، فلما

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب إذا كان المولى هو الخاطب : ٢٢/٧
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الاستهزام في الأذان ١٦٠/١ عن أبي هريرة : (. . . ولو يعلون ما في العتمة والصبح لأنوها ولو حبوا) .
(٣) في الأصل : أو .
(٤) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الثياب البيض : ١٩٢/٧
(٥) في الأصل : حسنت .

خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته عن الملتصقات ، أگد دخوله فيها بالواو المدخلة ما بعدها فيما قبلها ، بنصبه بإضمار فعل دل عليه ما تقدم .

وقول الرجل : « ولا خاتما » بالنصب ، رد على الكلام الأول ، فكأنه قال : ولا أجد خاتما من حديد . ومن رفع فعلى القطع والاستئناف ، كأنه قال : ليس عندي شيء ولا خاتم من حديد .

٤٤ — مسألة

[من باب البدل والتوكيد]

وأما قول أبي بَرَزَةَ في البُخَارِيَّ^(١) : « إني أن كنت أن أرجع^(٢) مع دابتي أحب إلى » فإن وما بعدها اسم مبتدأ ، و « أن أرجع » اسم مبدل من الاسم الأول ، و « أحب » خبر عن الاسم الثاني . وخبر « كان » محذوف تقديره : أن كنت راجعا ؛ هذا على قياس قول سيبويه^(٣) وأصله في إعراب قوله سبحانه : (أبعدكم أنكم)^(٤) الآية ، وأما على قياس أبي العباس^(٥) ، فإن الثانية توكيد للأولى ، أي تكرار لها ، تقديره : أن كنت أرجع ، فأحب على هذا خبر عن « أن كنت » ، أي : كوني أرجع أحب إلى .

وفي الآية التي أشرنا إليها دقائق وحقائق ، لم نر إيراد ذكرها في هذا المكان ، والله المستعان .

(١) أخرجه البخاري في باب : إذا انفلتت الدابة في الصلاة : ٨١/٢ .

(٢) في الصحيح : أراجع .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٦٧/١ .

(٤) للؤمنون : ٣٥ .

(٥) ينظر المقتضب : ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

٤٥ — مسألة

[في تذكير الشاة]

وأما تذكير « الشاة » فشائع كثير ، قال الشاعر^(١) :
وحان^(٢) انطلاق الشاة من حيث خيما

ولكنه عندهم عبارة عن ثور بقر الوحش ، وكثيرا^(٣) ما يوجد تذكيرها في الأشعار الستة ، فنأمله ، وأما في الغنم فلا شك أنها تقع على الذكر والأنثى ، لقوله في الزكاة : (في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة) ولكن في النعت مؤنث وفي الخبر ، تقول : أخذت منه شاة ، وشاة سمينة ، هذا هو الغالب في الاستعمال ، كما تقول : حمامة ، فتؤنث ، وإن كان ذكرا ودجاجة ، وكذلك تقول : شاة ، تؤنث ذكرا كان أو أنثى ، ولا يبعد التذكير فيها أيضا وإن كان اللفظ مؤنثا^(٤) ، كما قالوا :

بطرقن حيث تصول الحية الذكر

والحمد لله .

(١) هو الأعشى ، ديوانه : ٢٩٥ ، وصدره :

* فلما أضاء الصبح قام مبادرا *

(٢) في الأصل : وكان

(٣) في الأصل : وكثير .

(٤) ينظر المسألة : ١٣ من هذا الكتاب .

٤٦ - مسألة

[في الإعراب]

وأما : (آخر ما عليهم)^(١) بالرفع ، فيعيد في قياس العربية إلا على تكلف إضمار ، تقديره : أمد ذلك ، أو مدة ذلك آخر ما عليهم ، ووجه الكلام النصب .

٤٧ - مسألة

[في الحال وأثره في الجملة]

وأما قوله : (فتسكّم أبو بكر فتسكّم أبلغ الناس)^(٢) فليس له وجه إلا الحال ، وحسنت هنا ليرتبط الكلام بما قبله ، تأكيداً لمدحه ، وصرفاً^(٣) للوهم عن أن يكون الممدوح بالبلاغة غيره .

٤٨ - مسألة

[في العطف والبدل]

وقول عمر لخصه : « لا تغرّنك هذه التي أعجبها حسنّها ، حبّ رسول الله

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ١٣٤/٤ عن مالك بن صعصعة « ... فرفع لي البيت المعمور ، فسألت جبريل فقال : هذا البيت المعمور يعلى فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم بفتح الراء من آخر »
(٢) أخرجه البخاري في باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ٨/٥ عن عائشة ، وذلك في وفاة رسول الله .
(٣) في الأصل : وصرف الوهم .

صلى الله عليه وسلم إياها)^(١) .

أخبرنا القاضي الحدّث أبو مروان عبد الملك بن بونة العبدري^(٢) ، رحمه الله عن الأستاذ أبي القاسم بن الأبرش^(٣) ، مما أملاه عليهم وكتبوه عنه قال : قوله : حبّ رسول الله ، هو معطوف على حسنّها ، بغير واو ، وقد تمطف العرب فتقول : كل تمرّاً زيباً أقطا ، وجالس زيداً عمراً .

وهذا الذي ذكره عن ابن الأبرش لو صحّ عن العرب ، لكان وجهاً حسناً ، ولكنه عندي غير جائز ، على أني قد رأيت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك^(٤) يذهب إلى جوازه ، وذكروا أنه قول^(٥) أبي علي الفارسي^(٦) ، وقد ذكره

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، سورة التحريم ١٩٥/٦ .
(٢) كان أبو مروان محدثاً فقيهاً ، روى عنه السهيلي في التعريف والإعلام ، كما روى عنه سيرة ابن هشام ، عاش بين (٤٦٢ - ٥٤٩) وتوفي بالقة ، ينظر التعريف والإعلام : ٧١ ، ٧٢ ، والروض الأنف : ٤/١ .
(٣) هو أبو القاسم خلف بن يوسف الشتريني ، يعرف بابن الأبرش ، ذكر ابن دحية في المطرب أن السهيلي التقى به ، وأخذ عنه فوائد في النحو ، ويقول عنه الضبي : كان وحيد عصره في علم اللسان ، توفي رحمه الله سنة ٥٣٢ .
ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية اللتمس ، وبغية الوعاء : ٥٥٧/١ .
(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك ، كان من أعلام الأندلس في الأدب والنحو لقيه السهيلي ولزمه ، وقال عنه : وكان ماهراً في صناعة العربية ، وقد أخذ ابن الرماك عن أبي الحسين بن الطراوة ، توفي سنة ٥٤١ .
ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبغية اللتمس : ٣٤٦ ، والروض الأنف : ١١٦/١ .
(٥) في الارتشاف : « .. وذهب الفارسي إلى جواز ذلك [يعني حذف الواو] وتبعه ابن عصفور وابن مالك ، وذهب ابن جني ، وتبعه السهيلي إلى أنه لا يجوز »
هذا وينظر النتائج : ورقة ٥٨ أ .
(٦) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل . قدم بغداد وأخذ =

النحاس^(١) أيضاً في أقوال أوردتها في تفسير قوله : (لا يصلها إلا الأشتى ، الذي كذب وتولى^(٢)) أراد : والذي ، بالواو ، وأنشد :

كيف أصبحت كيف أمسيت^(٣) كما ثبت الود في فؤاد الكريم

واحتج أيضاً من أجاز حذف حرف العطف بقوله سبحانه : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم^(٤)) الآية ؛ قالوا : المعنى : قلت لا أجد ، لأن جواب إذا في قوله : (تولوا) ، وكل ما ذكره عندي من حذف حرف العطف لا يصح ، ولا يقوم عليل دليل من قياس ولا سماع ، لأن الحروف لو أضمرت لم يبق ما ينبي عن معانيها ، ألا ترى أن « إن » وأخواتها ، وحروف الجزاء ، وحروف الجر ، وحروف النفي والاستفهام ، لو أضمرت شيء من ذلك لاحتاج الخطاب إلى وحى يطلعه على ضمير المتكلم ، وأنه أرادها ونواها ، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : عندي درهم عشرون ، وثوب دينار ، واشترى عبداً جبةً ، وهذا محال ، والبيت الذي احتجوا به ليس هو على معنى العطف إنما هو على حكاية كلام متوال ، أي : من كان متآمداً على هذا الكلام الذي هو : كيف أصبحت كيف أمسيت ، ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى

عليه

= عن ابن السراج والزجاج ، وعات منزاته في النحو ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أشهر تلاميذه : ابن جني توفي سنة : ٣٧٧ .

ينظر زهرة الألباء : ٣٨٧ — وإنباء الرواة : ٢٧٣/١ .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري ، يقول القفطي : كان من أهل العلم بالفقه والقرآن ، رحل إلى العراق ، وسمع من الزجاج وأخذ عنه النحو وأكثر ... وله مصنفات في القرآن ، توفي سنة : ٣٨٨ ينظر الإنباء : ١٠١/١ .

(٢) الليل : ١٥ ، ١٦ .

(٣) التوبة : ٩٢

التمادي والاستمرار ، وكذلك إذا قال الطبيب مثلاً لمن لا يحتاج إلى الحمية^(١) : كل تمرًا سمكاً لحمًا لبناً ، ما شئت وإنما أراد الاسترسال على جميع المطعومات ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلا ما ذكر منها ، كما تقول : أعطهم تمرًا تمرًا ، فيؤدى الكلام معنى التمادي ، ولو عطف بالواو لوقف الأمر وانحصر في تمرتين فقط ، ونظير قولك : « كيف أصبحت كيف أمسيت » قول الشماخ^(٢) :

وقيل المنادي أصبح القوم أذلي^(٣)

وأما قوله سبحانه : (قلت : لا أجد ما أحلكم عليه تولوا) ، فليس معنى الآية كما تأولوا ، لأن رفع الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبقاء عند التولي ، وإنما شرطه عدم الجدة ، والآية نزلت في السبعة الذين سعى ابن إسحق^(٤) ولو كان جواب : (إذا أتوك) في قوله : (تولوا وأعينهم تفيض) لكان من لم تفيض عيناه من الدمع هو الذي حرج وأنتم ، وما رفع الله الحرج عنهم إلا أن الرسول لم يجد ما يحملهم عليه ، وإذا عطف (قلت لا أجد) على (أتوك)

(١) يقال : حمى المريض ما يضره حمية : منعه إياه .

(٢) هو الشماخ بن ضرار ، عده ابن سلام من طبقة النابغة الجعدي وليده . ويرى بعضهم أن له حمية ، ينظر الإصابة : ١٥١/٢

(٣) ديوانه : ٨ ، وصدوره :

وتشكو بين ما أكل ركابها

أكل : أنعب ، وركابها : إبلها ، ويروى : قال المنادي ؛ يصف هذه المرأة بأنه أتعبها طول السير ليلاً ونهاراً وقول المنادي : أصبح القوم فما تنتظرون بالسير ، وما مفعول بمعنى الذي ، وهي واقعة على السير ، والإدلاج ، هو السير أول الليل ؛ تعني أن المنادي كان في الصباح يقول : أصبح القوم كم تنامون وفي المساء يقول : أذلجوا .

(٤) ينظر سيرة ابن هشام : ٥١٨/٢

كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يتولوا وأعينهم تفيض ؛ فالجواب إذاً في قوله : « قلت : لا أجد » وما بعد ذلك خبر وثناء على هؤلاء السبعة الذين كانوا سبب نزول الآية ، ففضيلة البكاء مخصوصة بهم ، ورفع الحرج بشرط عدم الجدة عام فيهم وفي غيرهم .

فصل

فإذا ثبت هذا فتقوله : (حُبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها) مرتفع على البذل من الفاعل الذي في أوَّل الكلام ، وهو : (لا تَعْرُوكَ هذه) فـ « هذه » فاعلة ، و « التي » نعت بصلته ، و « حُبُّ » بدل اشتمال ، كما تقول : « أعجبنى يوم الجمعة صوم فيه » و « سرتني زيد حب الناس له » ، والحمد لله .

٤٩ — مسألة

[من باب الحال واسم الإشارة]

وأما حديث غَوَازِثِ بن الحارث^(١) وقوله : (هاهو ذا جالساً)^(٢) وجالسٌ فالنصب على الحال ، كما تقول : هذا زيد قائماً ، أى : انظر إليه قائماً ، هكذا قدره سيبويه^(٣) ، وبعضهم يقول : ما في « ذا » من معنى الإشارة هو

(١) ينظر الإصابة : ١٨٥/٣ .

(٢) أخرجه البخارى في باب غزوة ذات الرقاع ١٤٧/٥ عن جابر بن عبد الله .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/١ .

«امام»^(١) ، وهذا باطلٌ ، لِأَنَّ « ذا » ليس باسم مشتق ، ومن رَفَعَ فالرفعُ من أَوْجُهه :

أحدها : أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ بَدَلًا .

والثالث : أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً مَضْمَرٍ .

والرابع : أَنْ يَكُونَ « ذا » بدل من هو ، وجالس الخبر ، ولا أعرف أحداً قال إن « ذا » تكون صلة ، أى زائدة ، إلا في باب « ماذا » خاصة .

وقوله : ها هو ذا ، وقول الرجل : ها أنا ذا ، فصل بين هاء التثنية وذا^(٢) ،

ولمّا كان القياس : أنا هذا ، وهذا أنا^(٣) ، إلا أَنَّ الحال اقتضت أَنْ يبدأ

بهاء التثنية ، لينبئ بها المخاطب على النظر إلى المشار إليه ، ثم يبدأ بالمستول عنه

لأنه الاسم فيقال : ها هو ذا ، أى انظر إلى من سألت عنه فهو ذا ، وكذلك

قوله : « ها أنذا » ، إمّا أراد هذا المعنى ، ولكنه جعل أنا مكان هو لأنه

متكلم فجاء بضمير المتكلم بدلا من ضمير المستول عنه ، لأن المستول عنه هو

المتكلم ، ولو قال : هذا هو ، لبدأ بالاسم المشار إليه ، وإمّا يبدأ به ويخبر عنه

إذا كان قد رآه ولم يعرف من هو ، وأما في هذه المسألة فضمير المستول عنه

[أولى]^(٤) بالتقديم ، لأنه أسبق إلى النفس ، ثم يشار إليه ليراه ويعرف

(١) في المقتضب ١٦٨/٤ : « وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً ، ذاك للإشارة ،

كأنك قلت : أشير لك إليه راكباً » .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) ينظر معنى اللبيب : ها التي للتثنية .

(٤) زيادة ليست في الأصل .

بمضوره، أى: ها أنا حاضر، وها هو حاضر، ومن العرب من يقول فيه: ها هوذا، وها هوذا، ذكره قاسم بن ثابت^(١).

٥٠ - مسألة

[من باب الحال]

وأما النصب^(٢) في رواية « القابسي »^(٣) فإنه جائز على الحال، ولكن إذا قدمت الجرور^(٤)، وأما إذا قدمت (صلتاً) فلا، لأن الحال لا تتقدم على عاملها العنوى، وإنما تتقدم على العامل اللفظي، ولعل الناسخ قدمه في الخط غالطاً، والله أعلم.

(١) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي العوفي، عني بالحديث واللغة هو وأبوه، فأدخل الأندلس علماً كثيراً، سمع في رحلته من النساء والبرار، وكان ورعاً ناسكاً، ألف الدلائل في شرح الحديث ومات قبل إكثاله فأكله أبوه بعده، وكانت وفاته بسرقسطة سنة: ٣٠٢.

ينظر بغية اللتمس: ٤٢٤، وبغية الوعاة: ٢٥٢/٢.

(٢) يعنى نصب (صلتاً) في الحديث المتقدم ١٤٧/٥ قال جابر بن عبد الله: « .. ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت شجرة، فعلق بها سيفه، قال جابر: قمنا نومة، ثم إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعونا، فجئناه، فإذا عنده أعرابي جالس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن هذا اخترط سيفي وأنا نائم، فاستيقظت وهو في يده صلتاً، فقال لي: من يمنعك مني؟ قلت: الله، فما هو ذا جالس.. » (٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف الماعزى القروى، يعرف بابن القابسي، كان إماماً في علم الحديث ومتوناً وأسانيده وجميع ما يتعلق به، سمع كتاب البخارى بحكمة عن أبي زيد، عاش أبو الحسن بين [٣٢٤ — ٤٠٣] . ينظر وفيات الأعيان: ٩/٣، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢

سيبويه ، وذكر فيه النصب بإضمار فعل ، كأنه قال : أحضر بينتلك ، وأجاز بإضمار
المبتدأ ، وتقديره : المحكوم به بينتلك ، والحمد لله .

٥٤ - مسألة

[في رواية الأصمعي]

وقوله ^(١) : (قيجا يريه) ^(٢) لا يجوز فيه النصب ، ولا ينكر في رواية
الأصمعي ^(٣) مثل هذا ، فقد تأملت ما فوجدها أكثر الروايات لحفا وتصحيحا .

٥٥ - مسألة

[في الجزومات المضاعفة ، ورواية الحديث]

وأما ما ذكرت من الجزومات المضاعفة ، نحو : لم يضُرّه ، ولم يمسه ، فلفظة
أهل الحجاز في هذا كله بالجزم وترك الإدغام ، وبنو تميم يدغمون فيجتمع لهم
ساكنان ، فيحركون الثاني بالفتح ، ومنهم من يُحَرِّكُه بالكسر لالتقاء

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان
الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن ٤٥/٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمتليء جوف رجل قيجا يريه ، خير من
أن يمتليء شعراً ، وروى : حتى يريه .

(٢) في اللسان — وقد ذكر الحديث : « قال الأصمعي : قوله حتى يريه :
هو من الوري على مثال الرمي ، يقال منه : رجل موري — غير مهموز — وهو أن
يدوى جوفه .. وقال الجوهري : وري القيق جوفه يريد وريراً أكله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم المغربي ، كان عالماً بالحديث رأساً في الفقه .
توفي سنة ٣٩٢ . ينظر فهرسة ابن خير : ٩٦ ، والعبر للذهبي : ٥٢/٣ .

الساكنين ، وإن كان أول الفعل مضموماً جاز فيه الإتيان ، فتقول : لم يرُدْ ،
ورُدْ يا فلان ، فهذه ثلاث لغات مع الإدغام : رُدْ ، ورُدْ ، ورُدْ ، وهي لغتان إن
لم يكن أول الفعل مضموماً وأدغمت ولم تظهر ، كما يظهر أهل الحجاز .

فإن اتصل بالفعل ضمير مؤنث فالفتح لا غير ، لأن الهاء خفيفة وبعدها ألف ،
فتفتحوا من أجلها ، وإن اتصل بالفعل ضمير مذكّر فالضم هو الوجه لثقاة
الهاء أيضاً ، وإن [وقع ^(١)] بعدها واو فالضم أجود والكسر ردىء مع
الهاء جلد ^(٢) .

وإذا لم يكن ثاني الفعل مضموماً مثل « يَمْسَهُم » فالفتح هو الجيد ، وقد
يجوز الضم إلتقاء حركة الهاء ، فالأجود [في ^(١)] لم يضُرّه وفي رده الضم ، وفي :
لم يمسه الفتح ، وكذلك في يُعِفُّه ، وهذا كله في غير لغة أهل الحجاز ، وأما لغة
أهل الحجاز فتقول فيه : « لم يمسه » .

فإن قيل : فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حجازياً ، فلم يظهر في
هذا كله ؟

فالجواب من ثلاثة أوجه : أحدها قاله « الخطابي » ^(٢) وهو أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يتكلم بجميع لغات العرب .

الثاني : أن يكون التضعيف في هذه الكلمات من قبل الرواة ومن لفظهم ،

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي : ٢٤٣/٢ — ٢٤٦ .

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب ، الخطابي ، البسقي ،
كان قصباً أديباً محدثاً ، سمع بالعراق ، له من التصانيف : غريب الحديث ، ومعالم
السنن في شرح سنن أبي داود ، وأعلام السنن في شرح البخاري ، توفي سنة ٣٨٨ .
ينظر وفيات الأعيان : ٤٥٣/٢ ، والعبر : ٣٩/٣ .

فقد كان أبو هريرة يقول في حديث الإنصات : فقد لغيت^(١) ، وكان يقول في : جلده أو سببته : جلده^(٢) ؛ ذكره مسلم .

والوجه الثالث : أن يكون هذا الإدغام من أجل اتصال الفعل بالضمير ، حسن في اللغة الحجازية الإدغام أيضاً ، من أجل أن الماء خفية ، فكان ما بعد الماء من واو أو ألف في المؤنث قد ولى الفعل ، فإن العرب كلهم يقولون : ردًا ، أو : ردوا ، ولا يقولون : ارددا ، ولا : ارددوا ، فكذلك يحسن ممن لغته الإظهار أن يدغم مع الماء خلفائها مراعاة للواو التي بعدها أو الألف .

٥٦ — مسألة

[في الظرف]

وأما قوله : (هذه مكانُ عمرتك)^(٣) فالنصبُ على الظرفِ هو الوجه ؛ لأنَّ العمرة ليستُ بمكانٍ لعمرةٍ أخرى ، ولكن إن جعلت المكان بمعنى العوض والبدل مجازاً ، أى هذه بدلُ عمرتك ، جاز الرفع ، والحمد لله .

(١) في صحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب الإنصات ٥/٣ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قلت لصاحبك : أنصت ، يوم الجمعة ، والإمام يخطب فقد لغيت) قال أبو الزناد : هي لغة أبي هريرة ، وإنما هو فقد لغوت .

(٢) في صحيح مسلم ، كتاب البر ، باب من لعنه النبي (ص) ٢٥/٨ عن أبي هريرة : « ... فأبى المؤمنين آذيتته شتمته لعنته جلده فاجعلها له صلاة .. » وفي رواية أخرى : جلده ، قال أبو الزناد ، وهي لغة أبي هريرة وإنما هي : جلده .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب كيف تهل الحائض والنفساء ١٧٢/٢ عن عائشة قالت : (... فلما قضينا الحج أرسلى النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن ابن أبي بكر إلى التميم ، فاعتمرت ، فقال : هذه مكانُ عمرتك .. » وينظر مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام : ٢٧/٤ .

٥٧ — مسألة

[من الجزم في جواب الأمر]

وقوله : « صلّ في بيتي مكاناً أتخذه »^(١) الجزم على جواب الأمر ، كأنه قال : « إن تفعل أتخذه »^(٢) ، والرفع على أحد وجهين ؛ أحدهما : أن يكون في موضع النعت لمكان ، كما تقول : أعطني طعاماً آكله ، أى : ما كولا . وهذه صفة على المسأل ، كما قال سبحانه : (وبشرناه بإسحق نبياً)^(٣) وصّقه بما يؤول إليه الحال .

والوجه الثاني من الرفع : القطع مما قبله وجعله خبراً مستأنفاً ، كأنه قال : فأنا أتخذه .

٥٨ — مسألة

وأما : (ولد ابن ذكري) فجائز فيه الخفض على التوكيد للذكورة ، لأن الابن وإن كان مذكراً فقد يراد به الجنس ، فيذكر الابن ليملى الحكم بمعنى النبوة ، فيشترك فيه الذكر والأنثى ، كما تقول : حق على الابن بر أبويه ، وحق الأب

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الرخصة في المطر والعلّة أن يصلى في رحلة ١٧٠/١ عن محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك كان يوم قومه وهو أعمى ، وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله ، إنها تكون الظلمة والليل ، وأنا رجل ضريب البصر ، فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مصلى ، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين تحب أن أصلى ، فأشار إلى مكان من البيت ، فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

(٢) ينظر المقتضب : ٨٢/٢ ؛ ٨٣ .

(٣) الصافات : ١١٢ .

أوجب من حق الابن ، فتعلق الحكم بالأبوة والبنوة دون تخصيص ذكورة من من أنوثة ، كما تقول : المؤمن يفعل كذا ، والمسلم يجب عليه كذا ، فتعلق الحكم بالصفة ، فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، وكذلك مسألة الابن .

وهذا أسهل وأقوى في العربية من اللفظ الذي جاء في الحديث المرفوع : (وما بقي فلاولى رجل ذكر)^(١) ، هذا أسهل من الأول ؛ لأنه خص الرجولة ونص عليها وعلق الحكم بها ، ثم قال (ذكر) فهو عندي على التوكيد لم يتعلق الحكم ، لأن متعلق الحكم المذكورة ، والرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمور ؛ حكى سيبويه : « مررت برجل رجل أبوه »^(٢) فهذا احتاج الكلام إلى زيادة بيان وتأكيد^(٣) ، والله أعلم .

٥٩ - مسألة

[في الإضافة والبدل]

وأما قوله : (ذو بطن بنت خارجة)^(٤) فإن صحت رواية التنوين فرفع ما بعده من وجهين ؛ أحدهما : على البدل ، مع حذف المضاف ، كأنه قال : هو ذو بطن جنتين بنت خارجة ، كما روى في قول الأعشى^(٥) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ١٨٩/٨ عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر .

(٢) الكتاب : ٢٣١/١ .

(٣) ينظر الفرائض للسبلي : ورقة ١٢ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الأفضية باب ما لا يجوز من النحل ٧٥٢ : فقال أبو بكر : ذو بطن بنت خارجة ، أراها جارية .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٢٢٥ ، وهو بتمامه : =

* رضيعى لبان ثدى أم ... *

أى : لبن ثدى أم ، فحذف المضاف .

ومن هذا الباب عندي قوله : (أصحاب الأخدود ، النار)^(١) أى : الأخدود أخدود النار ، وليس هو من بدل الاشتغال كما زعم الفارسي^(٢) .

وأما الوجه الثانى فإن يكون « بنت خارجة » خبر مبتدأ مضمرة ، كأنه قال : ذو بطن أمه بنت خارجة ، أو صاحبتها بنت خارجة ، أى هو حبلى لم يولد بعد ، وتلد بنت خارجة .

٦٠ - مسألة

[في إعمال المصدر]

وأما : (فصيام ثلاثة) فهو بين لا إشكال فيه ، لأن الصيام مصدر ، والمصدر إذا نون نصبت ما بعده على الظرف وعلى المفعول ونحوه .

= رضيعى لبان ثدى أم تحالفا بأسهم داج عوض لا تنفرق يقول الأعشى : هما أخوان - يعنى الحلق والكرم - قد رضعا ثدى أم واحدة ، وتحالفا بحرمة الثدي الذى رضعاه أن لا يتفرقا .

وينظر اللسان : لبن ، ومعنى اللبيب : عوض .

(١) البروج : ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) قال الفارسي في الإيضاح ورقة ٥٢ : وبدل الاشتغال كقولك : سلب زيد ثوبه ، ومنه قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود ، النار ذات الوقود) فالأخدود مشتمل على النار .

(٨ - الأمل)

٦١ - مسألة

[في باب النصب]

وأما: (إِذْنٌ يَحْلِفُ) ^(١) فالنصب لا غير، لأنه قد صُدِّرَ بـ «إِذْنٌ» ولا تلغى إذا صدر بها، فإن سحَّت الرواية في الكلام حذف تقديره: إذا هو يحلف، وكذلك (إذا لا يختارنا).

٦٢ - مسألة

[في الأسماء الستة]

وأما قوله: (أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ) بالنصب مع لفظ الاستفهام، ففيه عندي وجهان: أحدهما: أن يكون على لغة من يقول: هذا أباك ومررت بأباك، مقصوراً، وأنشدوا:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغا في المجد غابتاهما ^(٢)
وقالوا: مُسْكِرُهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ ^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب سؤال الحاكم الدعي هل لك بينة قبل اليمين ٢٣٢/٣: (... فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألك بينة؟ قال: قلت: لا، فقال لليهودي: احلف. قال: قلت يا رسول الله، إذن يحلف فيذهب بمالي ...).

(٢) ينسب بعضهم هذا الرجز إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وآخرون إلى ربيعة بن العجاج، وهذان البيتان من شواهد أبي البركات الأنباري في الإنصاف ١٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١.

(٣) هذا مثل ينسب إلى أبي حنبل خال بهس الملقب بنعامة، ينظر معجم الأئمال للبيداني ١٥٢/١، ٣١٨/٢.

والوجه الثاني: أن يكون منصوباً على النداء مع الحذف للخبر، كأنه قال: أَنْتَ يَا أَبَا جَهْلٍ الذي كنت تفعل وتقول ما تقول.

٦٣ - مسألة

[من باب الصفة المشبهة]

وأما قوله: (أَعُورٌ عَيْنُهُ اليمى كَانَ عَنِيبَةً طَافِيَةً) ^(١) وهي ^(٢) رواية الأصميلي فعيته مرتفعة على البدل من المضمرة في «أعور» الراجع على الموصوف، وهو بدل البعض من الكل، ولا يجوز أن ترتفع بالصفة، كما ترتفع بالصفة المشبهة للفاعل، لأن «أعور» لا يكون إلا نعتاً لمذكر، ويجوز أيضاً أن تكون «عينه» مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر.

وقوله: «كَانَ عَنِيبَةً طَافِيَةً» على حذف خبر كان، كلام فصيح، وإنما يجوز في إنَّ وكان وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعها على الفكرات، فإن أوقعها على المعارف لم يحذف الخبر؛ أنشد سيديويه ^(٣):

إِنَّ تَحَلَّأً وَإِنَّ مَرْتَحَلًا

وأنشد:

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب: وإذكر في الكتاب مريم ٢٠٣/٤: (فذهبت ألثقت فإذا رجل أحر جسم جعد الرأس، أعور عينه اليمى كان عينه طافية) وفي رواية كان عَنِيبَةً طَافِيَةً.

(٢) في الأصل: وفي

(٣) الكتاب ٢٨٤/١ والبيت للأعشى في مدح سلامة ذي فانش وعجزه:

* وإن في السمر إذ مضى مهلاً *

ينظر ديوانه: ٢٣٣ - ٢٣٥.

ولكن زنجياً طويلاً مشافره^(١)

فهذا على حذف الخبر ، كأنه قال : إن لنا محلاً ، وكأنه قال في الحديث : كأن في وجهه ، ولم يحىء الحذف مع المعرفة إلا نادراً بقرينة حال أوجبت ذلك^(٢) ، نحو قوله عليه السلام للمهاجرين : (أتعرفون ذلك لهم ، يعني الأنصار ، قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك) أي : فإن ذلك شكر لهم .

ومن رواه : « عنبه طافية » بالرفع ، فهو جائز ، ولكن بتخفيف النون من كأن ، كما قال^(٣) :

كأن ظبيةً تطو إلى وارق السلم

ويروى بنصب « ظبية » وهذا كله على الحذف ؛ إن رفعت فعلى حذف الاسم الأول ، وإن نصبت فعلى حذف الخبر .

ومن روى : (أعور عَيْنُه البني) ، بالخفض ، فهو من قولهم : حسن وجهه

(١) هو الأعشى ينظر ديوانه ٤٨ ورواية البيت فيه :

ولو كنت ضياء عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر
كذا برفع زنجي ، ومثله في الكتاب ٢٨٢/١ يقول سيدي « والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ، ولكنه أضمر هذا ، كما يضم ما يبنى على الابتداء نحو قوله عز وجل : طاعة وقول معروف أي طاعة وقول معروف أمثل » .

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٤/١ والمقتضب ١٣٠/٤ والخصائص ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤ .

(٣) هو ابن صريم الشكري ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، وصدره :

* ويوما توافينا بوجه مقسم *

بإضافة الصفة إلى الوجه ، مع إضافة الوجه إلى الضمير ، وهو بعيد في القياس ، لأنه جمع بين طرفي قتيض ، نقل الضمير إلى الصفة مع بقائه في اللفظ مضافاً إليه الوجه ، وإنما الأصل أن يكون الوجه مرفوعاً مع الهاء ، ومنصوباً ، أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة^(١) ، وقد منعها الزجاجي ، وزعم أن جميع الناس خالف فيها سيديوه ، وسيديويه لم يحزها قياساً ، وإنما أخبر أنها جاءت في الشعر^(٢) ، وأنشد :

كَمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُضْطَلَاهَا

واعترف سيديوه برداء هذا الوجه ، وقد وجدناه في غير الشعر ، ذكر أبو علي القالي^(٣) ، وهو ثقة ، في صفة النبي صلى الله عليه وسلم : (شثن الكفين ،

(١) يعني على الترتيب الآتي : حسن وجهه رفعاً ، وحسن وجهاً أو حسن الوجه نصباً ، وحسن الوجه ، أو حسن وجه ، جرّاً ، هذا على سبيل التخييل . وينظر الأوجه الجائرة والممتعة وما وقع فيه الخلاف في المقتضب : ١٥٩/٤ مع تعليق الأستاذ عضيمة .

(٢) في الكتاب ١٠٢/١ : « وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك ردى لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام ، قال الشماخ :

أمن دمتين عرس الركب فيهما بمحل الرخامى قد عفا طلاهما
أقامت على ربيعها جارتنا صفاً كيتا الأعالى جونتنا مضطلاهما

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، كان عالماً باللغات محباً لإخبارياً ، أخذ عن ابن دريد ، وابن درستويه ، وابن الأباري ، وسمع من أبي علي اللوصلي والبغوي وطبقتهما ، ودخل الأندلس في عهد عبد الرحمن الناصر ، فأكرمه ، وصنف له ولولده الحكم المستنصر ، ومن كتبه : النوادر والأمالى ، والبارع في اللغة ، وأخذ عنه من الأندلسيين الزبيدي ، توفي سنة ٣٥٦ .

ينظر الإنباه : ٢٠٤/١ ، والعبر : ٣٠٤/٢ .

طويل أصابعه^(١) وقال : هكذا روايته بالخلف ، وذكر الهروي^(٢) وغيره في حديث أم زرع : (صَفَر رِدَائِهَا ، وملء كسائها)^(٣) فقولها : (صَفَر رِدَائِهَا) هو مثل ما حكى سيبويه من : « حسنة وجهها » والمسألة أصرار ، وفي باب الصفة عجائب من التعليل قد استوفيتها وكشفتها في غير هذا الإملاء ، فهذه الرواية التي تقدم ذكرها جائزة عندي ؛ والله المستعان .

٦٤ - مسألة

[من باب الابتداء]

وأما ما ذكرته من رواية الرفع في قوله : (ولا سَبَطَ رَجُلٌ)^(٤) فلا يخرج لها إلا على إضمار المبتدأ ، أي : ولا هو سبط رَجُلٍ .

٦٥ - مسألة

[في جواب النهي]

وأما قول أبي طلحة : (لا تشرف يُصْنِكُ سَهْمٌ)^(٥) فقد ذكرته في مسألة

- (١) في الأمالي ٦٩/٢ : « شئنا السكفين والقديمين ، طويل أصابعها » .
- (٢) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ، صاحب الترييقين ، أخذ عن الأزهرى وغيره ، وتوفي في رجب سنة : ٤٠١ . ينظر العبر للذهبي : ٧٥/٣ .
- (٣) ينظر النهاية لابن الأثير . ٣٦/٣ .
- (٤) أخرجه البخاري في باب صفة النبي ٢٢٨/٤ عن أنس بن مالك : (. . . ليس بجعد قطط ، ولا سبط رجل) وشعر سبط : مسترسل غير جعد ، والقطط : الشديد الجعودة . يعني أن شعره وسط بين الجعودة والسبوط .
- (٥) أخرجه البخاري في باب مناقب الأنصار ٤٦/٥ .

قول اليهود : (لا تسألوه يَحْشَكُ)^(١) ، والوجه عندي الرفع ، كأنه قيل له : لم لا أشرف ؟ فقال : يصيبك سهم ، أي يصيبك إن أشرفت ، والقول في الجزم ما تقدم .

٦٦ - مسألة

[في الجزم ونون التوكيد]

وأما قوله : (دعني فلاضرب)^(٢) فالوجه فيه الجزم بلام الأمر ، وقد تدخل لام الأمر على فعل التثكل ، وإن كان التثكل لا يأمر نفسه ، ولكنه إذا أُلزم الفعل نفسه صار كالأمر لها ، كقوله : (قوموا فلاضل لكم)^(٣) ، وكقوله سبحانه : (فليمدد له الرحمن مداً)^(٤) .
وأما النصب فلا يستقيم مع كسر اللام^(٥) ، لأنها ليست بلام كي في هذا الموضع ، ولكن إن فتحت اللام وأردت النون الخفيفة ، فلهذه أن يجوز ، كما قال :^(٦)

اضرب عنك الموم طارقتها ضربك بالسوط قونس القرس
أراد : اضرباً ، ومن هذا الباب قول الأعشى :

- (١) ينظر للمسألة : ٣١ وحديث اليهودي : لا تسألوه لا يحيى . . .
- (٢) أخرجه البخاري في كتاب استنابة المرتدين ، باب ما جاء في التأويلين ٢٤/٩
- (٣) ينظر للمسألة : ٤٠ .
- (٤) مريم : ٧٥ .
- (٥) وردت هذه الرواية ، ينظر البخاري : ٢٤/٩ .
- (٦) البيت في اللسان : قنس ، ويقول ابن منظور : قال ابن بري : البيت لطرفة ويقال : إنه مصنوع عليه ، وأراد اضربن ، بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفها للضرورة ، وهذا من الشاذ ، لأن نون التأكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا قبلها ساكن .

فإياك والأنصاب لا تقرّبها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا^(١)
وأما الرفع ، فلا يستقيم أيضا ، إلا مع فتح اللام ، وهو ههنا ضعيف .

٦٧ — مسألة

[في باب المصادر المنصوبة]

وأما قول عامر بن الطفيل^(٢) : (أَعْدَّةٌ كَعْدَةِ البعير)^(٣) فقد أورده
سيبويه في كتابه^(٤) فقال : (أَعْدَّةٌ كَعْدَةِ البعير وموتاً في بيت سلوية)
وجعله سيبويه من باب المصادر المنتصبة بالأفعال المختزلة التي لا يجوز إظهارها

(١) ديوانه : ١٣٧ والرواية فيه :

فإياك والميتات لا تقرّبها ولا تأخذن سهماً حديثاً لتقصدا
وذا النصب للنصب لا تنسكه ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
وهو من شواهد الكتاب : ١٤٩/٢ ، وينظر المقضب : ١٢/٣ .

(٢) كان سيد بني عامر في الجاهلية ، وقد أسلم ثم ارتد ، فدعا عليه الرسول هو
وأربد بن قيس أخو لبید لأمه فقال : اللهم اكفنيهما بما شئت ، فأُزيل الله تعالى على
أربد صاعقة وأخذت عامراً الغدة ، فكان يقول : غدة كفدة البعير وموت في بيت
سلوية ، ينظر أسد الغابة : ٨٤/٣ ، وجمع الأمثال للبدياني : ٥٧/٢ ، ٥٨ .
(٣) أخرجه البخاري في باب غزوة الرجيع : ٣٥/٥ ، والرواية فيه : غدة ،
بالرفع دون استفهام ، وفي مجمع الأمثال — وقد ذكر هذه الرواية : ويروي « أَعْدَةُ
وموتاً » نصّاً على المصدر .

وفي اللسان : الغدة طاعون الإبل ، وقبلنا تسلم منه .

وأما سلول فسكاً يقول البدياني : « عندهم أقل العرب وأذلهم » وكان عامر قد
نزل بيت امرأة من سلول ، فيضرب هذا المثل في خصلتين إحداهما شر من الأخرى .
(٤) الكتاب : ١٧٠/١ .

لقيام المنصوبات مقامها ، فكان أنه قال : أَعْدَةُ غَدَةٍ ، وأموت موتاً في بيت
سلوية ، أي : امرأة من بني سلول بن صمصمة .

وعامر بن الطفيل : أبوه الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة
ابن عامر بن صمصمة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة
ابن خصفة بن قيس عيلان^(١) ، وقيل : عكرمة بن قيس بن عيلان^(٢) ، وإنما
خصفة أمه .

والطفيل هو فارس قرزل^(٣) ، وقرزل اسم فرسه ، والقرزل في اللغة : القيد
وهو أحد البنين الأربعة الذين ذكرهم لبید في قوله^(٤) :

نحن بفؤام البنين الأربعة

وكانوا خمسة ، وإنما ترك ذكر الواحد ، لأنه كان متاحين ارتجز لبید بهذا
الرجز عند النعمان ، وربيعة والد لبید هو ربيعة المقترب^(٥) ، وهو الذي كان
ميثاقاً حينئذ ، وثالثهم « عامر » مُلَاعِبُ الأُسنة ، سمي بذلك لقول الشاعر
في أخيه :

(١) في الأصل : غيلان ، بالغين وفي المشتبّه لأذهبي ٤٩٠ : « وبمهمة : قيس
عيلان من مضمهر » وينظر جهرة أنساب العرب : ٢٦٠ .
(٢) في اللسان : وقرزل بالضم : اسم فرس كان في الجاهلية ، قال ابن الأعرابي :

هو فرس عامر بن الطفيل وأنشد :

وفعلت فعل أليك فارس قرزل إن الندود هو ابن كل ندود
وقيل لهذه الفرس : قرزل ، كأنه قيد للوحش يلحقها .

(٣) ديوانه : ٢٤١ — ٣٤٢ ، وينظر الكتاب : ٣٢٧/١ ، وخزانة
الأدب : ١٧١/٤ .

(٤) ينظر جهرة أنساب العرب : ٢٦٨ .

فراراً وأسلمت ابن أمك عامراً يلاعب أطراف الرشيع المززعج
وله أخبار مع النبي صلى الله عليه وسلم^(١).

ورابعهم عبيدة الوضاح ، وخامسهم معاوية مَعُوذُ^(٢) الحكماء ،
لقوله :

يَعُوذُ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الأمر في الحدثن نابا
وهو القائل :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا^(٣)
وغلط « الفراء »^(٤) فاحتج بقول لبيد :

(١) ينظر أسد الغابة : ٩٣/٣ .

(٢) هكذا بالدال في معوذ ، ومثله في اللسان : كسد ، ورواية البيت فيه :

أعوذ بمدها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشياغ نابا
وفي اللسان (سبأ) : وسمى معوذ الحكماء لقوله :

أعوذ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الحدثن نابا
وفي التاج : عود « ولقب معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب . معوذ الحكماء »
كذا بالدال ، ورواية البيت :

أعوذ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشياغ نابا
يقول الزبيدي : « هكذا بالنون والموحدة من نابه الأمر ، إذا عراه ، وفي بعض
النسخ : يانا ، بتقديم الموحدة على النون ، أى ظهر ، وفي أخرى : إذا ما الأمر ،
بدل الحق ، وفي بعض الروايات : إذا ما معضل الحدثن نابا . . » .

(٣) ينظر اللسان : سبأ .

(٤) هو يحيى بن زياد الكوفي النعوى . كان من أعلام النعوى واللغة ، ويعد من
أجل أصحاب الكسائي . توفي سنة : ٢٠٧ . ينظر العبر : ٣٥٤/١ .

* نحن بنو أم البنين الأربعة *

على قوله : (وابن خاف مقام ربه جنتان)^(١) ؛ قال : إنما هي جنة واحدة ،
ولكنه جعلها جنتين مجازاً لاعتدال القواصل ، كما جعلهم لبيد أربعة وهم خمسة ،
لاعتدال القوافي ، وهذه هموة عظيمة ، وعثرة لا لعل لها^(٢) ، وقد ذكرها
الفتي^(٣) عنه راداً عليه ومحذراً من اعتقادها ، والحذر الحذر من زلة العالم ،
والله الموفق .

٦٨ — مسألة

[في المفعول من أجله]

في لدّ المريض (كراهية المريض للدواء)^(٤) نصب الكراهية على أنه مفعول
من أجله ، والاعامل فيه الفعل الذي دلّ عليه من إياهته لدّ ، وكأنه قال : أبى من
ذلك كراهية المريض .

(١) الرحمن : ٤٦ .

(٢) في اللسان : « قال أبو عبيدة : من دعائهم : لا لعل لفلان ، أى :
لا أقامه الله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . نشأ ببغداد وأخذ عن أعلامها ومنهم
والده ، وابن سلام والجاحظ ، وله مصنفات نيفت على الأربعين ، وتلمذ له كثيرون ،
عاش بين سنة (٢١٣ — ٢٧٦) ينظر العبر : ٥٦/٢ .

(٤) أخرجه البخارى في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ١٧/٦ : « .. قالت
عائشة : لدّناه في مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقلنا : كراهية المريض
للدواء » روى بنصب كراهية ورفعها .

وينظر البخارى : ١٦٤/٧ ، ٨/٩ — ١٠ ومسلم : ٢٤/٧ .

واللدّ : أن يؤخذ بلسان المريض فيمد إلى أحد شقيه ، ويوجر في الآخر الدواء .

ولا ينتصب المفعول من أجله حتى يكون مصدرًا ، ويكون فاعله هو الفاعل المذكور قبله ، مثل أن تقول : أبى زيد من كذا كراهية لكذا ، وخرج فلان حِرْصًا منه على كذا ، فالحريرص هو الخارج ، ولو قلت : خرج زيد حِرْص عمرو ، لم يجرِ النصب ، لأن الثاني غير الأول ، وفي الحديث : (كراهية المريض) لأن المريض هو الذى أبى من اللد ، فكأنك قلت : كراهيته للدواء ، تعني النبي صلى الله عليه وسلم .

ومن رفع الكراهية فعلى إضمار المبتدأ ، أى : هذا الذى ترون منه كراهية المريض للدواء .

وعندنا فى المفعول من أجله أسرار لا تطول بكشفها ، وثمرة بكر ليس هذا حين قطفها .

٦٩ - مسألة

[فى كسر همزة إن وفتحها]

وأما قوله : (أو إن جبريل)^(١) عليه السلام ، فوقع « إن » بعد ألف الاستفهام يوجب كسرها لا محالة لعدم العامل فيها إذا فتحت ؛ إذ لا بد لها مفتوحة من عامل ، لأنها فى تأويل اسم ، والألف ليست بعامة ، ولا - أيضًا - بعمل ما قبل الألف فيما بعدها .

فإذا قلت : إن جبريل (أنك)^(٢) (إنا لمخرجون)^(٣) ، لم يختلف أحد

فى كسرها ، فإن جئت بالواو بين الألف وبينها فربما جاز فتحها إذا تقدم لغيرك [كلام]^(٤) فيه فعل عامل فى « أن » مفتوحة ، مثل أن يقول لك إنسان : عرفت أن زيدًا منطلق ، فعند ذلك يجوز أن تقول له : أو أن زيدًا منطلق ، بفتح أن ، لأن الواو تنوب مناب العامل ، فكأنك قلت له : أو عرفت أيضًا أن زيدًا منطلق . وإن كسرت « إن » فهو الأصل ، كأنك استفهمت عن حديث معطوف على الحديث المتقدم ، وإذا فتحتها فكأنك استفهمت عن الفعل الذى لفظ به مخاطب ، فهذه القرينة يجوز فتحها بعد الألف مع الواو .

وإذا ثبت هذا فكسرها فى الحديث لا شك فى جوازه وحسنه ، وفتحها فيه نظر ، وذلك أن عروة حدثت عمر فقال له : (إن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يومًا ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصارى فقال : ما هذا يا مغيرة ، أليس قد علمت أن جبريل نزل)^(٥) الحديث ، فقال عمر لعروة : (اعلم ما حدثت ، أو إن جبريل هو الذى ...)^(٦) فهذا استفهام مستأنف عن الحديث ، غير أنه جاء بالواو ، ليرد الكلام على كلام عروة ، لأنها من حروف الرد ، ولا معنى هاهنا لفتح « إن » إلا على تقدير بعيد ، كأنه قال : أو حدثت أن جبريل نزل ، وعروة لم يقل : حدثت ولا حدثنى فلان ، إنما جاء بالخبر مطلقًا ، فلو كان قال له أول ما حدثه : حدثنى بشير بن أبى مسعود ، لجاز حينئذ أن يقول له عمر : أو أن جبريل هو الذى نزل ، فيصمّن الحديث ويعمله فى أن ، ولكن عروة لم يسند له الحديث إلا بعد إنكار عمر عليه^(٧) ، ولم يذكر الراوى لفظ عروة إلا فى آخر الحديث ، وإنما قال فى أوله : (فأخبره أن المغيرة) ، فهذا لفظ

(١) زيادة ليست فى الأصل .

(٢) الجامع الصحيح : ١ / ١٣٩ .

(٣) فى المرجع السابق والصفحة : « قال عروة : كذلك كان بشير بن أبى مسعود يحدث عن أبيه . . »

(١) ينظر المسألة : ٤٣ .

(٢) فى الأصل : إني .

(٣) يوسف : ٩٠ .

(٤) النحل : ٦٧ .

الزُهْرِيُّ ، لا لفظ عروة ، فلم يكن معنا فعل نَزَدَ الكلام عليه بالواو ، ونوقع الاستفهام عليه فيَعْمَلُ في أن ، فوجب كسرُها لأنها أبدأً مكسورة في استئناف الكلام وابتدائه غير أن الواو رَدَّتْ حديثاً على حديث ، لا فعلاً على فعل .

وأما ما ذكرت من الأصل^(١) الذي ربطه الفارسي وابن السراج في كسر إن وفتحها ، فهو أصل بارد مظلم على المبتدئ ، وإم عند المنتهي ، فلا نعوّل إلا على ما قاله صاحب الجمل^(٢) ، لأن قولها : (كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فإن فيه مكسورة ، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فإن فيه مفتوحة) هو مع إشكاله لا يفيد حكمة ، ولا يشير إلى سبب الفتح والكسر ، ثم هو متقضب ، إذ قد جاء الكسر فيها في موضع لا يقع فيه إلا الاسم ، أنشد سيبويه :

* إذا إنه عبدُ القفا واللاهزم^(٣) *

وحكى : أما إنك منطلق^(٤) ، بالكسر والفتح ، وليس هذا الرد

(١) في الإيضاح للفارسي ص ٦٤ : « فأما للمكسورة فلإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، أو بالفعل دون الاسم وقعت المفتوحة دون المكسورة . . »

(٢) يعني الزجاجي ، ينظر الجمل : ٦٩ - ٧١ .

(٣) الكتاب : ٤٧٢/١ وصدده :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

وهو من الأبيات التي لا يعلم قائلها ، وينظر المقتضب : ٣٥١/٢ ، والخصائص :

٣٩٩/٢ .

(٤) الكتاب : ٤٦٣/١ .

مما سبقت إليه ، ولا أنا فيه بدع ، بل قاله غيرنا قبلنا ، وكان شيخنا أبو الحسين ابن الطراوة يعجب من وهنه ، ويفرط في تعنيف قائله ، والله للوفيق .

٧٠ — مسألة

في قول الله تبارك وتعالى ، فيما جاء في الحديث : (يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار)^(١) هي من جملة هذه المسائل ، وقد انتسختها في كراسة مع مسائل آخر ، فأغنى ذلك عن شرحها هنا .

٧١ — مسألة

[في البذل]

قوله : (كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ بُدِّنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى)^(٢) هو على البذل إذا نونت « ثلاث » ، ولكن بعد حذف ، كأنه قال : بعد ثلاث أيام منى ، ثم حذف المضاف إلى منى ، وقد تقدم^(٣) نظير هذا في هذه المسائل ، وذكرنا قول الأعشى :

* رضى ليان ندى أم تحالفا *

بالخفض ، أى لبن ندى أم ، وذكرنا قول الله سبحانه : (أصحاب الأخدود ، النار)^(٤) أى : الأخدود أخدود النار ، ولم نجعله من بدل الاشتغال .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الألفاظ من الأدب ، باب النهي عن سب الدهر :

٤٥/٧ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب ما يؤكل من البدن ٢١١/٢ .

(٣) ينظر المسألة : ٥٩ .

(٤) البروج : ٥ ، ٤ .

٧٢ - مسألة

[في توجيه إحدى الروايات]

وقوله : (أنا أبو حسن القوم)^(١) فلا يصح فيها إلا القَرَمُ ، بالراء ورفع الليم ، وإن لم تكن الثانية تصحيفاً فهي بالخفض وترك التنوين ، وأما الرفع مع التنوين فخطأ ظاهر ، والله أعلم ، إلا أن يكون القرم بالراء .

٧٣ - مسألة

[في خُوة رواية في أخوة]

وأما حديث أبي بكر : (لَكُنْ خُوةَ الإسلام)^(٢) ، فإن صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون الحدث سمعها من صاحب أو التابع مسهلة الهمزة ، بنقل الحركة إلى النون الساكنة ، فتوهم الهمزة ساقطة أصلاً ، أو تعتمد كتنبيه كذلك ليقراها كما سمعها مسهلة محلوقة ، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الألف ، فنطق بالنون ساكنة غير محركة بحركة الهمزة ، فصارت رواية منقولة ، وهكذا هي روايتي لها ،

(١) في اللسان : « وفي حديث علي عليه السلام : أنا أبو حسن القرم ، أي المكرم في الرأي ، والقرم : فعل الإبل ، أي أنا فيهم بمنزلة الفعل في الإبل ؛ قال ابن الأثير : قال الخطابي : وأكثر الروايات (القوم) بالواو ، قال : ولا معنى له ، وإنما هو بالراء ، أي : المقدم في المعرفة وتجارب الأمور » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الخوذة والممر في المسجد ١٢٦/١ ولو كنت متخذاً خليلاً من أمي لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخوة الإسلام ومودته . . . و يروى : خوة .

ويحتمل^(١) أيضاً أن تكون لغة في الأخوة ، كما قالت العرب : حُذِّ وكل ومر من الأمر والأخذ والأكل ، فلا غرو أيضاً أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التي هي في موضع الفاء وبقيت عين السكامة ولامها ، كما فعلوا في حُذِّ وكل ، وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الأصمعي^(٢) ، وإذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها ولم نزيقها عند عدم وجودها في كتب يعقوب^(٣) ، وأبي عبيد^(٤) وغيرهما ، فإن ما ذكره فيما لم يذكره نقطة من بحار^(٥) ، والله أعلم .

٧٤ - مسألة

[في توجيه إحدى الروايات]

وما ذكرته من رواية المروزي : (هم الذين يغلبون على قَرَنِكَ)^(٦) ، وأَنَّهُ

(١) في الأصل : ومحمّل .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي البصري ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار ، سمع شعبة بن الحجاج ، وحامد بن سلمة ، وحامد بن زيد . وأكثر عن أبي عمرو بن العلاء ، وله عدة مصنفات ، وممن روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو حاتم السجستاني ، والريثي وغيرهم ، توفي سنة : ٢١٦ عن ٨٨ سنة . ينظر إنباه الرواة : ١٩٧/٢ ، والعبر : ٣٧٠/١ .

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت النحوي ، صاحب إصلاح المنطق ، أخذ عن أبي عمرو الشيباني ، توفي سنة ٢٤٤ ، ينظر العبر : ٤٤٣/١ .

(٤) ينظر ص : ٤٦ .

(٥) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك في تخريج اللفظ خوة : ٨٢ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ، باب رجم الجبلي ٢٠٩/٨ فإنهم هم الذين يغلبون على قريك . . . كذا بالياء . (٩ - الأتالي)

رواه بالنون وفتح القاف ، فإنه - والله أعلم - تصحيف ظاهر ، إلا أن يريد بالقرن الأمة ، فإن رَعَا عِ الناس في كل قرن هم الأغلب ، في قرن عمر وفي غيره من القرون ، وكأنه أراد تخصيص ذلك القرن ، لأن الرعاع وغوغاء الناس لم يكونوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر ، بكثرتهم وغلبتهم في عهد عمر ، والقرن الذي عناه ابن عوف^(١) لكثرة ما دخل في الدين في أيامه من المعجمان والموالي والأتباع ، حتى صار هؤلاء هم الغالبون والأكثر في ذلك القرن وفيما بعده ، بخلاف ما كان قبل ذلك ، وليس يمكن في التحصيل بتصحيح هذا الخلل ، وتقويم هذا الزلل ، أكثر من هذا .

٧٥ - مسألة

[في الإضافة]

وأما : (مثل أو قريب من فتنة الدجال)^(٢) فإن صححت هذه الرواية ، فوجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها ، وتعلق الشك بهما جميعاً ، وأن الراوى لم يعتمد على الكلمة ، فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها ، ولكن حكمها عنده كحكم « مثل » في الإخبار بهما ؛ إذ الشك جامع بينهما و « مثل » غير منونة^(٣) ، لأنها مضافة في المعنى ، فلم تنون ، و « قريب » معرونة بها في الشك ، مزدوجة معها في اللفظ ، فكان في ترك التنوين تحقيق لاقتنائها بالتي قبلها في شكه ، فجاء بها مثلها في ترك التنوين ، كأنه يقول :

(١) هو عبد الرحمن بن عوف .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المتقل ٥٧/١ : (. . . ولقد أوحى لى أنكم تفتنون فى القبور مثل أو قريب من فتنة الدجال . .) وينظر : ٤٧/٢ .
(٣) فى الأصل : مؤنثة .

إما هذه سمعت وإما هذه ، ولو سأله سائل : أى الكلمتين قال عليه الصلاة والسلام ؟ لقال له : قال : مثل أو قريب ؛ أى مثل فتنة الدجال أو قريب ، يجعل قريب مكان مثل ، لأنه لم يرد أنهما قاطعاً معاً ، وإذا جعلها مكانها فليكن حكمها حكمها فى عدم التنوين ، حتى [لا]^(١) يعتمد عليها فى الكلام فيذهب الازدواج ويؤول الالتفات إلى أختها لفظاً ومعنى ، وقد قال الشاعر^(٢) :

إلا علالة أو بدا هة قارح نهد الجزيرة

فحذف التنوين منهما جميعاً ، إلا أنه فى البيت أقرب وأبين من أجل أن الثانى لا يمنع من الإضافة مانع ، كما يمنع « قريباً » حرف الجر الذى يليه ، ولكنه مع ذلك قد يجوز توهم الإضافة فى « قريب » فيصير حرف الجر فى حكم اللام المقحمة من قولهم : « يابؤس للحرب » ويقويه ها هنا ازدواجها مع مثل واشتراكهما جميعاً فى المعنى الذى قدمناه ، وتسوية الراوى بينهما فى مقصود كلامه ، وإن استبعد هذا الغرض غيرى فأنا لا أستبعد لكثرة ما مر بى من النظائر لهذه المسألة .

(١) زيادة يقتضيا السياق .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه : ١٥٩ ، وفيه سابع مكان قارح ، وكذلك القسان : علل ، أما فى جزر فيروى البيت كما هنا . والبداية : أول جرى القريش ، والذى يكون بعده علالة ، والقارح من ذى الحافر بمنزلة البازل من الإبل ، والجزيرة يبنى بها : يديه ورجليه وكثرة عصبيها ، ونهد : ضخم .

٧٦ - مسألة

[في أفعال التفضيل]

وأما قوله : (ما رأيته أكثر صياماً)^(١) بالخفض لصيام ، فلا أحسبه إلا وهماً وأن الراوى ربما بنى اللفظ على الخط ، مثل أن يكون رآه مكتوباً بيمين مطلقاً ، على مذهب من رأى الوقف على المتن المنصوب بغير ألف^(٢) ، فتوهمه مخفوضاً ، لا سيما وصيغة أفعال تصاف كثيراً ، فتوهمها مضافة ، وإضافتها ههنا لا تجوز قطعاً ، والله أعلم .

٧٧ - مسألة

[في توجيه تفسير البخارى]

وأما ما وقع في تفسير^(٣) سورة السجدة من قوله : « الهدى الذى هو الإرشاد » ونظر « بمنزلة أصدقائه » فلعمري إنه إذا كان بالصاد أقرب إلى تفسير أرشدناه من أصدقائهم بالسين ، لأنه إذا كان بالسين كان من السعد والسعادة ، وأرشدت الرجل إلى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير ، فإذا قلت : أصدقائهم ، بالصاد ، خرج اللفظ إلى معنى الصعدات^(٤) ، من قوله : (إياكم والقعود

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصوم ، باب صوم شعبان ٥٠/٣ . : وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضى : ٢٧٩/٢ .

(٣) يعنى تفسير البخارى لقوله تعالى : (وأما أئمة فهديناكم) ، قال البخارى ١٦٠/٦ : « والهدى الذى هو الإرشاد بمنزلة أصدقائه » وروى : أصدقائه .

(٤) في اللسان : « والصعيد : الطريق ، والجمع صعدان وصعد وصعدات جمع =

على الصعدات) وهى الطرق ، وكذلك أصدقائه فى الأرض : إذا سار فيها على على قصد ، وصعدته من أسماء الأرض فإن كان البخارى قصد هذا ، وكتبها فى نسخة بالصاد ، التفاتاً إلى حديث الصعدات ، فليس بمجيب ولا نكير ، وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين^(١) .

٧٨ - مسألة

[له أيضاً فى الطلاق والأيمان اللازمة]

قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله :

ألفاظ الطلاق على ضربين : صريح وكناية ، فالصريح مالا يحتمل معنى إلا الطلاق ، فذلك لا ينوئ فيه صاحبه ، بل يمتضى عليه الطلاق كما يقتضى اللفظ ، ولا يسأل عن نيته وذلك مثل أن يقول : هى طالق ، أو يقول لها : قد بئنك ، أو فارتك ، أو أنت منى بائن ، أو قد سرحتك ، وفى التفسير^(٢) خلاف ، هل هو من صريح الطلاق أو كناية ، وفى فارتك خلاف أيضاً ،

= الجمع ، وفى حديث على رضوان الله عليه : إياكم والقعود بالصعدات إلا من أدى حقها .

(١) فى الهامش عند نهاية هذه المسألة : إلى هنا انتهت مسائل ابن قرقول ، رحمه الله .

(٢) فى الأصل : صرحتك ، وفى التصريح .

وفى التاج : وتسريح المرأة : تطليقها ، والاسم : سراح كسحاب ، مثل التبليغ والبلاغ ، وسعى الله عز وجل الطلاق سراحاً ، فقال : وسرحوهن سراحاً جميلاً ، كما سماه طلاقاً من طلق ، وسماه الفراق ، فهذه ثلاثة ألفاظ تجمع صريح الطلاق الذى لا يدين فيها المطلق بها إذا أنكر أن يكون عنى بها طلاقاً .

وكذلك من صريح الطلاق : قد باريتك^(١) ، أو أن يقول لها : ملسكتك أمرك ، فتقول له هي : قد طلقت نفسي .

وأما الكفاية فنقل أن يقول^(٢) لها : سيري إلى أهلك ، أو أنت وشأنك إلى غير ذلك مما لا يحصى من الألفاظ التي تحتل الطلاق وغيره ، فيوقعه الرجل على نيته ، ويدّين^(٣) في قوله .

فصل

وإذا ثبت هذا فلا خلاف في قول الرجل : عليّ يمين إن لم أفعل كذا وكذا أن الميمين ليس من صريح الطلاق ، وإذا قال : عليّ يمينان فحث فعليه كفارتان إلا أن ينوي بأحدهما طلاقاً فتكون طلقة واحدة ، أو ينوي بهما جميعاً الطلاق فتكون تطليقتان^(٤) ، فإذا قال : عليّ أيمان ثم حنت ، كان عليه ثلاث كفارات إلا أن ينوي بقوله أيمان تطليقات فيكون مطلقاً بحسب ما نوى ، فإن قال : عليّ الأيمان بالآلف واللام ، أو الأيمان لازمة لي ، ولم ينو طلاقاً بها ولا بواحد منها ، وإنما سمع الناس يقولونها عند الضجر وعند الحاجة ، فقالها ، فيلزمه ثلاث كفارات على قياس ما تقدّم لا^(٥) أن يكون هذا اللفظ من صريح الطلاق .

فإن قلت : وكيف والطلاق يمين ، وقد أدخله في جملة الأيمان ، والآلف ،

(١) في التاج : «وبارى امرأته : صالحها على الفراق» ويقال : بارأ ، بالهمز .

(٢) في الأصل : يقول .

(٣) في المصباح : «ودينته — بالثقل : وكلته إلى دينه » .

(٤) في الأصل : تطليقتين .

(٥) في الأصل : إلا أن .

واللام تدلّ على استغراق الجنس وعموم اللفظ ، فقد دخل الطلاق وغيره من الأيمان في هذا القول ، ويدلّ على أن الطلاق من جملة الأيمان أنه يقال : حلفت بالطلاق ، كما يقال : حلفت بالله ؟

فتقول : إن جاز لك أن تقول حلفت بالطلاق فليس يجوز أقسمت بالطلاق ، كما تقول : أقسمت بالله ، واليمين هو القسم ، فإذا ليس الحلف بالطلاق حقيقة ، ولا يدخل في جنس الأيمان إلا ما كان يميناً وقسماً على الحقيقة ، كما لا يدخل في جنس الأسد من كان رجلاً شجاعاً ، وإن كان قد يقال له : أسد ، على الجواز ، ولا يدخل في جنس النيران إذا ذكرتها بالآلف واللام الشرّ الواقع بين الناس ، ولا نار الشوق ونار الوجد ، وإن كان قد يقال لها : نار ، على الجواز ، فكذلك لا يدخل تحت قوله : «الأيمان» ما يسمى حلفاً على الجواز .

وبرهان المسألة وتام بيانها في كتاب الله العزيز ، وذلك أن الله سبحانه ، قال في الأيمان المحلوف بها ، (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم)^(١) فجاء بلفظ الجمع ، فانظم الكلام لجميع أيمان المسلمين ، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الطلاق ليس بداخل تحت هذا العموم ، لأنه لا صيام ولا إطعام فيه ، وقوله : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان)^(٢) بالآلف واللام ، ثم قال : (فكفارتهم) كذا وكذا إلى آخر الآية ، فمن أدخل الطلاق في الأيمان وسماه يميناً فليوجب فيه الكفارة ، ولم يقله أحد ، فدّل على خروجه عن جنس الأيمان ، إلا أن ينوي الخالف بهذه الكلمة طلاقاً ، ويحملها كفاية عنه ، فيلزمه ما نوى ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لكل امرئ ما نوى)^(٣) فإن لم يجعل الكلمة

(١) المائدة : ٨٩ .

(٢) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي : ٢/١ .

كِفَايَةً عَنْ طَلَاقِ أَزْمَانِهِ^(١) مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ مِنْ كِفَارَةِ الْإِيمَانِ ، فَعَلِيهِ إِطْعَامُ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا ، لِكُلِّ يَمِينٍ عَشْرَةٌ ، حَمَلًا عَلَى أَقْلٍ الْجَمْعُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِصْيَامَ تِسْعَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ الطَّرْطُوشِيِّ الْقَهْرِيِّ الزَّاهِدِ عَالِمِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ^(٢) ، وَإِمَامٍ وَقْتِهِ ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَنْهُ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ^(٣) ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ مَا هُوَ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا قَلِيلًا ، قَالَ : الْعَهْدُ يَمِينٌ ، فَهِنْ قَالَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ ، وَحَنْثٌ ، فَعَلِيهِ ثَلَاثُ كِفَارَاتٍ ؛ وَإِذَا كَانَتْ الْعَهْدُ أَيْمَانًا وَفِيهَا ثَلَاثُ كِفَارَاتٍ فَكَيْفَ لَا يَكُونُ فِي الْأَيْمَانِ نَفْسُهَا مَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهَا مِنْ السَّكْفَارَاتِ ، وَمَا بَعْدَ هَذَا إِلَّا التَّعَسُّفُ وَالْفَتْيَا بِالتَّطَايُ وَالْتَقْلِيدُ لِأَهْلِ التَّكْلِيفِ وَمَنْ تَوَرَّعَ عَنْ أَنْ يَحْلِلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، فَلَمْ لَا يَتَوَرَّعَ عَنْ أَنْ يَحْرِمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَلَا عِلْمٌ إِلَّا مِنْ أَفْتَى بَكْتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ .

وَمَا يُوضَحُ لَكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ بِيَمِينٍ ، وَأَنَّ الْخَالِفَ بِهِ لَيْسَ بِمُقْسَمٍ لِجَمَاعِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي أَبْوَابِ الْقِسْمِ عَلَى أَنَّ الْقِسْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَجْرُوفِ الْقِسْمِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : لَزْمَانِهِ .

(٢) كَانَ أَحَدَ الْأَثَمَةِ الْكِبَارِ ، أَخَذَ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي . وَرَحَلَ فَأَخَذَ السَّنِينَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ التَّسْتَرِيِّ ، وَصَمَّحَ يَبْغَدَادَ مِنْ أَبِي رَزْقٍ التَّيْمِيِّ وَطَبَقْتَهُ ؛ وَتَفَقَّهَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ ، وَكَانَ إِمَامًا زَاهِدًا وَرِعًا ، دِينًا مُتَوَاضِعًا تَوَفَّى سَنَةَ : ٥٢٠ عَنْ سَبْعِينَ سَنَةً .

يَنْظُرُ بَغْيَةَ الْمُنْتَمَسِ : ١٢٥ ، وَالْعَبَرِ : ٤٨/٤ .

(٣) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِسْبِيلِيُّ الْمَالِكِيُّ الْحَافِظُ ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ ، وَعَالِمُ الْأَنْدَلُسِ ، رَحَلَ مَعَ أَبِيهِ وَصَمَّحَ بِالشَّامِ وَبَغْدَادَ وَمِصْرَ ، وَتَفَقَّهَ عَلَى الْغَزَالِيِّ ، وَأَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ ، وَأَبِي الْوَلِيدِ الطَّرْطُوشِيِّ ، وَكَانَ مُتَفَنًّا فِي الْعُلُومِ : وَصَنَّفَ فِي التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْأَصُولِ عَاشَ بَيْنَ [٤٨٦ — ٥٤٣] يَنْظُرُ بَغْيَةَ الْمُنْتَمَسِ : ٨٢ ، وَالْعَبَرِ : ١٢٥/٤ .

كَالْوَاوِ وَالْبَاءِ وَالتَّاءِ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ ، وَعَهْدُ اللَّهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ نَصَّوْا عَلَيْهِ فَلَوْ أَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُ : وَالطَّلَاقُ لِأَفْعَلٍ ، أَوْ : وَحَقُّ الطَّلَاقِ ، لَكَانَ هَذَا مُقْسَمًا لَعَنَةً وَعَرَبِيَّةً لَا شَرْعًا ، كَالَّذِي يَقُولُ : وَالسَّكْبَةُ لِأَفْعَلٍ ، أَوْ يَقُولُ : وَالْبَيْتُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُقْسَمٌ وَخَالِفٌ ، وَلَكِنْ لَا يَلْزِمُهُ فِي حُكْمِ الشَّرِيعَةِ شَيْءٌ ، فَإِنْ قَالَ : عَلَى الطَّلَاقِ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا ، لَزِمَهُ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَالِفٌ وَلَا مُقْسِمٌ ، كَمَا قَدْ مَعَا ، وَلَكِنْ يُسَمَّى مُطْلَقًا ، وَطَلَاقًا بِشَرْطٍ ، فَإِنْ وَقَعَ الشَّرْطُ وَقَعَ الطَّلَاقُ ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الشَّرْطُ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ .

وَإِذَا ثَبِتَ بِهَذِهِ الْبَرَاهِينِ كُلُّهَا أَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ بِيَمِينٍ فَكَيْفَ يَنْدَرِجُ تَحْتَ قَوْلِهِ : « الْإِيمَانُ لَازِمَةٌ » كُلِّ يَمِينٍ : الطَّلَاقُ أَوْ الْعِتَاقُ أَوْ شَيْءٌ مِنْ هَذَا ، إِنَّمَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ قَوْلِهِ : « الْإِيمَانُ لَازِمَةٌ لِي إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا » كُلِّ يَمِينٍ جَعَلَ اللَّهُ فِيهَا الْكِفَارَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْقُرْآنِ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أَحْلَفَ بِاللَّهِ ، أَوْ بِالرَّحْمَنِ ، إِلَى سَائِرِ أَسْمَائِهِ سُبْحَانَهُ ، أَوْ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ ، إِلَى سَائِرِ صِفَاتِهِ ، فَإِذَا أُلْزِمَ نَفْسُهُ مِثْلَ هَذِهِ الْأَيْمَانِ كَانَتْ عَلَيْهِ الْكِفَارَةُ الْمَشْرُوعَةُ فِي هَذِهِ الْأَيْمَانِ ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ طَلَاقٌ وَلَا عِتَاقٌ ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَالْعِتَاقَ وَنَحْوَهُمَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَيْمَانِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِنَّمَا قَالَ : (ذَلِكَ كِفَارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ) وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُמَّةُ أَنَّهُ مَا عَنِ سُبْحَانِهِ إِلَّا الْأَيْمَانُ بِهِ وَبِصِفَاتِهِ ، وَأَنْ مَنْ قَالَ : عَلَى الطَّلَاقِ إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا ، فَإِنَّمَا هُوَ رَابِطُ طَلَاقِهِ بِشَرْطِ إِنْ وَقَعَ ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّكَرُّارِ بَعْدَ هَذَا ، فَقَدْ وَضَحَ السَّبِيلَ ، وَاسْتَبَانَ وَجْهَ الدَّلِيلِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

كَاتِ الْمَسَائِلَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، عَلَى يَدِ كَاتِبِهَا عَبِيدُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، فِي الْمَوْفِقِ ثَلَاثِينَ مِنْ شَهْرِ الْحَرَمِ عَامِ سَبْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَسِتْمِائَةٍ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

١ - فهرس القرآن الكريم

| الآية | رقمها | السورة | الصفحة |
|---|-------|----------|--------------------|
| (نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل) | ١٣٣ | البقرة | ٦١ |
| (شهر رمضان) | ١٨٥ | ٥ | ٦٣ |
| (أن عليهم لعنة الله والملائكة) | ٨٧ | آل عمران | ٥١ |
| (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) | ٨٩ | المائدة | ١٣٥، ١٢٧ |
| (ألسن بربكم) | ١٧٢ | الأعراف | ٤٦ |
| (لله الأسماء الحسنى) | ١٨٠ | الأعراف | ٦٧ |
| (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته) | ٢٠٦ | الأعراف | ٦٨ |
| (ويسبحونه وله يسجدون) | | | |
| (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت : لا أجد ما أحملكم عليه تولوا) | ٩٢ | التوبة | ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠ |
| (من خذى يومئذ) | ٦٦ | هود | ٩٢ |
| (اعبد ربك) | ٩٩ | الحجر | ٦٩ |
| (مداداً لكلمات ربى) | ١٠٩ | الكهف | ٦٩ |
| (فليمدد له الرحمن مدا) | ٧٥ | مريم | ١١٩، ٩٤ |
| (لا تفتروا على الله كذبا فيسحقكم) | ٦١ | طه | ٨٥، ٧٤ |
| (أيعدكم أنكم) | ٣٥ | المؤمنون | ٩٨ |
| (فكش غير بعيد) | ٢٢ | النمل | ٧٣ |
| (أنا أخرجون) | ٦٧ | النمل | ١٣٤ |
| (اتق الله) | ١ | الأحزاب | ٦٨ |
| (ثم سئلوا الفتنة لآئوها) | ١٤ | الأحزاب | ٦٤ |
| (وبشرناه بإسحق نبيا) | ١١٢ | الصافات | ١١١ |
| (أغير الله تأمر بى أعبد) | ٦٤ | الزمر | ٨٤ |
| (آتيا طوعا أو كرها) | ١١ | فصلت | ٦٤ |
| (وأما نمود فهديناكم) | ١٧ | فصلت | ١٣٢ |

| الآية | رقبها | السورة | الصفحة |
|---|--------|---------|----------|
| (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم) | ٣٩ | الزخرف | ٢٥ |
| (قال: إنكم ماكثون) | ٧٧ | » | ٧٤ |
| (ومن لم يؤمن) | ١٣ | الفتح | ٨٨ |
| (الهدى معكوفاً) | ٢٥ | الفتح | ٧٣ |
| (ومن لم يقب) | ١١ | الحجرات | ٨٨ |
| (ولمن خاف مقام ربه جنتان) | ٤٦ | الرحمن | ١٥، ١٢٣ |
| (يسبح له مافي السموات والأرض) | ٢٤ | الحشر | ٦٨ |
| (صغت قلوبكم) | ٤ | التحریم | ٦١ |
| (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) | ٢ | القلم | ٥٢ |
| (اذكر اسم ربك) | ٨ | المزمل | ٦٧ |
| (إن علينا جمعه وقرآنه) | ١٧ | القيامة | ٥٢، ٥٠ |
| (أصحاب الأخدود، والنار) | ٥، ٤ | البروج | ١١٣، ١٣٧ |
| (سبح اسم ربك الأعلى) | ١ | الأعلى | ٦٧ |
| (لا يصلاحها إلا الأشتى، الذي كذب وتولى) | ١٥، ١٦ | الليل | ١٠٢ |
| (فصل لربك وانحر) | ٢ | الكوثر | ٦٨ |

٢- فهرس الحديث

| الصفحة | الحديث |
|--------|---|
| ٤٣ | (من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى لا يخرج إلا بإية) |
| ٤٦ | (إن الأنصار قد آوونا، وفعلوا معنا وفعلوا، فقال: أأستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم، قال: فإن ذلك) |
| ٥٠ | قول ابن مسعود: (جمعه له صدرك) |
| ٥٢ | (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفتيه) |
| ٥٣ | (يا ليتني فيها جذعاً) |
| ٥٤ | (هذا يملك هذه الأمة، قد ظهر) |
| ٥٥ | (بأبأ سمعته) |
| ٥٧ | (رأيت عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف، أخابني كعب، يجر قصبة في النار) |
| ٥٨ | (أقرب الناس شهياً به عروة بن مسعود) |
| ٦٢ | (أقبلت راكباً على حمار أتان) |
| ٦٥ | (إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً) |
| ٦٧ | (لى خمسة أسماء) |
| ٦٩ | (يا نساء المؤمنات) |
| ٧٠ | (رب كاسية) |
| ٧٤ | (لا يجرى أحدكم) |
| ٧٤ | (لا تلبسوا علينا فتجعله عنكم) |
| ٧٥ | (مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة) |
| ٧٦ | (مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع) |
| ٧٧ | (وتر أهله وماله) |
| ٧٧ | (حسبكم سنة نبيكم) |
| ٧٨ | (إنك أن تخلف) |

الحديث

الصفحة

| | |
|----------|--|
| ٧٨ | (بلغ من الجهد) |
| ٨٢ | (أفلا أربعة أشهر وعشرا) |
| ٨٣ | (لا تسألوه لا يجيء بأمر تكثرهونه) |
| ٨٥ | (خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار) |
| ٨٥ - ٨٦ | (يا رسول الله ، لا تطاول يصبك سهم من سهامهم) |
| ٨٦ | (قل عربيا مشى بها مثله) |
| ٨٧ | (شهادة القوم) |
| ٨٧ | (المؤمنون تنسكافا دماؤهم) |
| ٨٧ | (المؤمنون هينون لينون) |
| ٨٧ | (المؤمن غر كريم) |
| ٨٨ | (من لا يرحم لا يرحم) |
| ٨٩ | (من لم يهاجر هلك) |
| ٨٩ | (فجرت السنة) |
| ٩٠ | (هو الليلة رأيتموه) |
| ٩٢ | (أيهم يكتبها أول) |
| ٩٣ | (صلى وراءه قوم قياما) |
| ٩٣ | (جائزته يوم وليلة) |
| ٩٤ - ١١٩ | (قوموا فلاصل لكم) |
| ٩٧ | (التمس ولو خائما) |
| ٩٧ | (لأتوها ولو جوار) |
| ٩٧ | (من قال : لا إله إلا الله ، دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق) |
| ٩٨ | (إني أن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلي) |
| ٩٩ | (في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة ، |
| ١٠٠ | (آخر ما عليهم) |
| ١٠٠ | (فتسكلم أبو بكر فتسكلم أبلغ الناس) |
| ١٠٠ | (قول عمر) لاتغرنك هذه التي أعجبها حسننها ، حب رسول الله صلى الله عليه |
| | (وسلم إياها) |

الحديث

الصفحة

| | |
|-----------------|--|
| ١٠٦ | (فاستيقظت وهو في يدي صلتا) |
| ١٠٧ | (ألا تدعى استقريء لك الحديث) |
| ١٠٧ | (حق سقطت عن الرحلة المرأة) |
| ١١٠ | (فقد لغيت) |
| ١١٠ | (جلده) |
| ١١٠ | (هذه مكان عمرتك) |
| ١١١ | (صل في بيتي مكانا اتخذته) |
| ١١٢ | (وما بقي فلاؤلى رجل ذكر) |
| ١١٢ | (قول أبي بكر (ذو بطن بنت خارجة) |
| ١١٤ | (إذن يحلف) |
| ١١٤ | (آنت أبا جهل) |
| ١١٥ | (أعور عينه اليمنى كأن عنية طافية) |
| ١١٦ | (أنعرفون ذلك لهم ؟ يعنى الأنصار ، قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك) |
| ١١٧ - ١١٨ | (شأن الكففين طويل أصابعه) |
| ١١٨ | (صفر رداؤها وملء كساءها) |
| ١١٨ | (لا تشرف يصبك سهم) |
| ١٢٠ | (قول ابن الطفيل (أغدة كغدة البعير) |
| ١٢٣ | (لاتلدوني كراهية للمريض للدواء) |
| ١٢٧ | (يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار) |
| ١٢٧ | (كنا لأننا كل من لحومنا فوق ثلاث منى) |
| ١٢٨ | (قول على (أنا أبو حسن القرم) |
| ١٢٨ | (لكن خوة الإسلام) |
| ١٢٩ | (هم الذين يغلبون على قرنك) |
| ١٣٠ | (مثل أو قريب من فتنة الدجال) |
| ١٣٣ - ١٣٤ | (إياكم والقعود على الصعدات) |
| ١٣٣ | (ما رأيته أكثر صيام) |
| ١٣٩ | (لكل امرئ ما نوى) |
| (١٠ - الأمان) | |

٣ - الأمثال

تسمع بالمعدي خير من أن تراه
شهر ترى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى
مكره أخا لا بطل
أغدة كعدة البعير

٤ - الأشعار

الصفحة

٨٤

٩١

١١٤

١٢٠

١٢٢

١٢٢

٨٥

١٢٠

٨٣

٧١

١٣١

١١٩

١٢٢

٢٧

٩٥

١٠٢

٨٩

٥٢

٦١

نابا معاوية معوذ الحكاء
غضابا معاوية معوذ الحكاء
غرابها الأحوص الرياحي
فأعبدا الأعشى
مخلدى طرفة بن العبد
عار ثابت قطنة
الجزاره الأعشى
الفرس طرفة (أو معنوع عليه)
الزعزع —
قلا —
التمل عمرو بن أحر الباهلي
الكريم —
يظلم زهير بن أبي سلمى
الفهم أبو حية النخري
الأيدينا زياد بن واصل

٥ - أنصاف الأبيات

١٢٦

—

١٩

أحمد بن فارس

٦٦

الفرزدق

٤٦

جندب بن مالك

١١٥

الأعشى

١١٣-١٢٧

الأعشى

٢٧

حسان بن ثابت

٢٦

» »

٢١

ذو الخرق الطهوي

٥٦

زيد الخيل

٤٣

ليبد

٩١

امرؤ القيس

٦١

العباس بن مرداس

٥٥

زهير بن أبي سلمى

١١٦

ابن صريم اليشكري

٩٢

أبو النجم العجلي

١١٧

الشايع

٤٦

جندب بن مالك

٦٥

ذو الإصبع العدواني

٩٩

الأعشى

٦٥

سحيم بن وثيل

٨٧

—

١٠٣

الشايع

١١٦

الأعشى

٨٤

عامر بن جوين

٢٧

أبو جهل عمرو بن هشام

٩٩

—

٢٧

العباس بن مرداس

إذا إنه عبد القفا والمهازم

أضعف من حجة نحوى

إلا الخلاف من بعد النبيين

أليس الليل يجمع أم عمرو

إن محلا وإن مرتحلا

رضيحي لبان ثدى أم تحالفا

زيد بن دثنة وابن طارق منهم

ثلث بدا وحشى من قاتل

... صوت الحمار اليجدع

على حجر ثوبتموه وما رضا

فإن أنت لم ينفعك عليك فانتسب

فتوب نسيت وثوب أجر

قتلنا أساموا إنا أخوكم

فنى الدحلان منه والإضاء

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

... كله لم أصنع

كفيتا الأعلى جوتنا مصطلها

نعم وترى الهلال كما أراه

وابن أبي من أبيين

وحان انطلاق الشاة من حيث خبا

وقد جاوزت سن الأربعين

وقل ذلك من زاد للنطلق

وقيل النادى أصبح القوم أو لحي

ولكن زنجيا طويلا مشافره

ونهنمت نفسى بعد ما كدت أفعله

ووزعنى مجدى عنهم ورهطه

يطرقن حيث تصول الحية الدكر

يفوقان مرداس في جمع

٦ - الرجز

| | | |
|---------|-------------------|---------|
| أباها | أبو النجم العجلي | ١١٤ |
| غايتها | » » | » |
| الأربعة | ليبد | ١٢١-١٢٣ |
| دونكا | — | ٧٧ |
| الما | أمية بن أبي الصلت | ٨٢ |
| تيم | حكيم بن معية | ٥٤ |
| ميم | » » | ٥٤ |
| المذرفن | — | ٢٦ |

٧ - الأعلام^(١)

| | |
|--------------------------------|---------------------------------|
| أبو داود ٩٣ | ابن الأبار ٧ |
| الذهبي ٨، ٧ | إبراهيم بن يوسف (ابن قرقول) ١٢، |
| أبو رويحة الخنعمي ٧ | ١٤، ١٧ |
| الزجاج ٩٤ | الأخفش (سعيد بن مسعدة) ٩٥ |
| الزجاجي ١١٧، ١٢٦ | الأصمعي ١٢٩ |
| الزركشي ١٥ | الأصلي ١٠٨، ١١٥ |
| الزهرى ١٢٦ | الأعشى ١١٢، ١١٩، ١٢٧ |
| زهير بن أبي سلمى ٥٥، ٨٩ | أكثم بن الجون ٥٨ |
| زيد بن الدثنة ٢٧ | ابن الأنبارى ٥٧ |
| ابن السراج (محمد بن السرى) ٤٨، | البخارى ٦٤، ٩٠، ٩٨، ١٣٣ |
| ١٢٦، ٥٤ | أبو بردة ٩٣ |
| سعد بن أبي وقاص ٧٨ | أبو برزة ٩٨ |
| سامة بن الأكوخ ٨٦ | بشير بن أبي مسعود ٢٥ |
| السمرقندى ٦٠ | أبو بكر ١٠٠، ١٢٨، ١٣٠ |
| سهيل (راو) ٦١ | ثعلب ٦٠ |
| سبيويه ١٤، ٢٢، ٢٥، ٢٩، ٤٠، | جبريل ٩٦، ١٢٥ |
| ٥٣، ٥٦، ٦٦، ٧٠، ٧٦، ٨٣، | جندر بن مالك ٤٦ |
| ٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٨، ١٠٤، | ابن جنى ٦١ |
| ١٠٨، ١١٢، ١١٥، ١١٧، | حسان بن ثابت ٢٦، ٢٧ |
| ١١٨، ١٢٠ | حفصة ١٠٠ |
| السيوطى ١٠ | الجميرى ٨ |
| الشيخ ١٠٣ | الخطابى (حمد بن محمد بن سليمان) |
| صفية ١٠٧ | ١٠٩ |
| طاووس ٥٧ | خلف بن يوسف الأبرش (أبو القاسم) |
| | ١٠١ |

(١) هذه فهرسة لمن ذكروا في المقدمة ونص السهلي.

ابن الطراوة (سليمان بن محمد) ٩ ،
 ١٢٧ ، ٧٢
 الطراطوشى (أبو بكر) ١٣٦
 أبو طلحة ٨٥ ، ١١٨
 عامر بن الطفيل ١٢٠
 العباس بن مرداس ٢٧ ، ٦١
 ابن عباس ٥٠
 عبد الرحمن بن الحكم ٨
 عبد الرحمن بن الرماك ٩ ، ١٠١
 عبد الرحمن بن عوف ١٣٠
 عبد الله بن طارق ٢٧
 عبد الملك بن بونة العبدي (أبو مروان)
 ١٠١
 أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٤٦ ،
 ١٢٩
 عبيدة بن الوضاح ١٢٢
 عثمان بن عفان ٧٩
 العذرى (أحمد بن عمر) ٩٥
 ابن العربي (أبو بكر) ٩ ، ١٠ ،
 ١٣٦
 العلاء (زاو) ٦١
 عمر بن الحسن (ابن دحية) ٧ ، ٨ ،
 ١١ ، ١٠ ، ٩
 عمر بن الخطاب ١٠٠
 عمر بن ذر ٥٢
 عمر بن عبد العزيز ٩٦
 عمر بن عبد المجيد (أبو علي الزندي) ١١
 عمر بن محمد (أبو علي الشلوبيني) ١١
 عمرو بن لحي بن قعدة ٥٧
 عمرو بن هشام (أبو جيل) ٢٧
 عياض ٧
 غوث بن الحارث ١٠٤
 الفارسي (أبو علي) ١٠١ ، ١٢٦
 الفراء ١٥ ، ١٢٢
 الفرزدق ٦٦
 القابسي (علي بن محمد القروي) ١٠٦
 قاسم بن ثابت ١٠٦
 القالي (أبو علي) ١١٧
 القتيبي (ابن قتيبة محمد بن عبد الله) ١٢٣
 الكسائي ٧٢
 الكوفيون ٥٤
 ليبد بن ربيعة ٤٣ ، ١٢١ ، ١٢٢
 مالك ١٣٦
 المبرد (محمد بن يزيد) ٥٣ ، ٩٨
 محمد (صلى الله عليه وسلم) ٧ ، ٢٨ ،
 ٦٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٧
 محمد بن عبد الملك (عبيد الله) ١٣
 محمد عبد الله عفان ٨
 محمد محمود الشنقيطي ١٢
 المروزي ١٢٩
 ابن مسعود ٨٤
 أبو مسعود الأنصاري ٩٦ ، ١٢٥
 معاوية (معوذ الحكيم) ١٢٢
 المعنزة ٦٩
 معمر بن راشد ٥٩
 الموحدون ١٠
 النعاس (أبو جعفر) ١٠٢

النعمان بن النذر ١٢١
 الحروي ٩٣ ، ١١٨
 أبو هريرة ١١٠
 ورش (أبو سعيد عثمان بن سعيد) ٥٦
 يعقوب بن السكيت ١٢٩
 يونس ٩٥

٨ - الأماكن^(١)

أحد ٨٥
 إسبانيا ١٢
 الإسكندرية ١٣٦
 إشبيلية ٩ ، ١٠
 الأندلس ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣
 البحر المتوسط ٨
 Selitana ٨
 سهيل ٧
 الشام ٩٠
 غرناطة ١٠
 Fuengirola ٩
 قرطبة ٨

(١) التي ورد ذكرها في المقدمة ونص السهيلي .

٩ - الغريب

| | |
|------------|--------------------|
| رسام ٢٤ | صعدة ١٣٣ |
| البندار ٢٠ | غدة ١٢٠ |
| البهام ٦٠ | فرزدق ٢٣، ٢٢ |
| حلاق ٣٣ | فتوا ٢٣ |
| جشم ٣٦ | قم ٣٦، ٢٤ |
| حلكوك ٢٢ | قرزدل ١٢١ |
| درداق ٢٥ | قرطبة ٢٥ |
| درديس ٢٣ | القرم ١٢٨ |
| الرضف ٨٤ | قرن ١٢٩ |
| زنا ٢٣ | لد ١٢٣ |
| سباط ٣٣ | لعا ١٢٣ |
| مسحك ٢٢ | هدب ٢٥ |
| المفسر ٢٠ | الهيدبي ٨٩ |
| منيس ٢٨ | يريه (ورى ىرى) ١٠٨ |
| شردل ٢٢ | |

١٠ - النحو والادوات

| | |
|-----------------------------------|----------------------------|
| الجمع ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٦٠ | الاستفهام ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٩٦ |
| ٦٥، ٦١ | ١٠٢ |
| الحال ٥٣، ٧٦، ٨٣، ٨٤، ٩٤ | اسم الإشارة ١٠٤ |
| ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦ | اسم الزمان ٧٥ |
| ١١١ | الأسماء الستة ١١٤ |
| الحذف ٥٤، ٥٥، ٧١، ٧٦، ٨٢ | الاشتغال ٩٥ |
| ٨٣، ٩٠، ٩٧، ١٠٠، ١٠١ | الإضافة ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩ |
| ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١١٣، ١١٤ | ٣٣، ٥٠، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٧٠ |
| ١١٥، ١١٦، ١٢٣ | ١١٢، ١٣٠، ١٣٢ |
| الخبر ٩١، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١٠٥ | أفعل التفضيل ١٣٢ |
| ١١١، ١١٣، ١١٥ | البدل ٥٠، ٦٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٠ |
| الصفة المشبهة ١١٥ | ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠ |
| الظرف ٢٢، ٢٥، ٩٢، ٩٣، ١١٠ | ١١٢، ١١٥، ١٢٧ |
| ١١٣ | البناء ٢٠، ٩٢، ٩٣ |
| العامل ٢٤، ٢٦، ٩٣، ١٠٦ | التأنيث ١٩، ٢٢، ٢٤، ٣١، ٣٠ |
| ١٢٤ | ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٩٩، ١٠٩ |
| عامية بلده ٣٢ | التذكير ١٩، ٩٩ |
| العدل ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧ | التضمن ٢٠ |
| العطف ١٠٠، ١٠٢ | التضمنين ٧٢ |
| العلقة النحوية ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٨ | التعريف ١٩، ٢٣ |
| ما لا ينصرف ١٩، ٢٠، ٢٤ | التمييز ٦٥، ٨٦، ٨٧ |
| المصدر ٥٠، ٥١، ٨٧، ٨٨، ١١٣ | التشكيك ١٩، ٢١ |
| المفعول المطلق ٨٩، ١٢١ | التثنية ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ |
| المفعول من أجله ١٢٣ | ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٢ |
| الموصول ٩١ | ٣٣، ٤٠، ٤٦، ٦٦، ١٣، ١٣٢ |
| النعت ٥٤، ٦٣، ٧٠، ٧١، ٨٧ | التوكيد ٩٨، ١١١، ١١٨ |
| ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤ | الجزم ١٠٨، ١١١، ١١٩ |
| النفي ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٨٨، ١٠٢ | |

الأدوات

| | |
|-------------------|-------------------------|
| إذ : ٢٥ | رب : ٧٢، ٧١، ٥٣ |
| إلا : ٤٧ | الفاء : ٤٨ |
| أن : ٨٤، ٨٣، ٢٥ | كاف التشبيه : ٤٠ |
| إن : ١٢٤، ١٠٢، ٥٠ | اللام : ١٣١، ٩٤ |
| أن : ١٢٤، ٩٦ | لا النافية : ٨٩، ٨٢، ٤٤ |
| إنما : ٤٨ | لم : ٨٨ |
| بل : ٤٧، ٤٤ | من : ٥٣ |
| بلى : ٤٩، ٢٤ | منذ : ٤٣ |
| تاء القسم : ٤٣ | نعم : ٤٩، ٤٦، ٤٥، ٤٤ |
| حتى : ٤٢ | الواو : ٩٧، ٤٤، ٤٣ |

مراجع التحقيق

(١) المخطوطات والمصورات :

- ١ - الارتشاف لأبي حيان ، مخطوط بدار الكتب برقم ١١٠٦ .
- ٢ - الإفصاح لابن الطراوة ، مصورة بمكتبي عن مكتبة الأسكوريال بإسبانيا
- ٣ - إنباء الرواه للقفطي مخطوط بدار الكتب برقم ٨٠١
- ٤ - الإيضاح للفارسي ، مخطوط بدار الكتب برقم : ١٠٠٦
- ٥ - تنائج الفكر للسيوطي ، مصورة بمكتبي عن مكتبة فيض الله بتركيا

(ب) المطبوعات :

- ١ - الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال الاستاذ محمد عبد الله عنان مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
- ٢ - أساس البلاغة للزمخشري
- ٣ - الاستيعاب لابن عبد البر ، ت الأستاذ علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر
- ٤ - أسد الغابة لابن الأثير ، المطبعة الوهية
- ٥ - الإصابة لابن حجر ، مطبعة مصطفى محمد
- ٦ - إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر
- ٧ - أصول الدين للبغدادي
- ٨ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ط دار الكتب
- ٩ - إنباء الرواه للقفطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب
- ١٠ - الإنصاف لأبي البركات الأنباري ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة .
- ١١ - البرهان للزركشي

١١ - الموضوعات

| | |
|--------------------------------------|-----------|
| المقدمة | ١٦ - ١ |
| ١ - مسألة فيما لا ينصرف | ٣٩ - ١٩ |
| ٢ - في كاف التشبيه | ٤٤ - ٤٠ |
| ٣ - مسألة في الجواب ببلى ونعم | ٥٠ - ٤٤ |
| ٤ - أجوبته على المحدث ابن قرقول | ١٣٣ - ٥٠ |
| ٥ - مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة | ١٣٨ - ١٣٣ |

- ١٢ - بقية الملتبس للضي ، ط مدريد
١٣ - بقية الوعاء للسيوطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى
البابي الحلبي
١٤ - تاج العروس للزبيدي
١٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي
١٦ - التعريف والإعلام للسهلي ، مطبعة الأنوار
١٧ - التسكيلة لكتاب الصلاة لابن الأبار ، ط مدريد
١٨ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، ت ليني بروفنس دار المعارف بمصر
١٩ - خزنة الأدب للبغدادي ، المطبعة الأميرية ببولاق
٢٠ - الخصائص لابن جني ، ت الأستاذ محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب
٢١ - خلق الإنسان لثابت ، ت الأستاذ عبد الستار فراج ، مطبعة حكومة
الكويت
٢٢ - ديوان الأعشى
٢٣ - ديوان امرئ القيس
٢٤ - ديوان أمية بن أبي الصلت ، ط بيروت
٢٥ - ديوان حسان بن ثابت ، مطبعة السعادة
٢٦ - ديوان النماخ مطبعة السعادة
٢٧ - روح المعاني للألويسي
٢٨ - الروض الأنف للسهلي ، مطبعة الجمالية بمصر
٢٩ - سيرة ابن هشام ت الأستاذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ
شامي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
٣٠ - شرح الشافية للرضي ، ت الأستاذة محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد
عبي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة
٣١ - شرح الكافية للرضي
٣٢ - شرح الفصيح للهروي ، ت الأستاذ محمد عبد النعم خلفا ، المطبعة
المؤجدية

- ٣٣ - شرح المفصل لابن يعيش ، المطبعة المنيرية
٣٤ - شرح يس على الألفية ، المطبعة المولوية بفاس
٣٥ - الشعراء لابن قتيبة ، ت الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار
المعارف بمصر
٣٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ،
مطبعة لجنة البيان
٣٧ - الصحاح لأحمد بن فارس ، مطبعة المؤيد
٣٨ - صحيح البخاري ، مطبعة الشعب
٣٩ - الترمذي ، المطبعة المصرية بالأزهر
٤٠ - صحيح مسلم ، ط التحرير
٤١ - صفة جزيرة الأندلس للحميري
٤٢ - المعبر للذهبي ، مطبعة حكومة الكويت
٤٣ - فهرسة ابن خير ، ط مدريد
٤٤ - الكامل للمبرد
٤٥ - الكتاب لسيبويه ، مطبعة بولاق
٤٦ - الكشف للزغشري مطبعة الاستقامة بالقاهرة
٤٧ - لسان العرب
٤٨ - مجمع الأمثال للميداني ، ت الأستاذ محمد عبي الدين عبد الحميد ، مطبعة
السنة المحمدية
٤٩ - المختص لابن جني ، ت الأستاذة علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم
النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار التحرير
٥٠ - المشتبه للذهبي ، ت علي محمد الجاوي ، دار إحياء الكتب العربية
٥١ - المصباح المنير
٥٢ - المطرب لابن دحية ، ت الأستاذ إبراهيم الأبياري ، المطبعة الاميرية
بالقاهرة
٥٣ - مغني اللبيب لابن هشام
٥٤ - المختضب للمبرد ت الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة
٥٥ - المنهل العذب المورد في شرح سنن الإمام أبي داود

٥٦ - الموطأ للإمام مالك ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب

العربية

٥٧ - نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري

٥٨ - نسب قريش للصعب الزبيري ت ليفي بروفنسال دار المعارف بمصر

٥٩ - نفح الطيب لابن الخطيب

٦٠ - النهاية لابن الأثير ، ت الأستاذ محمود محمد الطناحي ؛ دار إحياء الكتب

العربية

٦١ - النوادر لأبي زيد ، دار الكتاب العربي بيروت

٦٢ - وفيات الأعيان لابن خلكان ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ،

مطبعة السعادة بمصر

استذراك

نسب السهيلي إلى الفرزدق في ص ٦٦ أنه قال :

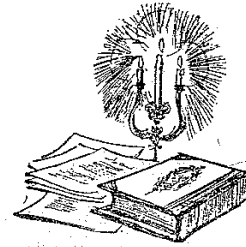
* إلا الخلفاء من بعد النبيين *

وقد علق عليه بأن لم أجده في ديوانه ، وقد نبهني أستاذي الدكتور
عبد العظيم الشناوي إلى أنه في الكامل ٢ / ٣٠٣ من يتبين نسبهما المبرد
إليه ، هما :

إني لبالك على ابني يوسف جَزَعًا ومثل فقدهما للدين يُبْكِي
ماسدًا حتى ولا مَيِّتٌ مَسَدٌها إلا الخلفاء من بعد النبيين

تصويب

| ص | س | الخطأ | صوابه |
|----|---|-------|--------|
| ٨٩ | ٤ | بسلام | بسلامه |





رقم الإيداع ٢٢٧٧
١٩٧٠